

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التحليل المالي الحديث في تقييم الاداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة: مؤسسة مركب الملح - الوطاية -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

د. زاوي صورية

من إعداد الطالب (ة):

- عبود كنزة

- حملة أمينة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ	- بن عيشي بشير
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر أ	- زاوي صورية
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- بوسكار ربيعة

2022-2021

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
(إن أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس)
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتورة زاوي صورية على مجهوداتها ونصائحها
وعلى صبرها معنا لإنجاز هذا المذكرة.
كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق إلى اللجنة المناقشة على ما سيقدمونه من
ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقاناً وجمالاً.
و نشكر كل أستاذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا و على رأسهم كل من:
الأستاذ جيلح صلاح، الأستاذ تومي إبراهيم، الأستاذة دريدي أحلام ،
دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

إهداء

الحمد لله الذي أكرمني بهذا الانجاز المتواضع والذي أهديه إلى التي ربطني و ضحت من أجلي دون كلل أو ملل
إلى من سلكت بي دروب الحياة الوعرة بالكبرياء و الشموخ إلى القلب الكبير الذي شملني بأسمى آيات الحب و الحنان

إلى من بخلت على نفسها الراحة لأنعم بها و خضت طريق النجاح بدعائها

إلى التي لن أوفيها حقها مهما قلت ومهما فعلت

إلى الغالية أُمِّي الحبيبة

إلى روح قلبي أبي الغالي

إلى رمز الحنان و سندي في الحياة إخوتي الأعزاء (شاهر، إيمان، خولة، راوية، فرح)

إلى كل من ارتشفت معهم كأس المحبة و الأخوة و الصداقة وكان لي معهم أعلى الذكريات وأجمل اللحظات

إلى كل من نساهم قلبي ولم ينسأهم قلبي

إهداء

الحمد لله ما ختم سعي ولا تم جهد إلا بفضلله، أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى:

من يسر وسير طريق رحلتي ألى من حاك عباءة تخرجي و مسك بيدي لأرفع قبعة التخرج، إلى القلب والروح إلى

سندي وقوتي وملاذي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى أبي الغالي: "حملة سليم الصيد"

إلى اليد الطاهرة التي أزالمت من طريقنا أشواك الفشل إلى من ساندتني عند ضعفي وهزالي و إلى من سقتني الحب في ضعفي

و إلى التي يرتاح لها قلبي دائما وأبدا ... إلى من رسمت لي المستقبل بخطوط الثقة و الحب ..

إلى الغالية التي لانرى الحب

و الحنان إلا في عينيها .. " جيدل لويزة"

إلى من هم كنفسي وعقلي فهم توأم روحي و المصاييح التي تكبر بيتنا إاي أخواتي العزيزات: مباركة، إلهام، أميمة،

شهدة ونور.. وأخوي العزيزين: مهدي وقاسم.

إلى روح كل من: جدي جيدل إبراهيم و حملة بلقاسم، و روح جدي كزوز مسعودة و بن الصغبر مباركة و إلى روح عمي حملة

العبدالصياد، وروح أخي الصغبر رامي. رحمة الله عليهم أجمعين

إلى كافة أفراد عائلتي الكريمة، عائلة حملة و على رأسهم بابا عمر و ماما ورقو ، وعائلة جيدل

و على رأسهم ماما ربيحة

إلى رفاق الخطوة الأولى و الخطوة ما قبل الأخيرة، إلى من كانوا في السنين العجاف سحابة ممطران على الذين كانوا المعنى

للأيام المكررة أخواتي من رحم الصداقة صديقاتي العزيزات كل باسمها.

الملخص:

تنوعت دراسة مجالات التحليل المالي، حيث تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور استخدام ادوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية محاولين اسقاطها على مؤسسة الملح – الوطاية ببسكرة للفترة 2017-2021 ، حيث اصبح من الضروري توظيف طرق و ادوات جديدة تسمح له باعطاء قراءة و تفسير جيدين للأداء المالي للمؤسسة.

توصلت الدراسة إلى عدة أهداف أهمها أن التحليل المالي الحديث يساهم بأساليبه (التحليل الوظيفي للميزانية، الأساليب الإحصائية، الأساليب الإحصائية) في تقييم الأداء المالي و بناءا على النتائج المتوصل إليها تم تقديم مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي الحديث، الميزانية الوظيفية ، تقييم الاداء المالي، الاساليب الرياضية و الاحصائية

Summary:

The study of the areas of financial analysis varied, where this study aims to highlight the role of the use of modern financial analysis tools in assessing the financial performance of the economic institution trying to bring it down to the Salt-Al-Wata institution in Baskra for the period 2017-2021, where it became necessary to employ new methods and tools that allow it to give a good reading and explanation of the financial performance of the institution.

The study reached several objectives, the most important of which is that modern financial analysis contributes its methods (functional budget analysis, statistical methods, statisticala) to assess financial performance and based on the findings a set of recommendations were made.

Keywords: Financial analysis, job budget, financial performance assessment, mathematical and statistical methods

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
28	مستويات الميزانية الوظيفية.	(01)
35	أنواع النسب حسب المنظور الوظيفي	(02)
37	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة	(03)
39	جدول حسابات النتائج حسب الوظائف	(04)
43	نسب فائض الإجمالي للإستغلال	(05)
44	نسب المردودية	(06)
61	الميزانية الوظيفية جانب الاستخدامات للمؤسسة للفترة 2020-2021	(07)
63	الميزانية الوظيفية جانب الموارد للمؤسسة للفترة 2020-2021	(08)
65	الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة (الإستخدامات) للفترة 2020-2021	(09)
66	الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة (الموارد) للفترة 2020-2021	(10)
66	حساب مؤشرات التوازنات المالية للمؤسسة للفترة 2020،2021	(11)
69	نسب الهيكل المالي للمؤسسة خلال سنتي 2020-2021	(12)
70	نسب السيولة للمؤسسة خلال سنتي 2020-2021	(13)
71	تطور جدول حسابات النتائج للمؤسسة خلال الفترة 2019-2021	(14)
72	الأرصدة الوسيطة لجدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة(2019_2020)	(15)
73	معدلات النمو في النشاط للمؤسسة خلال الفترة المدروسة	(16)
76	معدل الإدماج لمؤسسة مركب الملح الوطاية لسنتي 2020-2021	(17)
76	نسب تجزئة القيمة المضافة للمؤسسة لسنتي 2020-2021	(18)
77	نسب إجمالي فائض الإستغلال للمؤسسة لسنتي 2020-2021	(19)
78	نسب المردودية لمؤسسة مركب الملح لوطاية لسنتي 2020-2021	(20)
80	طريقة إسخدام ستة الأساس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة	(21)
	علاقة الإرتباط بين دخل وإستهلاك للمؤسسة للفترة 2015-2021	(22)
	تحليل أصول وخصوم المؤسسة باستخدام الدالة اللوغاريتمية لسنتي 2017-2021	(23)

قائمة الأشكال

والرسوم البيانية

قائمة الاشكال و الرسوم البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	يوضح تقييم الأداء المالي	01
14	خطوات الأداء المالي	02
23	أنواع التحليل المالي	03
25	المستفيدون من التحليل المالي	04
59	الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة	05
62	مخطط الأعمدة لجانب إستخدامات الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنتي 2020-2021	06
64	مخطط الأعمدة لجانب موارد الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنتي 2020-2021	07
67	تطور مؤشرات التوازن المالي بمؤسسة مركب الملح الوطاية خلال سنتي 2020-2021	08
82	داورنسبية توضح كل من الأرباح الإجمالية،الأرباح الصافيةو المصاريف الإجمالية للمؤسسة للفترة 2018-2021	09
83	تمثيل بياني لعلاقة الإرتباط بين الدخل والإستهلاك للمؤسسة للفترة 2017-2021	10

مقدمة

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة على نشاطها وعملياتها، وكذا التحقق من مدى تطبيق وفعالية الاستراتيجيات المتبعة فيها، وبالتالي التأكد من مدى بلوغ أهدافها، كما تسمح هذه العملية من الحكم على الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة والضعف فيه، لذا تستعمل المؤسسة التحليل المالي لتقييم أدائها المالي.

يعد التحليل المالي من أكثر المواضيع التي لقيت و مازالت تلاقى إهتماما كبيرا في ميدان الإدارة المالية، نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها والتي تعاضمت في ظل توسع أنشطة المؤسسات، والتطور التكنولوجي الذي مس مجالات عديدة، مما أدى إلى تطور إستخدامات التحليل المالي وتطور أدواته وأساليبه .

يسعد التحليل المالي الحديث إلى إعطاء وتوفير معلومات أكثر تفصيل ودقة عن الأداء المالي للمؤسسة، من خلال استخدام أدوات أو أساليب جديدة كالتحليل الوظيفي لقائمة الميزانية على أساس الانتماء الوظيفي (تمويل. ناستثمار، استغلال، خارج الاستغلال)، القيمة السوقية للمؤسسة واسهمها في السوق، استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية، والتي تقوم بدراسة المناخ الإقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات وذلك للإحاطة بمختلف الأمور التي يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة وأدائها المالي، إضافة إلى التعرف على قدرة و إستطاعة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة وقصيرة الأجل وبالتالي مساعدة المؤسسة والمتعاملين معها في إتخاذ قراراتهم المستقبلية بشكل أدق وأكثر فعالية.

1- إشكالية الدراسة:

إن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة أمرا ضروريا، لما توفره من معلومات هامة عن الأداء المالي ووضعية المؤسسة في السوق، مما يسمح للمؤسسة وللأطراف المستفيدة من التقييم من تكوين رؤية عنها تساعد على إتخاذ قرارات استراتيجية مصيرية، لذا يساهم التحليل المالي الحديث بمختلف أساليبه في توفيره تلك المعلومات. و بناء على ما سبق تم طرح الاشكالية التالية :

هل يستخدم التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب تكرير الملح - الوطاية- ؟

2- تساؤلات الدراسة: ينبثق عن اشكالية الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يستخدم التحليل الوظيفي لجدول الميزانية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح - الوطاية؟

- هل يستخدم تحليل جدول حسابات النتائج كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟

- هل تستخدم الأساليب الاحصائية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح
- الوطاية-؟

- هل تستخدم الأساليب الرياضية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح -
الوطاية-؟

- هل الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد؟

3- الدراسات السابقة:

من بين البحوث و الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع:

I. الدراسات المتعلقة بالتحليل المالي الحديث:

-دراسة (إيمان عياشي،2015) بعنوان "إستخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكهرباء و الغاز (SONALGAZ)".، مذكرة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي كأداة للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة والتأكد من إمكانية إستخدام نماذج التنبؤ المالي في المؤسسة محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للتحليل المالي مجموعة من المؤشرات المالية الحديثة والتي لها دور فعال في التنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة. كما توصلت بتطبيق أساليب التحليل المالي الحديث متمثلة في أسلوب نماذج التنبؤ بالفشل المالي إلى أن المؤسسة محل الدراسة لا تتعرض إلى شبح الفشل أو العجز المالي في المدى القصير.

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في كون كلا منهما قام بدراسة التحليل المالي الحديث، إلا انهما يختلفان في كون الدراسة ركزت على دراسة التحليل المالي الحديث ودوره في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، بينما الدراسة الحالية فقد ركزت على دراسة التحليل المالي الحديث ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

-دراسة سعداوي مراد مسعود 2017، بعنوان "مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية"،دراسة ميدانية مؤسسة سونلغاز الأغواط، مجلة المعيار، جامعة المدية،المجلد 11، العدد04 (2020)،

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي، أما في الجانب التطبيقي تم تحليل

القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز الأغواط، بحيث توصلت الدراسة إلى أن مؤسسة سونلغاز لم تستطع الحفاظ على توازنها المالي على مدى سنوات الدراسة و هذا مؤشر غير جيد يدل على ان المؤسسة لا تتوفر على هامش أمان. تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في كون كلا منهما قام بدراسة التحليل المالي الحديث، إلا انهما يختلفان في كون الدراسة ركزت على دراسة التحليل المالي الحديث ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، بينما الدراسة الحديثة فقد ركزت على دراسة التحليل المالي الحديث ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

II. الدراسات المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة:

-دراسة (دادن عبد الغاني ، 2007) بعنوان "قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحليل سلوك الأداء المالي من خلال: قيمة المؤسسة، معدل النمو، الهيكل المالي، بناء على المؤشرات المالية و الاقتصادية، بفضل محاكاة والنمذجة المالية، بهدف تصنيف المؤشرات في مجموعات متجانسة من حيث درجة تأثيرها على مقاييس الأداء. وقد توصلت هذه الدراسة إلى إمكانية المؤسسات من إرساء نموذج للإنذار المبكر بغية تفادي الخطر والعسر المالي على غرار المعرفة المسبقة لأداء المؤسسة مقارنة بمثيلاتها من خلال تبني قرارات مالية صائبة.

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في كون كلا منهما قام بدراسة تقييم الأداء المالي، إلا انهما يختلفان في كون الدراسة ركزت على دراسة تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية و المحاكاة المالية ودورها في تصميم نموذج للإنذار المبكر بينما الدراسة الحالية ركزت على الأساليب الحديثة للتحليل المالي ودورها في تقييم الأداء المالي.

-دراسة (عادل عشي، 2002) بعنوان "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -قياس وتقييم- دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة"، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة. هدفت هذه الدراسة إلى تبين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن للمؤسسة إستخدامها من أجل تقييم الأنشطة المالية لها، بالإضافة إلى إظهار كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرض الواقع للوصول إلى نتائج جيدة ودقيقة بعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عدم حسن إختيارو إنتقاء المسيرين للمعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة فإن النتائج المتحصل عليها لن تعكس أداء المؤسسة بمصدقية.

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في كون كلا منهما قام بدراسة تقييم الأداء المالي، إلا انهما يختلفان في كون الدراسة ركزت على دراسة تقييم الأداء المالي بالأساليب التقليدية للتحليل المالي بينما الدراسة الحديثة ركزت على الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء. ومن اهم ما توصلت إليه هته الدراسة أن القوائم المالية لا

يمكنها أن تساعدهم في التقييم الجيد للأداء إن لم يحسن المسيريون إنتقاء المعايير ومؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة.

I. الدراسات المتعلقة بالتحليل المالي الحديث و تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

-دراسة (بوجعة سارة، روباش آسيا، 2017) بعنوان " دور الأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية." مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضيلف بالمسيلة. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور إستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ومن أهم ماتوصلت إليه أنه إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يوضح لنا نقاط القوة والضعف والتي تساعد المؤسسة في إتخاذ قراراتها والذي يمكن من خلالها مراقبة نشاطها و إتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في كون كلا منهما قام بدراسة تقييم الأداء المالي و التحليل المالي الحديث، إلا أنهما يختلفان في كون الدراسة ركزت على دراسة تقييم الأداء المالي بنماذج التنوُّ بالفشل بينما الدراسة الحديثة ركزت على الأساليب الحديثة للتحليل المالي كالأساليب الإحصائية والرياضية وتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي.

- دراسة (عبد الستار حميدي، عمر عطية، الحسين نعوره 2020-2021) بعنوان "استعمال أساليب التحليل المالي الحديث في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة. دراسة حالة مؤسسة مطاحن التاج الذهبي - كوينين" ، مذكرة ماستر في المحاسبة، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي . هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة مؤشر القيمة المضافة (EVA) في تقييم الأداء المالي لشركة مطاحن التاج الذهبي بالمقارنة مع باقي المؤشرات التقليدية ممثلة في: (ROA , ROI, ROS, ROE)، كما تم تقدير القيمة السوقية المضافة (MNA) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هاته الدراسة أن تقييم المؤسسة وفقا للمؤشرات المذكورة أعطت نتائج دقيقة حول وضعيتها المالية.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كون كلا منهما قام بدراسة تقييم الأداء المالي و التحليل المالي الحديث، إلا أنهما يختلفان في كون الدراسة ركزت على دراسة تقييم الأداء باستخدام مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة بالإضافة إلى نسب السوق، بينما الدراسة الحالية ركزت على الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء باستخدام الاساليب الإحصائية والرياضية .

- دراسة (بن مالك عمار، 2011) بعنوان "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة إسمنت السعودية"، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، هدفت الدراسة إلى إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي، الكمي و النوعي ، بالإضافة توضيح تطبيق المنهج

الحديث لتحليل المالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن أساليب التحليل الأساسي الحديث المتمثلة في مؤشرات السوق المالي للأسهم بالإضافة إلى التحليل الكمي مثل الأساليب الإحصائية ونسب السوق الحديث و التحليل النوعي الحديث مثل نوعية التكنولوجيا المستخدمة و نوعية المباني و الآلات وعلاقتها بالتكنولوجيا

ونوعية أرباح الشركة و القدرة على التسديد حيث أنه تطبيق هذه الأساليب ليست عملية سهلة بل تتطلب مجهودا و تكويننا خاصا من أجل تعلمها، ويجب على المحلل الذي يقوم بتطبيقها أن يكون محيط وملم وعلى دراية تامة بهذا المنهج من التحليل والتقييم.

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في كون كلا منهما قام بدراسة التحليل المالي الحديث، إلا انهما يختلفان في كون الدراسة اعتمدت على الأساليب الأساسية والكمية و النوعية، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على أساليب التحليل المالي الحديث المتمثلة في تحليل القوائم المالية، بالإضافة إلى المجموعة من الاساليب الإحصائية والرياضية والتي تدخل ضمن التحليل الكمي الحديث.

- نموذج وفرضيات الدراسة:

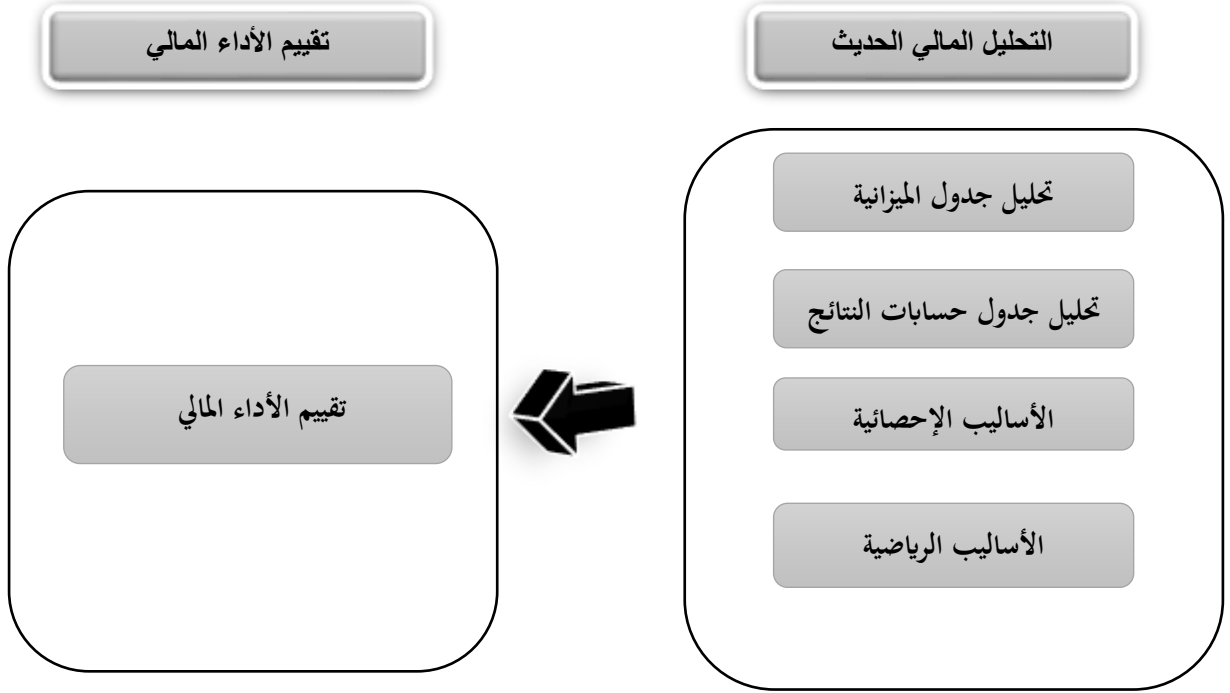
4-1 فرضيات الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة قمنا بوضع الفرضية الرئيسية التالية:
الفرضية الرئيسية:

يستخدم التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح - الوطاية-

والتي تندرج ضمنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- يستخدم التحليل الوظيفي لجدول الميزانية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح - الوطاية-
- يستخدم تحليل جدول حسابات النتائج كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح - الوطاية-
- تستخدم الأساليب الاحصائية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح - الوطاية-
- تستخدم الأساليب الرياضية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح - الوطاية-
- الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد .

2-4 نموذج الدراسة : تقوم هذه الدراسة على النموذج الفرضي التالي :



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

5- النموذج الإستراتيجي ومنهجية الدراسة:

5-1 النموذج الاستراتيجي:

تم تبني النموذج الإستراتيجي الوضعي في هذه الدراسة، حيث أن الغرض هو وصف لظواهر البحث وفهم العلاقة السببية بينها، كما أنه تم اعتماد استراتيجية الاستطلاع من خلال اعتماد التحليل الكمي لمعلومات المؤسسة محل الدراسة كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية، في الفصل التطبيقي.

5-2 منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع عن طريق وصف معلومات المؤسسة محل الدراسة والمتعلقة بأهداف الدراسة، ومن ثم الإجابة على الأسئلة المتعلقة بأهداف الدراسة وفحص فرضيات الدراسة، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات ويعرف المنهج الوصفي بأنه أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر والمشكلات العملية وصف دقيق للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إطارات محددة

لمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة وقد تم استخدام هذا المنهج من أجل جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

6-تصميم الدراسة:

1-6 أهداف الدراسة:تحذف هذه الدراسة إلى:

-إبراز أساليب التحليل المالي الحديث.

-عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي للمؤسسة محل الدراسة.

-معرفة مساهمة أساليب التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة محل الدراسة.

-التعرف على حقيقة الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة .

-تقديم مجموعة من المقترحات التي قد تساهم في استخدام أساليب التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة محل الدراسة.

2-6 حدود الدراسة:

تمثل حدود الدراسة في مؤسسة مركب تكرير الملح -الوطاية- التي تقع بمدينة بسكرة سنة2022م.

- الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة على دور التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي بمؤسسة مركب الملح-الوطاية-

- الحدود المكانية: مؤسسة مركب تكرير الملح -الوطاية- بمدينة بسكرة

- الحدود الزماني: الفترة الزمنية التي تمت فيها جمع المعلومات من 01أفريل 2022 إلى 05 جوان 2022

7-أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في :

-دراسة لموضوع هام و هو التحليل المالي، وأهمية هذه الوظيفة بالنسبة للمؤسسة وحتى للأطراف المتعاملة معها.

-أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة والحكم على مستوى تحسن هذاالاداء.

-تطور الأساليب المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها المساهمة أكثر في الحكم على درجة تطور أداء

المؤسسة المالي ، و الكشف عن نقاط قوة و نقاط الضعف و إبراز أهم المشاكل التي تتعرض لها، بالإضافة إلى

المساهمة في توفير معلومات كمية و نوعية لمتخذي القرار،

8-هيكلية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا ولتحقق من الفرضياتم تقسيم الدراسة إلى:

- مقدمة:تضمنت طرح الإشكالية و التساؤلات الفرعية، أهداف وأهمية الدراسة، وتقديم نموذج وفرضيات ومنهجية الدراسة، بالإضافة على عرض الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة المتغيرين التحليل المالي الحديث و تقييم الأداء المالي.

- الفصل الأول: بعنوان الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي، تضمن ماهية الأداء المالي بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي مفهومه، أهميته،أهدافه و مراحلہ.

- الفصل الثاني: بعنوان مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسس، تضمن ماهية التحليل المالي والأساليب الحديثة للتحليل المالي واستخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- الفصل الثالث: متعلق بالدراسة الميدانية وتضمن التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتوضيح الهيكل التنظيمي لها، بالإضافة إلى محاولة تطبيق الأساليب الحديثة للتحليل المالي الحديث في المؤسسة محل الدراسة للوصول الى تقييم أدائها، وتفسير النتائج المتحصل عليها واختبار صحة الفرضية الرئيسية وكذا الفرضيات الفرعية.

- الخاتمة: وتم فيها التوصل إلى النتائج النظرية والميدانية، وتقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة.

المفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

لتقييم

الأداء المالي

تمهيد:

يخصى موضوع الأداء المالي باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين، وذلك لأنه يدرس مدى قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، يستدعي تحليلاً لمختلف أنشطتها.

كما يعتبر تقييم الأداء المالي أحد أكثر العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة ومن ثم تحسين مركزها المالي ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لتقييم الأداء المالي ضمن مبحثين هما:

المبحث الأول: الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الأول : ماهية الأداء المالي

مع تزايد حدة المنافسة وصراع المؤسسات على البقاء والاستمرار، وجب على المؤسسة التركيز على الرفع من مستوى أدائها والحرص على تقييمه باستمرار لتتمكن من معرفة نقاط القوة والضعف فيه، وبالتالي العمل على تنمية نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف فيه.

المطلب الأول : ماهية الأداء

أولا : تعريف الأداء

إن شيوع استخدام مصطلح الأداء في الأدب التسييري وكثرة استعماله خاصة في البحوث التي تتناول المؤسسة لم يؤدي إلى توحيد مختلف وجهات النظر حول مدلوله فهو قد يستخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد

فالاداء هو مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المالية وغير المالية للمؤسسة، من الأطراف المكونة لها والمتضمنة لمستوى الثقة في قدرتها على إنتاج هذا الرضا بشكل دائم .(عيسى، 2014-2013، صفحة 6)

كما يشير مفهوم أداء المؤسسة لأداء مركز مسؤولية، ورشة، وحدة، مؤسسة.... الخ، و يعني الفعالية الإنتاجية، حيث يحقق هذا المركز الأهداف التي سبق وان سطرها، فهو تحسين الثنائية قيمة -تكلفة، بمعنى تحسين خلق الثروة، ولا يعني هذا بان نعمل على رفع القيمة او تخفيض التكاليف بمعزل عن بعضها، كما يمكن التعبير عن هذه الثنائية بمصطلح القيمة المضافة، و التي تمثل الزيادة في القيمة التي تضيفها المؤسسة إلى السلع والخدمات التي تتحصل عليها من الغير (دادى و الواحد، صفحة 12).

أيضا يعرف الأداء بأنه: "القدرة على تحويل المدخلات الخاصة بالمؤسسة مثل المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والآلات إلى مخرجات، أي عدد محدود من المنتجات بمواصفات محددة وبأقل تكلفة".(هارون، 2018)

كما يمكن أن يشير الأداء إلى أداء العاملين فيعرف بأنه العمل الذي يؤديه الفرد من خلال وعيه و استيعابه لمهامه و اختصاصاته و إحاطته بالتوقعات التي تحدث مستقبلا أثناء عمله، و حسن إصغاه لتوجيهات المشرف عليه و تنفيذه للتعليمات و الأساليب المطلوبة . (الكرخي، 2015، صفحة 12)

وبصفة عامة يمكن تعريف الأداء بأهمى قدرة المؤسسة على الاستغلال الامثل لمواردها المالية بغية تحقيق أهدافها والمتمثلة في زيلدة إيراداتها وتخفيض تكاليفها.

ثانيا : أنواع الأداء

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته

الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع، وبما أن الأداء من حيث التعريف يرتبط الى حد بعيد بالاهداف فانه يمكن نقل

المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الاخيرة واستعمالها في تصنيف الاداء كمعيار الشمولية ، المصدر ، الطبيعة

(1)-معيار الشمولية: و الذي قسم الاهداف الى كلية وجزئية يمكن تصنيف الاداء الى :

● **الاداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالانجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والانظمة الفرعية في تحقيقها، ويعبر عنه بدرجة المحافظة على المراكز النسبية للمؤسسة وهو عبارة عن تفاعل مجموع الاداءات الجزئية (النمو) بمؤشرات الربحية للمؤسسة .

● **الاداء الجزئي:** وهو الاداء الذي يتحقق على مستوى الانظمة الفعلية للمؤسسة ، وينقسم بدوره الى عدة انواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد عليها لتقسيم عناصر المؤسسة ويمكن ان ياخذ الانواع التالية:

-**الاداء التسويقي:** تتلخص وظيفة التسويق في عملية تخطيط تنفيذ متابعة تطوير وتسعير ترويج وتوزيع السلع والخدمات لخلق التبادل الذي يحقق الاشباع والمنافع لكل من الافراد و المؤسسات والمجتمع .

-**الاداء الانتاجي:** يسعى النظام الانتاجي الى توفير كم ونوع المنتجات المستهدفة في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

-**الاداء التمويلي:** يتمثل اداء الوظيفة التمويلية على مستوى المؤسسة في الحصول على الاموال المطلوبة بالقدر المناسب والوقت المناسب، وتقرير استخدامها بشكل كفؤ وفعال وذلك للوصول الى الاهداف والنتائج المالية المرغوبة، ويتطلب تقييم الاداء المالي تقييم كل من السيولة وهيكل التمويل... الخ .

-**اداء وظيفة المشتريات:** وظيفة المشتريات هي الوظيفة المسؤولة على اقتناء السلع والخدمات المهمة لتادية وظائف المؤسسة وتمثل اهميتها في مختلف مكونات الاداء من التكلفة والجودة/النوعية/ الوقت... الخ .

-**اداء الموارد البشرية:** يعتبر المورد البشري من العناصر الاساسية للعملية الانتاجية بعد الموارد الاولية حيث لا بد من عمليات الفحص وتمحيص للموارد البشرية المستخدمة في العملية الانتاجية من حيث النوع والكم .(عيسى، 2014-2013، الصفحات 7-8)

(2)- **حسب معيار المصدر:**وفقا لهذا المعيار ، يمكن تقسيم اداء المؤسسة الى نوعين ، الاداء الذاتي والداخلي و الاداء الخارجي (عشي، 2001-2002، صفحة 17)

● **الأداء الداخلي:** كذلك يطلق عليه اسم اداء الوحدة أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج اساسا من التوليفة التالية :

- الاداء البشري: وهو اداء افراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة و تحقيق الافضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم .

- الاداء التقني : و يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثمارها بشكل فعال

- الاداء المالي : و يكمن في فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة .

فالاداء الداخلي هو اداء متاني من موارد المؤسسة الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية ، موارد مادية .

الأداء الخارجي: هو الاداء الناتج عن عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة ، فالمؤسسة لا تتسبب في احداثه و لكن المحيط الخارجي هو الذي يولده.فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الاعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع، أو خروج احد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض اسعار المواد و اللوازم و الخدمات. فكل هذه التغيرات تنعكس على الاداء سواء بالايجاب او السلب .

(3)-حسب المعيار الوظيفي : يرتبط هذا المعيار و بشدة بالتنظيم ، لان هذا الاخير هو الذي يحدد الوظائف و النشاطات التي تمارسها المؤسسة ، اذن ينقسم الاداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة الى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية : وظيفة المالية ، ووظيفة الانتاج ، ووظيفة الافراد ، ووظيفة التسويق ، ووظيفة التمويل ، و يضيف البعض وظيفة البحث و لتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

المطلب الثاني : مفهوم الاداء المالي

يركز الاداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الاهداف ، و يعبر عن اداء المؤسسات ،حيث انه الداعم الاساسي للاعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في اتاحة الموارد المالية و تزويدها بفرص استثمارية في ميادين الاداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات اصحاب المصالح و تحقيق اهدافهم (دبابش و قدوري، 2013، صفحة 07)

يعرف الاداء المالي بانه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الامثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الاجل الطويل و ذات الاجل القصير من اجل تشكيل الثروة.(دبابش و قدوري، 2013، صفحة 07)

كما يعرف بأنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".(حمود و دفوس، 2020/2019، صفحة 53)

أيضا يعرف تقييم الأداء المالي بأنه "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها". (محمود و فراج، 1997، صفحة 78)

و مما سبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بأفضل طريقة من أجل تحقيق أهدافها إذ يتم ذلك من خلال زيادة إيراداتها وتخفيض تكاليفها.

و مما سبق، نستنتج ان الاداء المالي أداة: (الخطيب، 2010، صفحة 47)

- تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة او الاسهم التي تشير معايرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها .

- لتدراك الثغرات و المشاكل و المعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر اذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية اوربحية او لكثرة الديون و القروض و مشكل العسر المالي و النقدي و بذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل .

- لتحفيز العاملين و الادارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية افضل من سابقتها
- للتعرف على الوضع المالي القائم في لحظة معينة ككل او لجانب معين من اداء المؤسسة، او لاداء اسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة .

المطلب الثالث : اهمية الاداء المالي و أهدافه

اولا : اهمية الاداء المالي

تتبع اهمية الاداء المالي بشكل عام في انه يهدف الى تقييم اداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية فيها، لتحديد جوانب القوة و الضعف في الشركة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الاداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

كما تتبع أهمية الأداء المالي للمؤسسة في العديد من النقاط، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية (حجاج، 2017، الصفحات 18-19):

- أنه يساعد على توجه الإدارة العليا إلى مرتكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف .
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أداؤها، و مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.
- يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية و الكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والإستمرار
- يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال، مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي.
- الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، و ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى، ومكانيا بالمؤسسات المماثلة الأخرى.

ثانيا : اهداف الاداء المالي

يمكن ذكر أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها من خلال الأداء المالي في(عشي، 2001-2002، الصفحات 35-37):

- تحقيق الأرباح: إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيده لها، فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطي احتياجاتها، ويضمن المكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة.
- التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة فالعجز المالي يسلبها استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض.
- تحقيق المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، وكمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل (الرأس المال الاقتصادي والرأس المال المالي) على تحقيق النتيجة.
- السيولة واليسر المالي: تحدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية واللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها، لان عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمؤسسة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في إيجاد ومعرفة نقاط الضعف في المؤسسة و ثغراتها، و التحقق من الوصول إلى الأهداف المخطط لها سالفا، ومن خلال دراستنا لتقييم الأداء المالي في هذا المبحث سنتطرق إلى: مفهومه وأهميته إضافة إلى مختلف مراحل وأهدافه لكن قبل ذلك سوف نتعرف على ماهية تقييم الأداء.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

يعرف تقييم الأداء على أنه مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة المؤسسة من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإدارية و الإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية... إلخ، خلال فترة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالتنوع والكمية والجودة المطلوبة ، وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها و ابتداء الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها. (الكرخي، 2014، صفحة 31)

و يعرف على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول تسيير الموارد الطبيعية و المادية والمالية، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و الحكم على درجة الكفاءة. (جمعة، 2000، صفحة 39)

كما يعرف على أنه مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها المؤسسة مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من اجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة. (عشي، 2000-2002، صفحة 27)

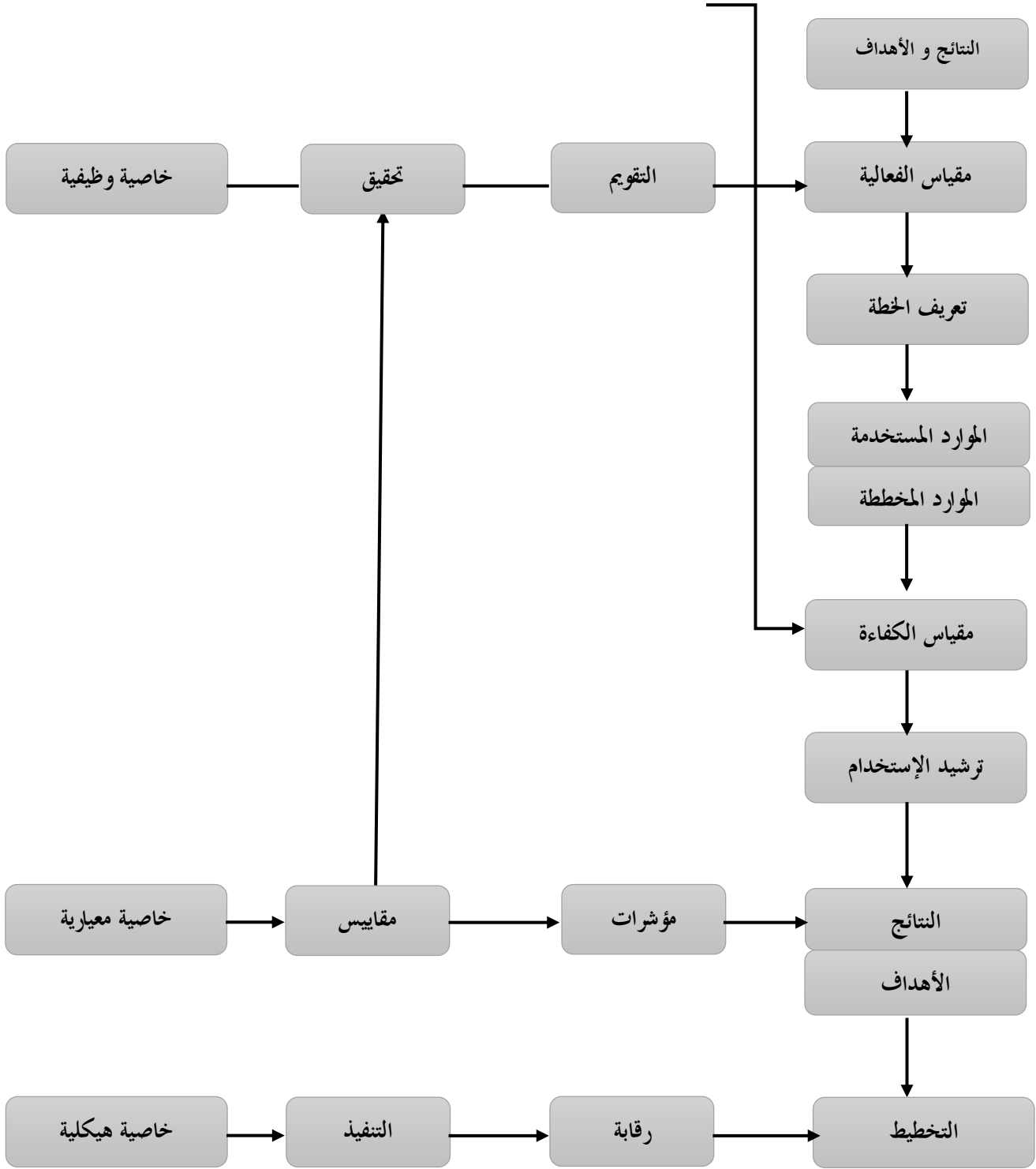
ويعرف أيضا على أنه أحد مراحل العمليات الإدارية التي تبدأ بتحديد الأهداف المأمول تحقيقها، ثم وضع الخطط للأنشطة و الأعمال التي ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف، وقيادة وتوظيف الموارد المتاحة وتوجيهها وتنظيمها واتخاذ

القرارات ورسم السياسات ووضع سبل للاتصالات و تنمية المعلومات والقيام بالرقابة، ودفع الإنجازات ووضع نظم الحوافز وتحليل الحاجات والتجديدو الابتكار والمسؤولية الاجتماعية...إلخ. (سلام، 2004، صفحة 215)

وبصفة عامة يعرف تقييم الأداء بأنه أحد مراحل العمليات الإدارية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة بالإضافة إلى التعرف على مدى كفاءتها في إدارة نشاطها بمختلف جوانبه، و يتم ذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي للمؤسسة باستخدام مؤشرات محددة وبالتالي التعرف علالأخطاء والثغرات المرتكبة ومنه إتخاذ مجمل القرارات اللازمة لتصحيحها.

ويمكن توضيح عملية تقييم الأداء في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): عملية تقييم الأداء



المصدر: (جمعة، 2000، صفحة 38)

ثانياً: أنواع تقييم الأداء

هناك عدة أنواع لعملية تقييم الأداء، أهمها: (الكرخي، 2014، الصفحات 43-45):

- **تقييم الأداء المخطط له:** يراد به تقييم أداء المؤسسة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطوير الحاصل في الأداء الفعلي.
- **تقييم الأداء الفعلي:** يقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت و تأثير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية و هذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المعنية و دراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة.
- **تقييم الأداء المعياري (القياسي):** يراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة فأما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها المؤسسة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح و القيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما اذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا. أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسب السيولة وعائد الإستثمار وإنتاجية الأجر و معدل البيع..... إلخ
- **تقييم الأداء العام (الشامل):** يتمثل هذا النوع من تقييم الأداء بشمول كل جوانب النشاط في المؤسسة واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط و آخر و ذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط.

ثالثاً: مراحل (إجراءات) تقييم الأداء

تتم عملية تقييم الأداء طبقاً لمجموعة من الخطوات مترابطة وامتكاملة فيما بينها نلخصها فيما يلي (سلام، 2004، الصفحات 225-235):

- **تحديد أهداف المؤسسة:** لكل مؤسسة عدد من الأهداف تبتغي تحقيقها، و يجب أن يكون هناك تحديد واضح لهذه الأهداف من حيث مجالات النشاط الرئيسية، والعمل على ترجمة الأهداف العامة للمؤسسة إلى عدد من الأهداف الفرعية. وقد تتعدد مجالات أو أوجه النشاط الرئيسية للمنظمة، والتي تتحدد الأهداف بالنسبة لها، وينبغي تجميع بيانات عن كيفية تحقيق أهداف مجالات الأداء الرئيسية و الحكم على مدى كفاءتها.
- ويوجد عدد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند تحديد الأهداف هي:
- وجود تناسق بين الأهداف المتعددة ومراعاة التوازن بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف الطويلة الأجل.
- تحديد البعد الزمني لكل هدف.

- تحديد الأهمية النسبية لكل هدف ووضع نظام الأولويات للأهداف حتى يمكن استخدام الموارد بأقصى كفاية وفعالية ممكنة.
- يجب أن تتضح الأهداف ونمط تناسقها و الأهمية النسبية لكل منها وضوحا تاما للمسؤولين عن تحقيق الأهداف على اختلاف مستوياتهم الإدارية، ولا يكفي أن يتعرف كل مسؤول على الأهداف التي يشرف على تحقيقها فقط، وإنما يجب أن يتعرف كل منهم على الأهداف الأخرى وعلى العلاقة أو الرابطة ل بينهما و بين الأهداف التي يسعى كل منهم إلى تحقيقها.
- **تحديد معايير الأداء:** معايير الأداء ماهي إلا مؤشرات يمكن بواسطتها تقدير درجة أو مدى قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها، وقياس مدى فاعلية نتائج أوجه نشاطها. فالمعيار هو المستوى المستهدف من الأداء. حيث ترتبط معايير التقييم بالأهداف الأساسية للمؤسسة ولذالك يعتبر المعيار هو التحديد الدقيق للنتائج التي ينبغي تحقيقها والتي يختبر الأداء الفعلي على ضوءها.
- ولتحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء يتطلب ضرورة الإلمام بالنواحي الأساسية الأتية: التحديد النوعي للمعايير ووضوحها، تحديد معدل أو أكثر لكل معيار، تحديد نظام الأولويات المختارة، وضوح المعايير للمديرين والعاملين.
- **اختيار وتطبيق النظام الذي يتم استخدامه لقياس الأداء:** يتم إختيار الأسلوب المناسب وذلك بعد مقارنة النتائج المختلفة بقياس التي تناسب الأداء موضوع التقييم ، وذلك للوقوف على النموذج الذي يعطي نتائج أكثر دقة مع مراعاة تكاليف تطبيق مثل هذه النماذج، ويجب أن يكون المقياس موضوعيا، ويمكن من خلاله التعبير الكمي عن نتيجة القياس. وقد يستخدم لذلك النماذج الرياضية والكمية مثل البرمجة الخطية. و بعد اختيار نظام القياس المناسب يتم قياس الأداء الفعلي حتى يمكن مقارنته بالمعايير الموضوعية، وقد يستخدم أسلوب القياس للأداء الفعلي في تحديد معايير الأداء أيضا.
- **مقارنة نتائج قياس الأداء الفعلي بالمعايير السابق تحديدها:** للتعرف على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، فقد يتم مقارنة النتائج الفعلية للأداء بالخطط والأهداف الموضوعية في صورة معايير. حيث تتم هذه المقارنة عن طريق دراسة كل عنصر من عناصر التقييم لمعرفة مدى توافره في المؤسسة، ثم مقارنة المستوى الفعلي بكل منها بما تم تحديدها من معايير. وبمقارنة المستوى الفعلي للأداء بالمستوى القياسي في كل مجال من مجالات النشاط، يمكن الحكم على مدى كفاءته منفصلا عن غيره من أوجه العمل. و بتجميع نتائج المقارنات السابقة يمكن التوصل إلى تقييم عام للأداء في المؤسسة ككل اخذ في الإعتبار نواحي الضعف أو التميؤ في كل نشاط فعلي.
- تحديد الإنحرافات وتحليلها بغرض تشخيص أسبابها:** بمقارنة الأداء الفعلي بالمستوى المستهدف من الأداء ، يمكن معرفة المدى الذي وصلت إليه المؤسسة في تحقيق الخطط و الأهداف، كما يتحدد نوع ومدى الإنحرافات-الموجبة أو السالبة- في التنفيذ. و مجرد التعرف على الإنحرافات في النتائج ومداهما يعتبرذا فائدة محدودة نسبيا إذا توقف الأمر عند ذلك .

حيث يعتبر تفسير وتحليل الإنحرافات في النتائج ركنا أساسيا لعملية التقييم. فعلى ضوء هذا التفسير يتم بحث البدائل المتاحة للحد من الإنحرافات السالبة أو تصحيحها، وتعزيز الإنحرافات الموجبة.

- **إتخاذ إجراءات التصحيح و متابعتها:** بعد تحديد الإنحرافات و معرفة أسبابها و تحديد المسؤوليات، يمكن وضع الحلول اللازمة لتلافي الإنحرافات السالبة- وتعزيز الموجبة- بما يكفل تصحيح مسارات الأداء مستقبلا، عن طريق المفاضلة بين البدائل المتاحة و إختيار أسلمها، وحتى يمكن العمل في إطار خطط تسعى الى تحقيق مستوى مرتفع من الكفاءة. يتوقف مستوى الأداء في
- الفترات المستقبلية على مدى الدقة و الموضوعية في تفسير الإنحرافات في الفارة الحالية، وعلى مدى فاعلية القرارات الإدارية لإجراء التعديلات اللازمة، و إتخاذ الخطوات العلاجية المناسبة لتجنب مثل هذه الإنحرافات، ثم متابعة توصيات العلاج.
- وإجراء عملية تقييم الأداء هناك العديد من الأدوات و من أهم هذه المؤشرات و المقاييس ما يلي (المطيري، 2010/2011، الصفحات 17-18) :
- **مقاييس الكفاءة:** ويقصد بها القدرة على تحقيق المطلوب الإنجاز، فهي عنصر من عناصر النمو والتقدم للأفراد و للمؤسسات، وهي تتطلب وجود رغبة وقدرة لدى الأفراد للقيام بأعمالهم.
- **مقاييس الفاعلية:** ويقصد بها القدرة والنجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، فإذا نجح المديرون في تحقيق أهداف المؤسسة فإنهم يوصفون بأنهم فعالون، وهكذا فإن الفاعلية تتعلق بالحصول على النتائج المتوخاة.
- **مقاييس الاقتصاد:** وهو يشير إلى العلاقة المادية والكمية بين عناصر راس المال والعمل وبين المنتج النهائي، وبالتالي يمكن تحقيق أقصى كفاءة من خلال الحصول على أحسن إنتاج من كمية اقل من المدخلات في الموارد.
- **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** وهي مقاييس تتعلق بدمج المؤسسة بين الإهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل تطوعي .
- **المؤشرات المالية:** وهي تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية بالمؤسسة، مثل : العائد على الأصول؛ العائد على حقوق الملكية؛ القيمة الاقتصادية المضافة وغيرها. ومن أهم ما تتميز به هذه المقاييس هو: سهولة احتسابها، وتصور الأحداث؛ وحدة قياس قابلة للمقارنة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف بأنه قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفاعلية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الأداء المالي للمؤسسة. (قدور، 2020، صفحة 21)

ويعرف أيضا بأنه قياس النتائج المنتظرة أو المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة. (دبابش و قدوري، 2013، صفحة 07) فتقييم الأداء المالي يعتبر جزء من العمل الإداري المتواصل والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والإقتصادية المحددة. (Gevrais 1997, p 104)

كما يعرف تقييم الأداء المالي ببوحدة الاقتصادية على أنه مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت و بالنالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية و معالجة الانحرافات السلبية. (خنفري و بورنيسة ، صفحة 58) وبصفة عامة يمكن تعريف تقييم الأداء المالي بأنه أداة لقياس النشاط الاقتصادي للمؤسسة وذلك من خلال مقابلة النتائج في الجانب المالي التي حققتها المؤسسة بالأهداف المرسومة مسبقا، وذلك بهدف التعرف على الانحرافات والتعرف على أسبابها ومن ثم محاولة معالجتها.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

- تبرز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات في عدة نقاط، أهمها: (طالب و المشهداني، 2011م، صفحة 76)
- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية على أداء المؤسسة، وتعزيز دورها والياتها في الاقتصاد الوطني.
 - يساعد في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر.
 - حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات.
 - معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع.
 - تبرير الحاجة إلى الموارد بناء على أسس علمية وموضوعية.
 - تعزيز مبدأ المسائلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية.
 - يساعد على الإفصاح على درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة.
 - يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المؤسسة، مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.
 - يقدم إيضاحا للعاملين في كيفية أداء المهام الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي وأهدافها

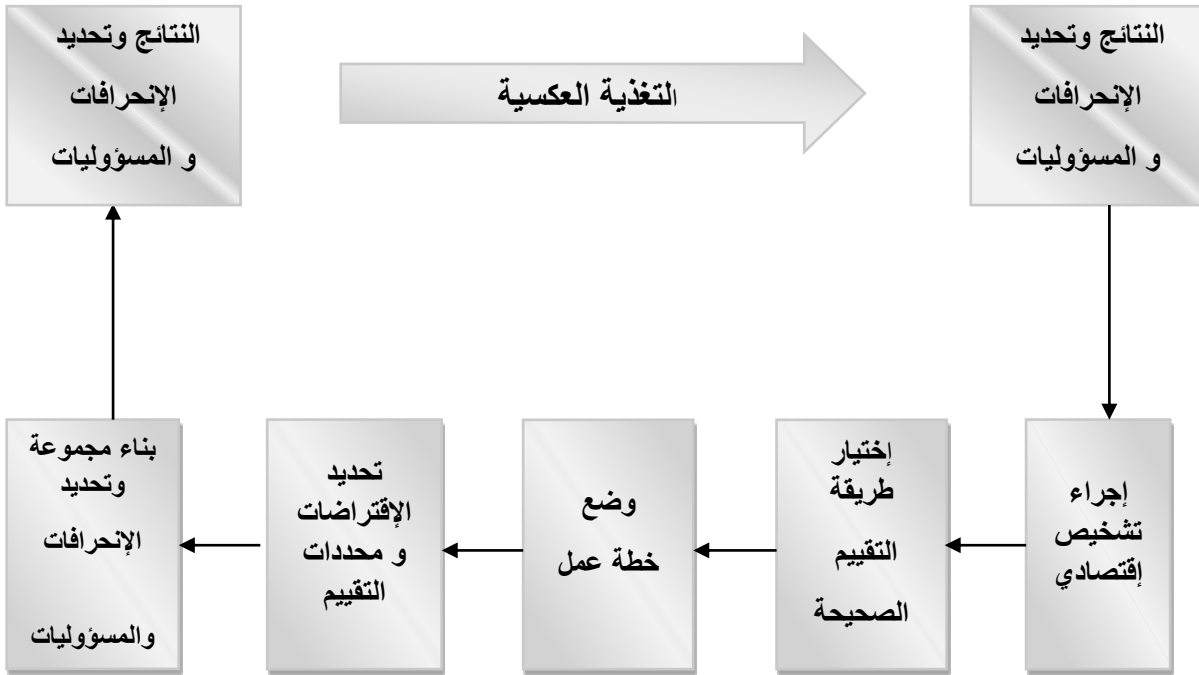
أولاً: مراحل تقييم الأداء المالي

يتم تقييم الأداء المالي بعدة خطوات، أهمها: (التميمي، 2017، صفحة 74)

- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية، يتم الحصول عليها من القوائم المالية في المؤسسة، متمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية. إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات المتعلقة بأنشطة المؤسسة المشابهة.
- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بنشاط المؤسسة حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والإعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الإستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
- إجراء عملية التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للمؤسسة، وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الإعتماد عليه.
- تحديد الإنحرافات ويتم ذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للمؤسسة. وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.
- متابعة العمليات التصحيحية للإنحرافات وذلك بتزويد نتائج التقييم إلى الإدارات داخل المؤسسة بالاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

ويمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي السابقة في الشكل التالي

الشكل رقم (02): خطوات تقييم الأداء المالي



المصدر: (العمري و ماني، 2018/2017، صفحة 52)

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

- هناك العديد من الأهداف التي تحققها عملية تقييم الأداء المالي، والتي تتمثل أهمها في (جبريل، 2020، صفحة 439):
- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
 - يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
 - يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المنشأة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمنشآت المماثلة.
 - يساعد على إيجاد نوع من المؤسسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة وهذا بدور يهدف المؤسسة لتحسين مستوى أدائها.
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف اقل ونوعية جيدة.
 - تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاوجة والتقدير غير الواقعية. (الكرخي، 2007م، صفحة 32)

خلاصة الفصل الأول:

إن عملية تقييم الأداء المالي خطوة مهمة تمكننا من التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك عبر مراحل مترابطة فيما بينها ومكاملة لبعضها البعض، والتي تهدف إلى الكشف عن إنحرافات المؤسسة وضعيتها المالية من خلال ما يتوصل إليه المحللين بعد قيامهم بها، فهي تسمح بالكشف عن التطور أو التراجع المحقق في ادائها.

كذلك تساهم عملية تقييم الأداء المالي في خلق جو من المنافسة بين الأقسام والإدارات داخل المؤسسة وبينها وبين المؤسسات المماثلة خارجياً، إضافة إلى ذلك فهي تظهر مدى مساهمة المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال، مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي.

الفصل الثاني:

مساهمة التحليل المالي الحديث

في تقييم

الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد

نظرا لتعاظم دور أسواق رأس المال، وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها، ودخولها فيما يعرف بحقبة العولمة؛ فإن أهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر. وبالتالي تزايد أهمية المؤشرات المالية الواجب توفيرها للمتعاملين في هذه الأسواق، فبالإضافة إلى تحليل القوائم المالية الذي شهد تغيير في إطار النظام المحاسبي الجديد SCF ، فقد حاول الباحثين وذوي الخبرة في هذا المجال البحث عن إيجاد أدوات و طرق حديثة أخرى تكون مراعية لظروف السوق والوضع الإقتصادي بشكل عام وتواكب تطوره والتطور التكنولوجي والتي توفر تقييم عادل لأداء المؤسسات وقيمة أسهمها، لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك ضمن ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التحليل المالي.

المبحث الثاني: إستخدام مؤشرات القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الثالث: إستخدام مؤشرات التحليل المالي الحديث الاخرى في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع في الإدارة المالية، وذلك لأنه يمثل أداة أساسية لدراسة معلومات المؤسسة المالية الحكم على الأداء المالي لها، مما يساهم في ترشيد قراراتها وقرارات المتعاملين معها.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل المثلى لدراسة الوضعية المالية لأي مؤسسة، حيث يقوم بتقييم الوضعية المالية لها وبالتالي الحكم على نتائج نشاطاتها. حيث يمكن تعريفه على أنه مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركزها المالي و تكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات و تساعد في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها و التنبؤ بالمستقبل. (بجياوي، طاهري، و روبنة، 2019، صفحة 155)

كما يعرف بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات و التقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر، و توقع ما ستكون عليه في المستقبل. (عبد الله و الحيايلى، 2015، صفحة 49)

أيضا يعرف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات؛ لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. (الشيخ، 2008، صفحة 02)

كما يعرف على أنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساعد في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية لها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرارات. (مطر، 2000، صفحة ص03) فهو قيام المؤسسة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات التي تفصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الدخل والميزانية العمومية، ثم تفسير أسباب نشوء هذه العلاقات. (عباس، 2008، صفحة 69)

فالتحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، و من جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وأيضا تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عمليات التخطيط و إتخاذ القرارات. (الزعي، 2000، صفحة 157)

مما سبق يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية أو مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها دراسة البيانات والمعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة و تفسيرها بغية تقييم أدائها و كشف الانحرافات، ومنه تكوين مجموعة من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات و التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي لها إضافة إلى تحقيق أهدافها المستقبلية. يستمد التحليل المالي أهميته من كونه (عبد الله و الحيايلى، 2015، صفحة 53):

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المؤسسات.

- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.

- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.

- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما في ما يخص القرارات الاستراتيجية كالإندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

ثانيا: نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع إقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم في خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الإختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة على مساهمة الإدخار العمومي .

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتهم ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (فترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطاتها وتحقيقتها الى فقرات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية. (عدون، 1998، صفحة 13)

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة إهتمام المؤسسات في وقتنا المعاصر بموضوع التحليل المالي ما يلي:

● **تطور تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع:** إذ مثل هذا التطور جعل المؤسسات تقوم بتوظيف موارد مالية كبيرة، ولا بد من تحقيق المثالية في استثمارها ، ويتطلب قبل ذلك عمليات التحليل والتقييم لجدوى التوظيف بتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع.

● **ضغوط الائتمان:** إن وجود العديد من المؤسسات في ظل الندرة في الموارد المالية جعل من المؤسسات المالية والمصرفية تركز في منح الائتمان على تقييم الجدارة الائتمانية لغرض التحقق من قدرة هذه المؤسسات على خدمة أصل الدين وفوائده، خلال الدورة التشغيلية و المالية للمؤسسة.

● **تطور ونضوج الأسواق المالية:** إن الحاجة إلى أنظمة كفوءة للإفصاح المالي والمعلوماتي، والتي توفر المعلومة الدقيقة لعموم المستثمرين لغرض تقييم الأدوات المالية التي تصدرها المؤسسة المدرجة في السوق. يجعل التحليل المالي أداة فعالة و كفوءة لتوسيع الخيارات الإستثمارية أمام المدخرين من جانب، وقدرة الشركات على ترصين قاعدة رأس المال من جانب آخر. علما أن هيئات

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الأسواق المالية تؤكد وبشكل مستمر على مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق . وتمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية، ويبرز هنا دور المحلل المالي في قراءة البيانات المحاسبية و تحليلها لتقييم أداء أسهم المؤسسات.

● **التحكم المؤسسي:** إن ظهور هذا المفهوم في العقد الأخير من القرن المنصرم جاء للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية و الخارجية

على المؤسسات، ومبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي حصل في الإجراءات المحاسبي و الاستثمارية للعديد من الشركات، وقد حددت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي مفهومها واسعا للتحكم المؤسسي فهو دليل إستراتيجي بمؤسسة و أداة رقابة فعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، إذ يجب عليه أن يحمي حقوق حملة الأسهم وتحقيق المساواة بين عموم المساهمين (المحلي والدولي) ، كما يجب أن يضمن حقوق ذوي المصالح المشتركة من خلال قوانين فعالة تضمن السمعة الجيدة للمؤسسة، و يجب عليه كذلك ان يغطي موضوع الشفافية و الإفصاح المناسب الكامل للمعلومات ذات العلاقة بالفاعليات والأنشطة المهمة للشركة مع مراعاة التوقيت الملائم. (النعيمي و التميمي، 2008، الصفحات 18-19)

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي وأهدافه

أولاً: أنواع التحليل المالي

هناك عدة أنواع من التحليل ويمكن تقسيمها استنادا إلى عدة أسس مختلفة منها:

(1) - **حسب البعد الزمني للتحليل:** ويشمل كل من (الكتري، 2015، صفحة 44):

- **التحليل العمودي (التحليل الرأسى):** يتم تحليل كل قائمة من القوائم المالية بشكل مستقل لعام مالي واحد باستخدام أحد عناصر هذه القوائم لمعرفة دلالاته مع بقية العناصر الأخرى ، لقائمة الدخل يستخدم صافي المبيعات و اجمالي الأصول لقائمة المركز المالي، لقياس الكفاءة البيعية الائتمانية والاستثمارية، و ذلك بعد تحويل الأرقام الى نسب مئوية.
- **التحليل الأفقي (الإتجاهي):** يتضمن التحليل الأفقي تحليلا لعناصر القوائم المالية لعدة سنوات مالية متتالية لدراسة اتجاه كل عنصر من عناصر القائمة بالزيادة أو النقصان مع سنة الأساس بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية، لمعرفة مدى النمو أو الثبات أو التراجع لكل عنصر من العناصر عبر المدى الزمني.
- **تحليل النسب المؤية (نسب الصناعة):** يعتبر تحليل النسب المؤية من أكثر لأدوات المراقبة إفادة والأوسع انتشارا وهي عملية تحديد علاقة ترابط بين بنود القوائم المالية المختلفة لإيجاد العلاقة ومقارنتها بالنسب والمعايير الموضوعية من جهات الاختصاص للخروج بدلالات معينة.

(2) - **حسب الجهة القائمة بالتحليل:** يتم تقسيم التحليل المالي من الجهة القائمة بالتحليل إلى (الحيالي و..، 2007، صفحة 31):

التحليل الداخلي: ويقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي... إلخ. وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة. ويحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره لمعرفة السياسات الإدارية والطرق

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المحاسبية المتبعة في المؤسسة، إضافة إلى مقدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر و بتفاصيل أدق ، ولديه الفرصة للإطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر، والأهم من ذلك لديه فرصة حقيقة للحصول على مساعدة كافة المعنيين فيها.

● **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسات، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، و بالنسبة للبيانات المستخدمة فعالباً ما تعدها المؤسسات لهذه الجهات الخارجية دون معرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل الخارجي قليلاً في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المؤسسات المالية.

(3) **حسب الفترة التي يغطيها التحليل:** يمكن تبويب التحليل استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي إلى ما يلي (شنوف، 2014، الصفحات 38-39)

● **التحليل المالي قصير الأجل:** يمكن أن يكون التحليل المالي رأسياً أو أفقياً لتحليل القوائم المالية في المدى القصير، ويعتمد على تحليل السيولة والتدفقات النقدية ودراسة التداول والربحية، ومعرفة رأس المال العامل وإحتياجاته.

و يمكن القيام بالتحليل لغايات الإقراض في الأجل القصير من خلال دراسة وتحليل:

- المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تحليل السيولة.

- مفهوم صافي رأس المال العامل.

- نسب التداول وإستخداماتها و محدداتها.

- نسب السيولة السريعة و أهميتها.

- العلاقة بين هيكل الأصول المتداولة ومركز السيولة.

- معدل دوران الذمم المدينة زمتوسط فترة التحصيل.

- معدل دوران المخزون زمتوسط فترة التخزين.

- متوسط الدورة التشغيلية.

● **التحليل المالي طويل الأجل:** يمكن أيضاً أن يكون التحليل المالي رأسياً أو أفقياً لتحليل القوائم المالية في المدى الطويل

ويركز هنا التحليل المالي على الهيكل المالي و تحليل الأصول الثابتة و الربحية في المدى الطويل و توزيع الأرباح، و تأثير ذلك

على الأسهم في البورصة، ومدى الوفاء بالإلتزامات طويلة الأجل.

ويمكن القيام بالتحليل لأغراض الإقراض في الأجل الطويل من خلال دراسة وتحليل:

- العوامل التي تمم المقرض في الأجل الطويل.

- طبيعة الهيكل المالي بيمقترض وأثره على السداد في الأجل الطويل.

- نسبة المديونية وتفسيراتها.

- نسبة الملكية وتفسيراتها.

4- حسب الهدف من التحليل: في هذه الحالة يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع وهي: التحليل لتقييم: (عبد الله و الحياي، 2015، صفحة 58):

- قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

- قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

- ربحية المؤسسة.

- الأداء التشغيلي للمؤسسة.

- التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

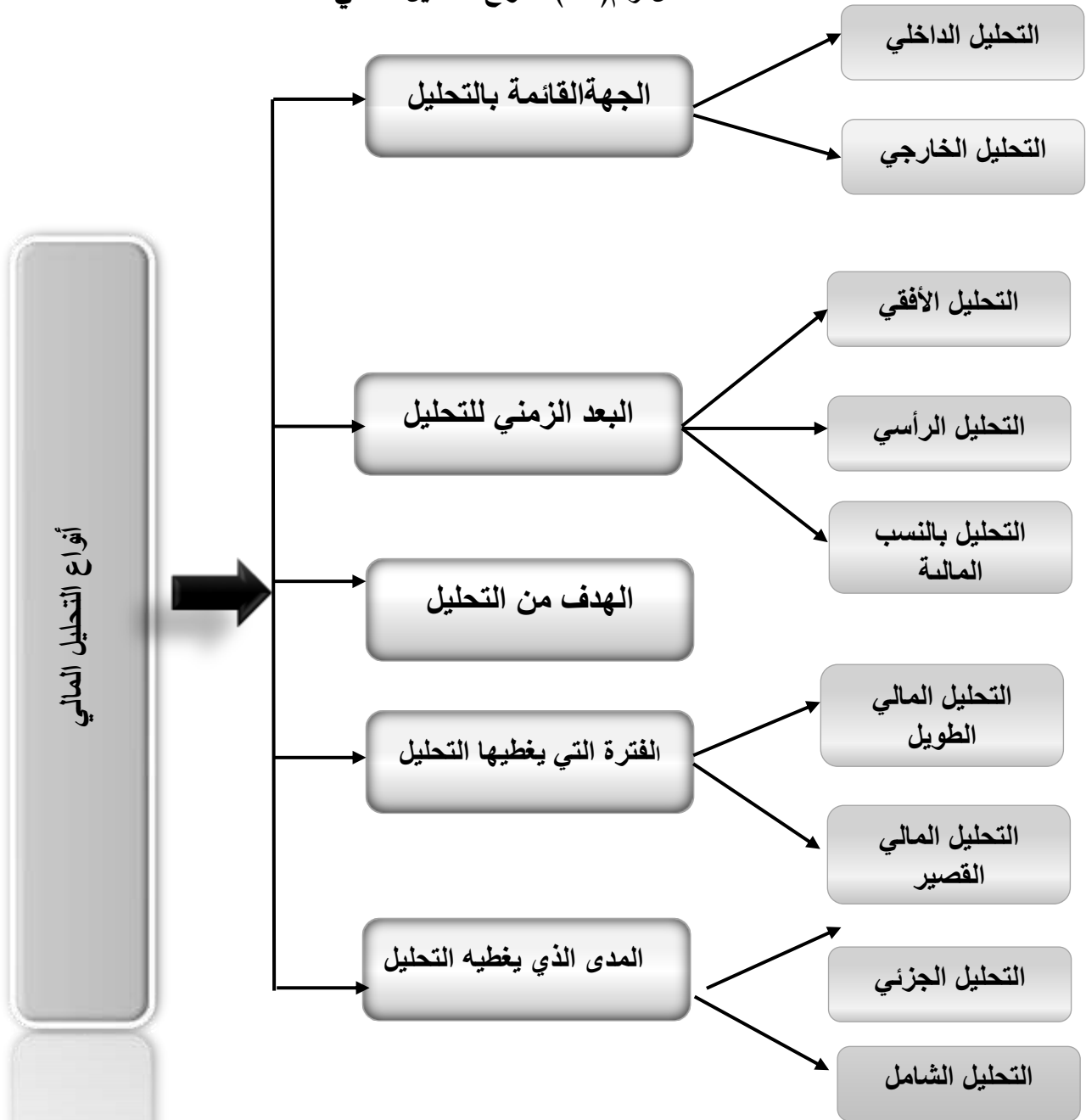
5- حسب المدى الذي يغطيه التحليل: يتضمن: (الحياي و.، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، 2007، صفحة 36)

• التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة نشاطات المؤسسة لسنة مالية واحدة أو لمجموعة من السنوات.

• التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من نشاطات المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

ويمكن تلخيص مختلف أنواع التحليل المالي السابقة الذكر في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): أنواع التحليل المالي



المصدر: (الحيالي و.، 2007، صفحة 37)

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

ثانيا: أهداف التحليل المالي: للتحليل المالي عدة أهداف، أهمها (الكايد، 2010، الصفحات 161-162)

- الحكم على أداء كفاءة الإدارة .
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.
- بيلن قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الإقتراض.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- الحكم على جدوى الإستثمار في المؤسسة.
- بيان وضع ومستوى المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه.
- الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.

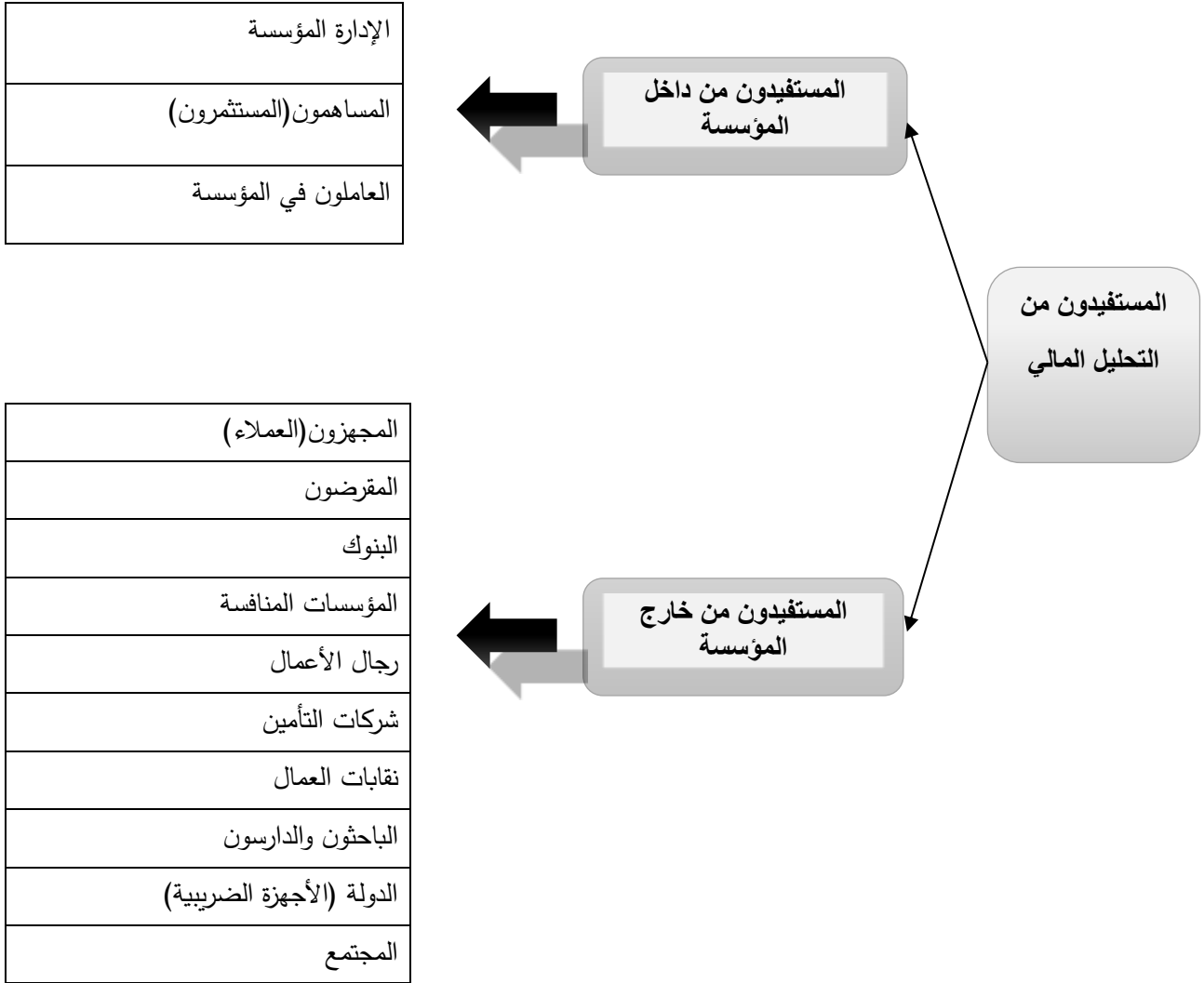
ولقد تعددت الجهات المستفيدة من التحليل المالي تبعا لاختلاف الغاية لكل منها إذ تسعى كل جهة منها إلى الحصول على المعلومات التي تلزمها و التي تمس مصالحها، ومنه يتوجب على المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها، وبناءا عليه يمكن تقسيم هته الأخيرة إلى (عبد الهادي، 2008، الصفحات 90-91) :

- **المستفيدين داخل المؤسسة:** ويقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة ابتداء من رئيس مجلس الإدارة مروراً بمجلس الإدارة والمدير العام، ومديري الإدارات و رؤساء الأقسام... إلخ
- وتختلف اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية في المؤسسة على الأخر و يرجع ذلك إلى اختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، وتستخدم هته المستويات الإدارية نتائج التحليل المالي في الأمور التالية:
- الرقابة والتخطيط و التقييم و اتخذ القرارات الرشيدة، و بذلك فإنها تحتاج إلى معلومات مفصلة وذات طابع إحصائي ملائم، وعادة ما تنطبق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الإدارية والتكاليفية المختلفة في المؤسسة.
- الحصول على مؤشرات مالية وكمية، تتعلق بأداء المؤسسة بصورة شاملة على اعتبار المؤسسة وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات اللازمة إجمالية ومستقاة من نظام المحاسبة المالية.
- **المستفيدين من خارج المؤسسة:** يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المؤسسة التي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة و نظرا لأن اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أن من الأنسب اقسيمها إلى ما يلي:
- **المستفيدون ممن تربط مصالحهم مباشرة مع المؤسسة:** يقع لاضمن هذه المجموعة، المساهمون وهم المستثمرون الحاليون، يضاف إليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل والمقرضون عاى اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية تجارية وصناعية الأقرض الحكومية، والدائنون التجاريون وحملة السندات. ويقع ضمن هذه المجموعة مدقق الحسابات والموظفون والعاملون في المؤسسة.
- **المستفيدون ممن تربط مصالحهم بالمؤسسة بصفة غير مباشرة :** ويقع ضمن هذه المجموعة من المستفيدين من تربطهم مصالح واهتمامات رابطة يصعب تحديدها بدقة أو شكل محدد إلا أن لهم بناء عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر.

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

- ويقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية مثل: البورصات وأجهزة التخطيط الحكومية و الأجهزة الغربية ومراكز البحث العلمي والباحثون المتخصصون، والصحافة الاقتصادية، ومجلس الغرف الصناعية والغرف التجارية.
- و الشكل التالي يوضح أهم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

الشكل رقم(04): المستفيدون من التحليل المالي



المصدر: (النعمي، سلام، السافي، و شقيري، 2007، صفحة 100)

المطلب الثالث: عملية التحليل المالي

أولاً: خطوات التحليل المالي

هناك عدة خطوات يقوم بها القائم بعملية التحليل في منهجية علمية للوصول إلى نتيجة الهدف من عملية التحليل المالي و تتمثل

أهمها فيما يلي (عبد الهادي، 2008، صفحة ص91):

- تحديد الهدف من عملية التحليل
- تحديد الفترة الزمنية التي سيتم تحليلها

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

- إختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه
- إختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل
- معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم إختياره
- إختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه
- تحديد مدى و اتجاه و انحراف المنشأة عن المعيار المستعمل
- تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية
- الإستنتاج المناسب من عمليات التحليل
- وضع التوصيات و إقتراح الحلول الملائمة

ثانيا: محددات التحليل المالي

إن نجاح المحلل المالي في استخدام النسب المالية الملائمة و قدرته على إجراء تحليل مالي دقيق و مناسب، وعلى توضيح وتفسير مخرجات التحليل المالي و اكتشاف الإنحرافات في أداء المؤسسة التي يجري عليها وبيان أسبابها، كل هذه الإجراءات التي يسعى المحلل المالي إلى تحقيقها، تتحدد بمجموعة من العوامل والمؤثرات هي: (الزعبي، 2000، الصفحات 230-231):

- يتحدد التحليل المالي بتوفر المعلومات والبيانات المالية الدقيقة والكافية والملائمة لعملية التحليل.
- يتحدد التحليل المالي بمدى صحة الإستنتاجات التي يتوصل إليها المحلل المالي كونه يتعامل مع حالات عدم التأكد.
- مدى تعدد أو شمول الجوانب التي يقوم المحلل المالي بتحليلها، فإن تحليل جانب واحد عن المؤسسة لا يعطي المحلل فكرة كاملة عن وضع المؤسسة

- مدى قدرة وكفاءة ومهارة وخبرة المحلل المالي لعمليات التحليل، فالمحلل غير الماهر قد يعطي نتائج عكسية.
- مدى رغبة واستعداد واهتمام واقتناع المحلل المالي بعملية التحليل الموكلة إليه.
- مدى أهمية القرارات التي يتوقف اتخاذها على نتائج عملية التحليل المالي.

- مدى تطبيق القواعد المحاسبية السليمة والكاملة على عمليات المشروع وتثبيتها بموضوعية في قوائمها المالية.
- قدرة المحلل المالي على الحصول على المعلومات والبيانات المهمة والتي لا تظهر بالقوائم المالية.
- مدى مساعدة ذوي العلاقة بموضوع التحليل، للمحلل المالي، ورغبتهم بنجاح عملية التحليل.
- مدى اقتناع الإدارة بموضوع التحليل المالي ومدى إعتمادهم على نتائجه في اتخاذ القرارات.

ثالثا: مصادر معلومات التحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر هي (الحياي و، 2007، الصفحات 27-28):

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

• **مصادر معلومات داخلية:** تنضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات و المعلومات المحاسبية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المؤسسة نفسها، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية، القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية.

• **مصادر معلومات خارجية:** ويستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال و هيئات لباورصو ومكاتب السماسرة، بالإضافة إلى البيانات و المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية و المجالات المتخصصة و المكاتب الإستشارية. كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات و المعلومات الاجتماعية و الاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المؤسسة في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الإنتعاش الاقتصادي، و الحروب و الكوارث الطبيعية التي تترك أثارا سلبية أو إيجابية على أداء المشروع بشكل عام.

المبحث الثاني: استخدام مؤشرات القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة

التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة ، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات، و في تقييم اداء المؤسسة ، في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل ، فالتحليل المالي يساعد على معرفة مواطن القوة لتعزيزها ، و على نقاط الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، و ذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية، ونظرا لتعدد القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة سنحاول التركيز على التحليل الوظيفي لقائمة الميزانية و جدول حسابات النتائج و دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

المطلب الاول : استخدام مؤشرات الميزانية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة

أولا: الميزانية الوظيفية

تعرف الميزانية الوظيفية على أنها أداة للتحليل المالي المتقدم تقيم فيها الاستخدامات (عناصر الأصول) و الموارد (عناصر الخصوم) بالمبالغ الإجمالية، و ترتب فيها الموارد و الاستخدامات حسب دوري التمويل و لإستثمار أو الإستغلال. (بسدات، 2021-2022، صفحة 42)

كما تعرف على أنها ميزانية تقوم على إحصاء الموارد و الاستخدامات في المؤسسة وذلك من خلال مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية ، إذ تعبر خزينة المؤسسة على صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة في لحظة ما، و تتمثل الدورات الاقتصادية في: دورة الإستثمار، دورة التمويل و دورة الإستغلال. (Hubert, 2008, p. 94)

و توجد أربع مستويات للميزانية الوظيفية هي (بنية، 2018/2019، الصفحات 29-30):

• **مستوى الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة (مستوى رأس المال العامل الوظيفي FRNG):** يتمثل في الموارد من مصادر التمويل المتوسطة و الطويلة المدى مثل رؤوس الأموال الخاصة و الديون طويلة و متوسطة الأجل (خصوم غير جارية)، بالإضافة إلى الإهلاكات و المؤونات و الإحتياطات، أما الاستخدامات المستقرة (الأصول غير الجارية)، تتضمن كل التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة (معنوية، مادية، مالية)، حيث يكون هذا المستوى في أعلى الميزانية الوظيفية.

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

- مستوى الاستخدامات للإستغلال و موارد للإستغلال (مستوى الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال): يتمثل في إحتياجات دورة الإستغلال المرتبطة مباشرة في النشاط من مخزون وعملاء و غيرها، و موارد دورة الأستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من موردينو حسابات الملحقه وضرائب وغيرها.
- مستوى الاستخدامات خالرج الإستغلال و موارد خارج الأستغلال (مستوى الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال): يمثل هذا المستوى الاستخدامات والموارد غير المرتبطة مباشرة ب النشاط الإستغلالي الأساسي للمؤسسة (ذات طابع إستثنائي).
- مستوى الخزينة الصافية: و تتمثل في إستخدامات الخزينة و موارد الخزينة. ويمكن توضيح الميزانية الوظيفية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): مستويات الميزانية الوظيفية.

الموارد	الإستخدامات
1-الموارد الدائمة RD • الأموال الخاصة • الديون المالية	1-الإستخدامات المستقرة ES(بقيم إجمالية) • الإستثمارات المادية و المعنوية والمالية. • الأصول ذات الطبيعة المستقرة
2-موارد الإستغلال R _{ex} • مستحقات المورد وملحقاته	2-إستخدامات الإستغلال E _{ex} (بقيم إجمالية) • المخزونات الإجمالية • حقوق العملاء و ملحقاتها
3-موارد خارج الإستغلال R _{hex} • موارد أخرى	3-إستخدامات خارج الإستغلال E _{hex} (بقيم إجمالية) • حقوق أخرى
4-موارد الخزينة R _h • الإعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	4-إستخدامات الخزينة E _h (بقيم إجمالية) • المتاحات
مجموع الموارد R (بقيم إجمالية)	مجموع الإستخدامات E (بقيم إجمالية)

المصدر: (هادفي، 2018-2019، صفحة 232)

إذن تستبعد الميزانية الوظيفية تماما القيمة السوقية و لا تأخذ إلا بقيمة الحصول على الأصل سواء كانت إستثمارات، أصول إستغلال. كما تستبعد كذلك التصنيف حسب معيار السيولة و الإستحقاق، معتمدة في تصنيف عناصر الميزانية على مدى إرتباطها بدورة معينة استثمار، استغلال أو تمويل، أي على أساس تصنيف اقتصادي دون مراعاة أجل التحصيل أو التسديد. (حدو، 2020-2021، صفحة 73)

ثانيا: استخدام مؤشرات التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يعتبر التوازن المالي الهدف الاساسي الذي تسعى المؤسسة لبلوغه لانه يمس باستقرارها المالي، يتمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين راس المال الثابت الاموال الدائمة، و يتطلب التوازن المالي ابقاء الموارد المستخدمة في تمويل الاصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الاستثمارات لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية لاقبل من سنة، و لتحقيق ذلك يجب ان يكون رأس المال العامل موجب، إن الهدف الأساسي من بناء الميزانية الوظيفية هو إستخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي، والتي تتمثل فيما يلي :

1- رأس المال العامل الصافي (FRng) يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد الدائمة و الذي يغطي إحتياجات رأس المال العامل، و يساوي إلى الفرق بين الموارد الدائمة و الإستخدامات المستقرة، وهو ما نوضحه من خلال المعادلة (من أعلى الميزانية) التالية:(طاهري، 2019/2018، الصفحات 26-29):

رأس المال العامل الصافي = الموارد الدائمة - الإستخدامات المستقرة

كما يمكن حسابه من أسفل الميزانية من خلال المعادلة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الإستخدامات الجارية - الموارد الجارية

يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشر هام عن التوازن المالي وذلك حسب الحالات التالية:

- رأس المال العامل الإجمالي موجب ($FRng > 0$): ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة حيث أنها تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى بمواردها طويلة المدى، وحققت فائض يمكن إستخدامه في تمويل الإحتياجات في رأس المال العامل
 - رأس المال العامل الإجمالي معدوم ($FRng = 0$): وهذا يعني أن المؤسسة في حالة التوازن المالي الأدنى ، حيث أن مواردها طويلة المدى غطت إحتياجاتها طويلة المدى، دون تحقيق فائض أو عجز
 - رأس المال العامل الإجمالي سالب ($FRng < 0$): و هذا يشير إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها
- 2- الإحتياج في رأس المال العامل (BFR): يعتبر الإحتياج إلى رأس المال مفهوم له طابع ديناميكي يتغير خلال السنة تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة، لذا ينبغي دراسة ومقارنة الإحتياجات المالية بالمؤسسة وتحديد الموارد المالية المتاحة. وتمثل إحتياجات رأس المال العامل ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الإستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الإستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن تفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات، المدفوعات.(هادفي، 2019-2018، صفحة 238)
- ويتضمن إحتياجات رأس مال العامل المتولدة للإستغلال وز إحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال وهذا ما نوضحه من خلال المعادلة التالية(طاهري، 2019/2018، الصفحات 30-31):

إحتياجات رأس مال العامل الإجمالية = إحتياجات رأس مال العامل للإستغلال + إحتياجات رأس مال العامل خارج الإستغلال

- الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال (BFR_{ex}): ويتميز بكون كل عناصره تنتمي إلى دورة الإستغلال، حيث يعبر عن جزء من حاجة لتمويل الإستهلاك الذي لم تتمكن المؤسسة من تغطيته من خلال موارد الإستغلال.و يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية: القوانين

الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال = إستخدامات الإستغلال - موارد الإستغلال

- الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال (BFR_{hex}): وتساوي إلى الفرق بين إسخدامات خارج الإستغلال و الموارد خارج الإستغلال، و هي الإحتياجات التمويلية المتولدة عن النشاط خارج الإستغلال. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

الإحتياج في رأس المال العامل لخرج الإستغلال = إستخدامات خرج الإستغلال - موارد خرج الإستغلال

في بعض الحالات قد يكون الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال موجب بينما الإحتياج في رأس مال العامل خارج الإستغلال سالب، كأن تلجأ مؤسسة ما للتنازل عن جزء من إستثماراتها في هذه الحالة موارد رأس المال العامل خارج الإستغلال تمول جزء من الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال.

يعتبر إحتياجات رأس المال العامل بالحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة، تكون إحتياجاً رأس المال العامل الإجمالي (BFR) حسب الحالات التالية (هادفي، 2018-2019، صفحة 240):

- إحتياجات رأس المال العامل موجب ($BFR > 0$): هذا يدل على وجود إحتياجات لتمويل دورة الإستغلال، وأن إحتياجات التمويل بم تغط كاملة بموارد الدورة، و بالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويها إحتياجاتها .

- إحتياجات رأس المال العامل سالب ($BFR < 0$): وجود فائض في موارد التمويل، مما يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الإستغلال لتوسيع النشاط، فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد تمويل إضافية، بل يجب عليها التفكير في كيفية إسغلال الفائض في الإستثمار لرفع مردوديتها وزيادة ربحيتها.

- إحتياجات رأس المال العامل معدوم ($BFR = 0$): لا توجد إحتياجات ولا يوجد فائض، و بالتالي كلما كانت إحتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الإحتياجات بالموارد.

3- الخزينة الصافية (Tng): تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل إحتياجات دورة الإستغلال و غيرها وهو الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، و عليه إذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الإحتياج تكون الخزينة موجبة و هي حالة فائض في التمويل، و في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة و هي حالة عجز في التمويل. (طاهري، 2019/2018، صفحة 31)

و تحسب الخزينة الصافية الإجمالية من الفرق بين إستخدامات الخزينة وموارد الخزينة، أو من الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي و إحتياجات رس المال العامل من خلال المعادلة التالية:

الخبزينة الصافية الإجمالية = إسخدامات الخزينة - موارد الخزينة

أو

الخزينة الصافية الإجمالية = رأس المال العامل الإجمالي - الإحتياج في رأس المال

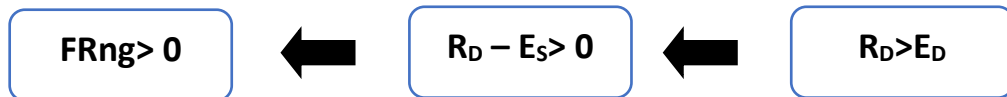
إن إحتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الإستغلال ويحرم المؤسسة من ميزة كسب المزيد من الأرباح بالإستغلال الأفضل للسيولة، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الإستغلال وبالتالي زيادة الربحية على حساب الوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا العديد من الآثار سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة كان الوضع أفضل، حيث توفق المؤسسة بين السيولة والربحية وتحتفظ بالسيولة اللازمة فقط لتسديد المستحقات التي انقضى أجلها من أجل استمرار دورة الإستغلال. (هادي، 2018-2019، صفحة 242)

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع إحتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا ثلاث حالات ممكنة للخزينة وهي (هادي، 2018-2019، صفحة 243):

- **الخزينة الصفرية (TN=0):** هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي الأمثل، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية إحتياجاتها المستقبلية، وتعتبر هذه الوضعية مثالية في حالة إستقرار وثبات كل مؤثرات النشاط الأخرى.
- **الخزينة الموجبة (TN>0):** في هذه الحالة تكون الموارد الثابتة أكبر من الأصول الثابتة، وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة من خلال وجود فائض في رأس المال العامل مقارنة بالإحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة نقدية على مستوى الخزينة، وهو مايشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة وتسديد المصارف و الإلتزامات المالية للمؤسسة.
- **الخزينة السالبة (TN<0):** يكون رأس المال العامل أقل من الإحتياج في رأس المال العامل، وهذا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الإحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار نشاطها، ويحتم عليها الإقتراض الخارجي أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر الأصول الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان قد يؤدي هذا الإختلال إلى الإفلاس.

4- **شروط التوازن المالي الوظيفي:** من أجل أن يتحقق التوازن المالي حسب التحليل من المنظور الوظيفي لا بد أن تتحقق الشروط التالية (بن الساسي و قريشي، 2006، الصفحات 86-87):

1- $FRng > 0$: رأس المال العامل الوظيفي موجب

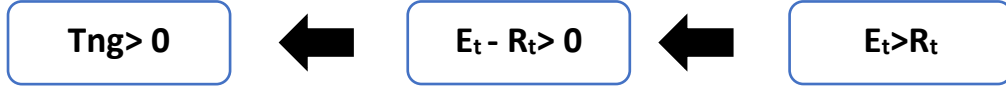


يتحقق هذا الشرط إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الإستخدامات المستقرة بالموارد المستقرة

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

(2) - رأس المال العامل الوظيفي أكبر من إحتياجات في رأس المال العامل الإجمالية ($BFR < FR_{ng}$): أي أن يغطي رأس المال العامل أي لا بد أن يكفي لاغطية دورة الإستغلال.

(3) - الخزينة الصافية موجبة ($T_{ng} > 0$):



و يتحقق هذا بتحقق الشرطين السابقين ، و عندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة بواسطة إستخدامات الخزينة.

تتمثل حالات الخلل المالي الوظيفي في العناصر التالية:(بنية، 2019/2018، صفحة 33):

- نمو سريع غير متحكم فيه: تحدث أزمة في الخزينة (عجز في الخزينة) إذا كان الإحتياج في رأس المال العامل ينمو بالتوازن بوتيرة أكبر من معدل نمو رقم الأعمال، فيؤدي ذلك على استهلاك السيولة النقدية المتاحة، حيث هذه الحالة تكون غالبت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أسواق نشطة، تعالج هذه الحالة من خلال:

- رفع رأس المال العامل عن طريق الحصول على قروض جديدة أو التنازل عللى التثبيتات.
- تسريع تحصيل حقوق المؤسسة و تمديد آجال الموردين و تخفيض المخزون.

- خطأ في السياسة المالية: تحدث أزمة في الخزينة (عجز الخزينة) إذا قامت المؤسسة بتمويل الإستخدامات المستقرة ذات أجل طويل بموارد ذات أجل قصير، بمعنى عدم إلتزام بقاعدة التوازن المالي.

- تدهور النشاط: تحدث أزمة في الخزينة إذا كان هناك تراجع حاد في رقم الأعمال يؤدي إلى خفض النتيجة و خفض مستوى الموارد المالية الدائمة مما يؤثر على رأس المال العامل.

تعالج هذه الحالة من خلال الحلول التالية:

- معرفة أسباب إنخفاض رأس المال العامل

- التنازل على بعض التثبيتات التي لا تؤثر على الطاقة الإنتاجية من أجل تحسين مستوى الموارد المالية.

- سوء تسيير عنصر الإستغلال: تحدث أزمة في الخزينة (عجز في الخزينة) إذا كان آجال ممنوحة للعملاء طويلة مقابل قبول آجال قصيرة بدفع مستحقات الموردين، ويتم معالجة هذه الحالة من خلال وضع نظام فعال لتسيير عناصر الإستغلال.

- تسجيل خسائر متراكمة: تحدث أزمة في الخزينة (عجز في الخزينة)، نتيجة الخسائر المتراكمة التي تؤدي إلى تخفيض الأموال الخاصة وبالتالي انخفاض الأموال الخاصة وبالتالي انخفاض الموارد المالية الدائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع رأس المال العامل حيث يصبح لا يغطي إحتياجات رأس المال العامل. ويمكن معالجة هذه الحالة من خلال وضع خطة طويلة الأجل لتحسين النتيجة ، تحليل المردودية، الحصول على موارد مالية إضافية.

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

ثالثاً: إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

(1)-تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية على أنها علاقة بين متغيرين والتي تستخدم من أجل إيضاح محتويات القوائم المالية، وتستخدم هذه النسب من أجل قياس المردودية والمخاطر في المؤسسة. (Damodaran, 2006, p. 153)

النسب المالية هي علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لآ قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، و تسمى بالنسب المرجعية و على ضوء عملية المقارنة يمكن اقييم الموقف، أي النسب أو المعدلات تقيس العلاقة الكمية بين قيمتين، و بذلك يمكن الحكم على الموقف موضع البحث و هذا ما توفره النسب المالية. (حنفي و قرياقص، 2020، الصفحات 247-250)

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي تعتمد عليها جل الأطراف المهتمة بالتحليل المالي و يمكن إرجاع أهميتها إلى (سعدودي، 2004، صفحة 42):

- التحليل المالي بواسطة النسب يسمح للمحلل المالي بمتابعة تطور التسيير داخل المؤسسة.
 - تعابر النسب أداة قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستعمالها لمختلف موجوداتها.
 - تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة و كذا مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المنافسة لها أو التي تمارس نشاطها لنفس قطاع النشاط والحجم.
 - من خلالها يتمكن المسير المالي من متابعة مدى تطور وإرتقاء المؤسسة و اتجاهات هذا التطور و بالتالي اتخاذ القرارات و رسم السياسات التي تعطي صورة للمهتمين أكثر بالوضعية المالية للمؤسسة (المساهمين، البنوك، الزبائن، الموردین.....).
- (2)-أنواع النسب المالية للميزانية حسب المنظور الوظيفي: تتمثل أهم هذه النسب في نسب الهيكل المالي ، نسب السيولة، نسب النشاط ونسب الربحية و نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أنواع النسب حسب المنظور الوظيفي

نسب الهيكل المالي: تهدف هذه النسب إلى دراسة تمويل الإستخدامات المؤسسة والحكم على درجة إستقلاليتها المالية. أهمها:	
1-نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة= الموارد الدائمة / (الإستخدامات المستقرة+FRng)	يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، تعبر عن قدرة الموارد الدائمة في اغطية الإستخدامات الBFR _{ex}
2-نسبة الإستدانة =(الديون المالية + خزينة الخصوم) / الأموال الخاصة التأكد منها	يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحد، تعبر عن مدى تمتع المؤسسة بالإستقلالية المالية، أي تغطية أموالها الخاصة مجموع ديونها.
نسب السيولة: تهدف هذه النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها، ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها والتزاماتها قصيرة الأجل. أهمها:	

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

<p>يجب أن تتجاوز هذه النسبة الواحد من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي موجب، تعبر على عدد المرات لبتى تستطيع فيها، الإستخدامات ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة (دون المبالغة في قيمتها) دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الإلتزامات قصيرة الأجلالمفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الإستخدامات إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة</p>	<p>1-نسبة السيولة العامة= الإستخدامات المستقرة / الموارد الدائمة</p>
<p>يفضل أن تكون هذه النسبة بين 0,3 و0,5، تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء لالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية و الإستخدامات سريعة التحول أي نقدية</p>	<p>2-نسبة السيولة السريعة = (الإستخدامات المستقرة -المخزونات) / الموارد الدائمة</p>
<p>شرحها كما في النسب الاخرى يفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0,2 و0,3</p>	<p>3-نسبة السيولة الجاهزة = إستخدامات الخزينة / الموارد الجارية</p>
<p>نسب النشاط: تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال و يتم التعبير عن هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام والمرات .</p>	
<p>- يشير معدل دوران المخزون إلى عدد مرات إستخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، كلما زادت حركة المخزون و سرعته من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في اوليد النقد وتحفيف الأرباح.</p> <p>- مدة دوران المخزون أو مدة تصريف المخزون هي المدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات قبل أن يتم تصريفها.</p>	<p>1-معدل دوران المخزونات</p> <p>- بالنسبة للبضاعة والمواد الأولية:</p> <p>معدل دوران المخزونات = تكلفة شراء البضاعة أو المواد الأولية / متوسط المخزون</p> <p>- بالنسبة للمنتجات التامة:</p> <p>معدل دوران المخزونات = تكلفة إنتاج التتجات المباعة / متوسط المخزون</p> <p>حيث: متوسط المخزون = (مخزون اول مدة + مخزون آخر مدة) / 2</p> <p>مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون) = معدل دوران المخزون / 360</p>
<p>تعبّر عن المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق من الزبائن، و عموما كلما كانت هذه النسبة أقل كان ذلك دليلا على ترصيدا السريع لحقوقهما من المبيعات الأجلة</p>	<p>2-مدة التحصيل من الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض / رقم الأعمال بعد الرسم) × 360</p>

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعبّر عن المدة المتوسطة التي تسدد المؤسسة ديونها تجاه مورديها و كلما كانت أفضل	3-مدة الدوران للموردين = (الموردون + أوراق الدفع / المشتريات بعد الرسم) 360 × (
نسب الربحية:تعبّر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة ، فهي تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة و تعبّر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و المديونية، كلما كانت نسبة الربحية أكبر كان ذلك افضل و دل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة.	
تقيس الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار من المبيعات.	1-معدل المردودية التجارية = (الأرباح الصافية / المبيعات) × 100
تقيس مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، و عد نسبة مهم كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هة تعظيم ثروة المساهمين.	2-معدل المردودية المالية = (الأرباح الصافية / الأموال الخاصة) × 100
تقيس الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار وظفته في إستخداماتها.	3-معدل المردودية الاقتصادية = (الأرباح الصافية / مجموع الإستخدامات)

المصدر: (بسات، 2021-2022، الصفحات 53-56)

المطلب الثاني : استخدام مؤشرات جدول حسابات النتائج في تقييم الاداء المالي للمؤسسة

اولا : مفهوم جدول حسابات النتائج و أهميته

(1)-تعريف جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتتم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فان كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة فان جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح او فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول الى القرارات التقويمية، و يبين الجدول مصادر الاموال و استخدامها، من اين اتت و اين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة او خارجها. فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج رؤوس اموال و يستهلك رؤوس الاموال، فالنتاج تطرح منه استهلاكاته اي اعباؤه، و في الاخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا او خسارة. (لسلوس، 2012، الصفحات 24-25)

كما يعرف جدول حسابات النتائج على أنه جدول تلخيص للأعباء و النواتج التي حققتها المؤسسة خلال الدورة، تبرز النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربحا أو خسارة، وذلك يالفرق بين قيمتي الأعباء والناتج ، كما يسمح كذلك بتحديد المجاميع الرئيسية للتسيير المتماثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الخام للإستغلال.

(2)-أهمية جدول حسابات النتائج:تتمثل أهمية جدول حسابات النتائج فيما يلي (كراجة و ربابعة، 2002، صفحة 162):

-معرفة نتيجة الأعمال ربح أو خسارة .

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

- مهم بالنسبة للدائنين، حيث يطمئن الدائنين على أموالهم إذا كانت المؤسسة تحقق أرباحا.
 - مساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.
 - مهم بالنسبة لمؤسسات التحليل المالي حيث يتم التعرف على المؤسسات الاقتصادية التي تحقق أرباحا وبالتالي تجذب المستثمرين إليها.
 - معرفة مردودية المؤسسة ككل عند تحليله عن طريق مجموعة من المؤشرات تسمح بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة.
- بالإضافة إلى (الشلتوني، 2005، صفحة 20):

- التنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل
 - التقييم الأفضل لإمكانية أستلام المؤسسة لمبالغ نقدية
 - التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم إستخدامها على أفضل وجه.
- (3)-العناصر المكونة لجدول حسابات لنتائج:** يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية:
- اعباء الدورة:** تتكون من:

- كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي بالمؤسسة أي استهلاك البضائع و المواد الاولية و السلع و الخدمات المستعملة في دورة الانتاج .
 - مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب و رسوم و مصاريف المستخدمين و المصاريف المالية .
 - المصاريف المخصصة للاهلاك و المؤونات.
 - كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال الغير عادي للمؤسسة مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل، او الاعباء على الدورات السابقة.
- منتوجات الدورة :** تتكون من:

- منتوجات الاستغلال مثل مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية او المختلطة او الانتاج المباع في المؤسسات التجارية او المختلطة.
- منتوجات خارج الاستغلال و تتكون من منتوجات استثنائية من عملية التسيير للدورة او الدورات السابقة، وكذلك منتوجات بيع عناصر الاصول.(عدون،1998،الصفحات75-77)

ثانيا: أنواع جدول حسابات النتائج

هناك نوعين من جدول حسابات النتائج: حسابات النتائج حسب الطبيعة و حسابات النتائج حسب الوظيفة. (زويته ، 2012، صفحة 225)

- (1)-تحليل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** حيث تصنف الأعباء حسب و الإيرادات حسب طبيعتها، مما يسمح من حساب المجاميع التسيير الرئيسة، وهي بمثابة أرصدة وسيطية تسمح من حساب -في النهاية-النتيجة الصافية للدورة المالية.(زويته ،

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

2012، صفحة 225)، يتكون من عدة عناصر أهمها: إنتاج السنة المالية، إستهلاك السنة المالية، القيمة المضافة للإستغلال

الفائض الإجمالي من الإستغلال، النتيجة المالية، النتيجة الصافية (التكريني، 2010، صفحة 259)

ويظهر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من إلى

N-1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			1. إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى
			2. إستهلاك السنة المالية
			3. القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم ودفعات متشابهة
			4. الفائض الإجمالي عن الإستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهلاكات والمؤونات إستنفاف عن خسائر قيمة و المؤونات
			5. النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6. النتيجة المالية
			7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

			العناصر الغير عادية-المنتوجات(يطلب بيانها) العناصر الغير العادية-الأعباء(يطلب بيانها)
			9. النتيجة غير العادية
			10. النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركة الموضوعة موضوع المعادلة في نتيجة الصافي
			11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 المؤرخة في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 25 مارس 2009، ص:30

(2)-جدول حسابات النتائج حسب الوظائف: تصنف الإيرادات والأعباء هنا حسب الوظيفة التي تسببت فيها.(زويطة ، 2012، صفحة 226). يحتوي الجدول على عدة عناصر أهمها: هامش الربح الإجمالي ، النتيجة الوظيفية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة العادية قبل الضريبة. (شعيب، 2014، صفحة 156) ويظهر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج حسب الوظائف من إلى.....

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة السابقة	الدورة
رقم الأعمال تكلفة المبيعات					
هامش الإجمالي					
إيرادات أخرى وظيفية تكاليف تجارية أعباء إدارية أعباء أخرى وظيفية					
نتيجة وظيفية					
الأعباء حسب طبيعتها: - مصاريف المستخدمين - محصنات الإهلاك - أعباء حسب طبيعتها أخرى					
إيرادات مالية مصاريف مالية					
النتيجة العادية قبل الضريبة					

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

				الضريبة المستحقة على النتيجة العادية تغير الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية
				النتيجة الصافية للأنشطة العادية
				أعباء إستثنائية إيرادات إستثنائية
				النتيجة الصافية للنشاط
				عناصر أخرى خاصة بالحسابات المجمعة

المصدر: (شونوف، 2014، صفحة 155)

في الجزائر يتم اعتماد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، بإعداده يعتبر إجباريا من وجهة النظر الضريبية ، عند التصريح الضريبي الخاص بنهاية الدورة المالية، و للمؤسسة أيضا إمكانية تقديم حساب النتيجة حسب النتيجة في الملحق. هذه الجملة تبين إعطاء الأولوية لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة على حساب جدول النتائج حسب الوظيفية. (زويتة ، 2012، صفحة 226)

ثالثا: الأرصدة الوسيطة للتسيير

يقصد بالأرصدة الوسيطة للتسيير تلك الحسابات المجمعة المتسلسلة للتدفقات الظاهرة في جدول حسابات النتائج و التي تتوسط بين رقم الأعمال والنتيجة الصافية، ونرمز لها باختصارا بالرمز SIG. وتظهر أهمية هذه الأرصدة في كون أن التحليل المالي النتيجة الصافية المتوجة بقائمة الدخل لا يكون كافيا و حده لفهم الأداء المالي، ونحتاج إلى فهم المحطات التي مرت بها النتيجة في تشكيلها عبر الدورات خلال SIG. (بن سانية، 2018)

إن جدول حسابات النتائج كما يعرضه النظام المحاسبي (SCF) تسمح لنا باستخراج تسعة أرصدة وسيطة هي :

- إنتاج السنة المالية: يحسب بالعلاقة التالية:(شدري، 2020/2019، صفحة 101) :

$$\text{إنتاج السنة المالية} = 70/\text{ح} + 72/\text{ح} + 73/\text{ح} + 74/\text{ح}$$

حيث: ح/70: المبيعات والنتجات الملحقة ، ح/72: تغير المخزون التام وقيد الصنع

ح/73: الإنتاج المثبت ، ح/74: إعانات الإستغلال

وهو يعبر عن النشاط الصناعي والخدمي للمؤسسة، بينما في المؤسسات التجارية أو المختلطة، فيمكن حساب رصيد وسيطي يسمى "الهامش التجاري" والذي يستعمل لقياس الفعالية التجارية للمؤسسة من أجل إعطاء معلومة سريعة عن الربح الخام من النشاط التجاري، حيث أن:

$$\text{الهامش التجاري} = \text{مبيعات البضائع} - \text{تكلفة شراء البضائع للمباعة}$$

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

- **إستهلاك السنة المالية:** يعتبر هذا الرصيد هاما في تحليل التكاليف حيث يدخل في حسابات القيمة المضافة و يؤثر عليها بالنقصان. يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{إستهلاك السنة المالية} = \text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62}.$$

حيث: ح/60: مشتريات مستهلكة ، ح/61: الخدمات الخارجية ، ح/62: خدمات خارجية أخرى ويمكن إستخدام بعض حسابات هذا الرصيد في حساب بعض الهوامش، مثل الهامش التجاري الذي سبق الإشارة إليه، والهامش على استهلاك المواد الأولية الذي يمثل فائض الإنتاج على المواد الأولية المستهلكة. (بن سانية، 2018، صفحة 64)

- **القيمة المضافة:** تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس المال و يد عاملة وغيرها، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية و إسهالك السنة المالية، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية. (لسوس، 2004، صفحة 27)

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{إستهلاك السنة المالية}$$

يستخدم رصيد القيمة المضافة في قياس نمو المؤسسة على غرار رقم الأعمال خصوصا في القطاعات الصناعية والخدمية. (بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 192)، كما تعبر القيمة المضافة عن الوزن الاقتصادي للمؤسسة وكذا للنشاط و القطاع الذي تنشط فيه، و ذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام أو الناتج الوطني الخام ، حيث إن الناتج المحلي الخام هو المجموع الجبري للقيم المضافة للمؤسسات المحلية العاملة داخل التراب الوطني سواء كانت مؤسسات وطنية أو أجنبية. (بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 194)

- **الفائض الإجمالي للإستغلال:** يمثل هذا الرصيد فائض إيرادات الإستغلال من نفقات الإستغلال، ويعتبر من أهم الأرصدة المالية التي يتم تحليلها لمعرفة الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة، فاذا كان الفائض الإجمالي للإستغلال سالب هذا يعني ان المؤسسة تعرف عجز اجمالي للإستغلال، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الفائض الإجمالي للإستغلال} = \text{القيمة المضافة} + \text{اعانات الإستغلال} - (\text{الضرائب والرسوم} + \text{مصاريف})$$

يسمح الفائض الإجمالي للإستغلال بدراسة وتحليل نتائج المؤسسة قبل الاخذ في الاعتبار من جهة أهمية الاستثمارات، مدة حياتها والاهتلاكات، ومن جهة أخرى التكاليف المالية وسياسة توزيع إيراداتها، فهو اذا رصيد يسمح بتقدير نشاط المؤسسة بطريقة جوهرية (ذاتية) حتى تتمكن المؤسسة من القيام بمقارنة فعالة مع المؤسسات الاخرى التي تعمل في نفس المجال. (خليفة، 2020-2021، الصفحات 52-53)

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

- **النتيجة التشغيلية:** تعبر عن قدرة مشاط المؤسسة على توليد الفوائض و تكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة، و هي رصيد دورة الإستغلال أي هي الفرق لين إيرادات الإستغلال ومصاريف الإستغلال وتحسب وفق العلاقة التالية: (عبد الرحيم، 2015-2016، صفحة 55):

$$\text{النتيجة التشغيلية} = \text{الفائض الإجمالي للإستغلال} + \text{الحساب 75} - \text{ح/65} - \text{ح/68} + \text{ح/78}$$

- حيث: ح/75: منتجات عماليتية أخرى ، ح/65: أعباء عماليتية أخرى
ح/68: مخصصات الإهلاك و المؤونات و خسائر القيمة ، ح/78: إسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
- **النتيجة المالية:** و هي النتيجة المحققة من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها فهي تمثل الفرق بين الإيرادات المالية و الأعباء المالية، وتحسب وفق العلاقة التالية (عبد الرحيم، 2015-2016، صفحة 55):

$$\text{النتيجة المالية} = \text{ح/76} - \text{ح/66}$$

حيث: ح/76: منتوجات مالية ، ح/66: أعباء مالية

- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** يعبر هذا الرصيد الوسيطى على الأداء الكلى للمؤسسة من خلال نشاطها الرئيسى، في النتيجة العادية قبل الضرائب تأخذ في الحسبان المصاريف المالية الصافية، و بالتالي فإن إجراء تحليل مالي مقارن باستخدامها (كحساب نسبتها إلى رقم الأعمال مثلا) ينبغي أن يراعى فيه إختلاف سياسة الإهلاك والإستدانة عبر سنوات التحليل. (بن سانية، 2018، الصفحات 67-68). تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة التشغيلية} + \text{النتيجة المالية}$$

- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:**

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - \text{رصيد الضرائب على النتائج}$$

حيث: رصيد الضرائب على النتائج = الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (الضرائب على الأرباح: ح/695 + الضرائب الأخرى على النتائج: ح/698) + الضرائب المؤجلة على الخصوم

$$(ح/693) + \text{الضرائب المؤجلة على الخصوم (ح/693)} - \text{الضرائب المؤجلة على الأصول (ح/692)}.$$

كما يعبر هذا الرصيد عن الثروة الصافية التي تنشؤها المؤسسة من نشاطها الرئيسى، حيث يتم حسابه بعد الأخذ في الإعتبار كل الإقتطاعات بما فيها الأعباء المالية و الضرائب على الأرباح ، ودون احتساب النتيجة الإستثنائية .

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أيضا يمكن إجراء تحليل مالي مقارنة باستخدام النتيجة الصافية للأنشطة العادية و ذلك بحساب تطور معادها عبر السنوات. (بن سانية، 2018، صفحة 68)

- **النتيجة غير العادية:** وهي عبارة عن نتيجة الإيرادات و لأعباء ذات الصلة بالأحداث أو المعاملات التي ليس لها علاقة بالنشاط العادي للمؤسسة ، أي عبارة عن نتيجة الإيرادات و الأعباء التي تقع في ظروف إستثنائية / وتحسب وفق العلاقة التالية (طاهري، 2019/2018، صفحة 61). تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الغير عادية} = \text{ح/77} - \text{ح/67}$$

حيث: ح/77: إيرادات غير عادية ، ح/67: أعباء غير عادية

- **نتيجة السنة المالية الصافية:** و هي عبارة عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة غير العادية، وتحسب بالعلاقة التالية (عبد الرحيم، 2016-2015، صفحة 56). تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأمشطة العادية} + \text{النتيجة غير العادية.}$$

للإشارة فإن معدل النمو اكل الأرصدة الوسيطة يحسب كالتالي هذه (بن مالك، 2011-2010، صفحة 38):

$$\text{معدل النمو} = (\text{قيمة العنصر في السنة الحالية} - \text{قيمة العنصر في السنة الماضية}) / \text{قيمة العنصر في السنة الماضية}$$

رابعا: نسب تحليل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة :

إن أهم النسب المستخرجة من جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة التي نلخصها فيما يلي (خليفة، 2021-2020، الصفحات 56-57):

- **معدل الإدماج:** هي نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات أنطلاقا من نشاطها المتمثل في رقم الأعمال المحقق وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الإدماج} = \text{القيمة المضافة (VA)} + \text{رقم الأعمال خرج الرسم (CAHT)}$$

هذه النسبة تقترب من الواحد (1) في المؤسسات الخدمائية، وفي المؤسسات الإنتاجية تقترب من (0,5)

- **نسب تجزئة القيمة المضافة :** تم تجزئة القيمة المضافة بين مختلف العناصر المستفيدة منها حيث:
- المستخدمون يحصلون على تكلفة العمل الذي يقومون به و تحسب كالتالي:

$$\text{بالنسبة للمستخدمين} = \text{أعباء المستخدمين (ح/63)} \div \text{القيمة المضافة (VA)}$$

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

- الدولة تحصل على الضرائب والرسوم و المدفوعات المشابهة وتحسب كالتالي:

$$\text{بالنسبة للدولة} = \text{الضرائب والرسوم (ح/64)} \div \text{القيمة المضافة (VA)}$$

- المؤسسة تحصل على نتيجة السنة المالية و تحسب كالتالي:

$$\text{بالنسبة لإجمالي فائض الإستغلال} = \text{إجمالي فائض الإستغلال} \div \text{القيمة المضافة (VA)}$$

- نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال: يتم توزيع إجمالي فائض الإستغلال بين عدة عناصر، حيث تقدم هذه النسب أهمية كل عنصر في إستعمال إجمالي فائض الإستغلال (خليفة، 2020-2021، صفحة 57):
الجدول رقم (05): نسب فائض الإجمالي للإستغلال

النسبة	العلاقة الرياضية
بالنسبة للتثبيتات	المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة ÷ إجمالي فائض الإستغلال (EBE)
بالنسبة للمقرضين	الأعباء المالية ÷ إجمالي فائض الإستغلال (EBE)
بالنسبة للنتيجة العادية	النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ إجمالي فائض الإستغلال (EBE)

المصدر: (خليفة، 2020-2021، صفحة 57)

- نسب المردودية: ونختصرها في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نسب المردودية

النسبة	العلاقة الرياضية	التفسير
مردودية الأموال الخاصة:	النتيجة الصافية للسنة المالية ÷ الأموال الخاصة	و تمثل عائد الدينار الواحد من الأموال المستثمرة في الأموال الخاصة من النتيجة الصافية.
المردودية الإجمالية للموارد الدائمة:	الفائض الإجمالي للإستغلال ÷ الموارد المستقرة	و تمثل عائد الدينار الواحد من الأموال المستثمرة على شكل موارد مستقرة من الفائض الإجمالي للإستغلال
المردودية الاقتصادية:	نتيجة الإستغلال (النتيجة قبل الدفع) ÷ مجموع الأصول	و تمثل حصة الدينار الواحد المستثمر في الشركة سواء على شكل أموال خاصة أو قروض من نتيجة الإستغلال

المصدر: (طاهري، 2018/2019، صفحة 65)

المبحث الثالث: إستخدام مؤشرات التحليل المالي الحديث الأخرى في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية والتي تم التركيز عليها ألا وهي الميزانية وجدول حسابات النتائج ، يمكن الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الاسهم و المؤشرات الاقتصادية العامة ، واستخدام أساليب تحليل مالي حديثة أخرى، ونظرا لتعدد هذه الأساليب سيتم التركيز على استخدام الأساليب الرياضية والاحصائية للتحليل المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: محددات وأساليب التحليل المالي الحديث وأسلوب القيمة السوقية

أولا: محددات استخدام التحليل المالي الحديث الاخرى

إن ظهور العديد من القيود والمحددات عند استعمال التحليل المالي قد يؤدي إلى صعوبة استعماله مثلا في حالة التحول إلى قياس الأداء الكلي للمؤسسة للخروج بالقيمة العادلة لأسهمها، وفيما يلي أهم هذه المحددات (بن مالك، 2010-2011، صفحة 98):

- إستناد التحليل المالي إلى بيانات تاريخية.
- إعتقاد التحليل على قيم حددت بأسس وسياسات معينة.
- عدم تأخذ بعين الإعتبار ظروف الخطر وعدم التأكد عند قياس الأداء.
- عدم الأخذ بعين الإعتبار أثر العوامل الخارجية، منافسة، عملاء دولة.
- التحليل المالي يتعامل مع الأهداف في الأجل القصير دون الطويل.
- التحليل المالي يغيب البعد الإستراتيجي.
- إهمال عناصر التداخل بين محاور قياس الأداء الكلي في التحليل المالي.
- عدم مسايرة التحليل اتلمالي لبيئة العمال الحديثة.

ثانيا: استخدام نسب السوق في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يطلق على نسب السوق اسم نسب الأسهم، حيث تكتسي أهمية خاصة لحاملها، أو للمستثمرين فيها، ولتحليل الأوراق المالية، وقياس أدائها على أسعار أسهمها العادية في السوق، خاصة و أن هدف الإدارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين ، وذلك عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم. وتستخدم هذه المؤشرات في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات كون أن الكشوفات المالية لا تفصح عن القيمة السوقية للمؤسسة، وفي ظل فرضية كفاءة السوق فإن هذه المؤشرات تعتمد بشكل أساسي على معلومات تفصح عنها نسب السيولة والرافعة المالية والربحية. (بن مالك، 2010-2011، صفحة 70) ومن أهم هذه النسب مايلي:

1- القيمة السوقية للعائد: تسمى هذه النسبة بمضاعف السعر، لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها المؤسسة من السهم الواحد، حيث يمكن تفسيرها على أنها عبارة عن مجموع عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء ، فهي نسبة مالية تستخدم في التحليل والتقييم فاذا كانت نسبة القيمة السوقية إلى العائد مرتفعة فإن هذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر عن كل وحدة من الدخل وكتيجة لذلك سترتفع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مماثلة له. (خنفرو المطارنة، 2008 ، صفحة 146)

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تحسب نسبة القيمة السوقية للعائد بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية للسهم للعائد (مضاعف السعر) = القيمة السوقية للسهم ÷ حصة السهم من صافي الربح

وبناء على تفسيرات بعض المحللين الماليين في مقارنة النسبة السابقة مع أسعار الفائدة المطروحة، تم الخروج بالنتائج التالية: النسبة غير معرفة: عادة ما ترمز إلى نسبة القيمة السوقية إلى العائد للمؤسسات مع خسائر تحقيق أي عوائد سلبية، بأنها غير معرفة.

0 > النسبة > 1: قد تكون القيمة السوقية للسهم منخفضة نتيجة لعوامل مختلفة كالأزمة المالية، عوامل السيولة،

5 > النسبة > 10: بالنسبة إلى هذه القيمة تعتبر المؤسسات أن السوقي للسهم هو قيمة عادلة.

17 > النسبة > 11: القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة مرتفعة، قد يتوقع المستثمرون زيادات في العائدات المستقبلية.

النسبة < 17: القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة مرتفعة جداً، نتيجة عمليات المضاربة أو محدودية الأسهم المتداولة في السوق. وبشكل عام فإن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى العائد تشير إلى أن المستثمرين يتوقعون ارتفاعاً في نمو الأرباح في المستقبل مقارنة مع المؤسسات ذات النسبة المنخفضة، ومع ذلك فإنها عادة ما تكون أكثر فائدة للمقارنة بين المؤسسات في نفس الصناعة، فهي تعتبر كمؤشر للسوق بصفة عامة، و إظهار التباين الذي يطرأ على المؤسسة نفسها، في حين أنه لن يكون مفيداً للمستثمرين استخدام هذه النسبة باعتبارها أساساً للمقارنة بين القطاعات المخالفة، ففي كل صناعة هناك الكثير من أفاق النمو المختلفة، وعلى الجانب الآخر، وحبث أن السمة الرئيسة لسوق الأسهم موجهة نحو المستقبل و توقعات الأداء، فإن نسلة القيمة السوقية على العائد المرتفعة قد تكون إيجابية إذا كان سبب إرافاع القيمة السوقية للسهم هو النمو المستقبلي المتوقع في عائدات تلك المؤسسة. (خنفر و المطارنة، 2008، صفحة 146)

تضم القيمة السوقية للعائد النسب التالية: (الشيخ، 2008، الصفحات 68-70)

• القيمة السوقية للعائد مع النمو: وتحسب النسبة بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية للعائد مع النمو = نسبة القيمة السوقية للعائد ÷ معدل النمو السنوي في صافي الأرباح

تأخذ النسبة الحالات التالية:

النسبة < 1: يمكن خلالها إعتبار القيمة السوقية للسهم مرتفعة، بالرغم من النمو المتوقع في الأرباح

النسبة > 1: بالنسبة للعديد من المؤسسات تعتبر أن القيمة السوقية للسهم هي عادلة، قياساً مع معدل النمو المتوقع في الأرباح.

النسبة > 0.5: القيمة السوقية للأسهم منخفضة، حيث يتوقع زيادة كبيرة في سعر السهم إذا تحقق العائد المتوقع من الأرباح. ونتائجها تحدد وتفسر وفقاً للنقاط التالية:

إذا كان معدل النمو السنوي المتوقع في صافي أرباح الشركة للسنة المالية القادمة مساوياً لـ 15% وكانت نسبة القيمة السوقية مساوية لـ 8.25 مرة، فإن القيمة السوقية للعائد مع النمو تكون مساوية لـ: (15/8.25) 0.55

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

كلما كان السعر السوقي أقل يكون أكثر جاذبية للمستثمر الذي يدفع أقل مقابل كل وحدة من نمو الأرباح. لكن من الضروري معرفة أن نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو تصبح أقل فائدة في قياس مدى جاذبية أسعار العديد من المؤسسات الكبيرة، ذات النمو المستثمر والمنخفض نسبيًا، بالرغم من أنها تقوم بتوزيع عوائد سنوية.

النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، وبالتالي المؤسسات ذات معدل النمو المساوي لمعدل التضخم لا تنمو في القيمة الحقيقية لها، كما أن النسبة السابقة تخضع لمعدل نمو تقديري الذي يمكن أن يتغير، نتيجة عدد من العوامل منها ظروف السوق، والأزمات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي من الأفضل حساب نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو ومع ربح السهم للشركات التي تقوم بتوزيعات سنوية لأرباحها النقدية بشكل مستمر.

• القيمة السوقية للعائد مع النمو و ربح السهم: وتحسب النسبة بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية للعائد مع النمو = نسبة القيمة السوقية للعائد ÷ معدل النمو السنوي في صافي الأرباح + ربح

وبالتالي فإن ربح السهم سيساعد في تحديد قدرة الشركة على توليد ما يلزم من التدفقات النقدية وغيرها من تقديم عوائد مرتفعة نسبيًا ، بالإضافة إلى احتمالات النمو.

إن نسبة القيمة السوقية إلى العائد والقيمة السوقية إلى العائد مع النمو تستوليان على اهتمام إدارة المؤسسة والصناعات، حيث يفترض أن الإدارة في المقام الأول تمثل مصالح المساهمين ، من أجل زيادة سعر السهم حيث يمكن أن يرتفع سعر السهم بطريقتين نلخصهما فيما يلي:

الطريقة الأولى: إما من خلال تحسين الأرباح وتنويع العائدات بحيث ترتفع باستمرار مع مرور الوقت.

الطريقة الثانية: أو من خلال التهرب الضريبي، و ذلك بتضخيم التكاليف أو تخفيض العائدات باتباع سياسات محاسبية مختلفة، بهدف إعطاء المؤشرات نتيجة تدل على أن المؤسسة لديها القدرة على تحقيق نمو في الأرباح بصفة مستمرة. (الشيخ، 2008، الصفحات 70-71)

2- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: تسمى بنسبة القيمة السوقية إلى حقوق المساهمين، تستخدم للمقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وتعتمد في حسابها على الأصول الملموسة، والتي تعبر عن القيمة التصفوية للمؤسسة، حيث تكمن أهميتها في الاستدلال على عدم وجود مغالاة في تحديد سعر السهم، والتي تعطي صورة تقريبية عن القيمة التصفوية لموجودات المؤسسة بعد سداد جميع التزاماتها القائمة.

تحسب وفق العلاقة التالية :

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للأسهم ÷ (مجموع الأصول الملموسة - مجموع الخصوم)

كما أن النسبة المنخفضة قد تشير إلى وجود خطأ جوهري في تقييم المؤسسة، والذي يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل، كما هو الحال مع معظم النسب، كما أن هذه النسبة تدل على الاختلاف الموجود بين القطاعات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية... الخ (الشيخ، 2008، الصفحات 71-72)

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

3-نسبة ربح السهم: يقصد بربح السهم العائد النقدي التي يستوفيتها حامل السهم إلى القيمة السوقية السوقية له، فهو طريقة لقياس حجم التدفق النقدي الذي يحل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم. تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{ربح السهم} = (\text{حصّة السهم من الأرباح النقدية الموزعة} \div \text{القيمة السوقية للسهم}) \times 100$$

إنالإستثمار في سوق الأوراق المالية يعتبر كأحد الطرق الأكثر مخاطرة، لذا نجد أن المستثمرين يبحثون عن تأمين التدفقات النقدية من خلال الإستثمار في الاسهم ذات العوائد النقدية العالمية نسبيا والمستقرة عادة، والتي تساوي سعر الفائدة المصرفية على الودائع مضاف إليها عائد المخاطرة ومعدا التضخم، لكن من الضروري معرفة أن المستثمرين غالبا لا ينظرون بإيجابية للمؤسسة التي تعطي توزيعات نقدية مبالغ فيها، لأن ذلك يعني عدم وجود خطط استثمارية لتوظيف تلك السيولة في التوسع وفي تحسين الأداء. (الشيخ، 2008، صفحة 74)

4-نسبة القيمة السوقية إلى التدفق النقدي: تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة في تقييم جودة أرباح الشركة، حيث تعتمد بشكل أساسي على التدفق النقدي التشغيلي الناتج عن الأنشطة التشغيلية، والذي له أهمية كبيرة في تحديد جودة الأرباح، وكذلك وجود وسيلة لدى المؤسسة تساعد على النمو و على توزيع الأرباح. و تتمحور أهمية هذه النسبة في إمكانية إحتواء القوائم المالية للمؤسسة على أرباح أو خسائر غير مسجلة و كذا أرباح وخسائر إعادة التقييم والتي تؤثر على صافي ربح المؤسسة، في حين يتم استثناء الأرباح والخسائر غير المسجلة عند احتساب التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية للمؤسسة، التي تأسست لأجلها، وبالتالي إعطاء صورة أوضح للمستثمر من أجل إتخاذ القرار الإستثماري. وعادة ما يتم مقارنتها بنسبة القيمة السوقية إلى العائد، وذلك لإعطاء صورة أفضل للمستثمر عن الوضع المالي للمؤسسات من حيث جودة أرباحها، حيث يعتبر وجد فرق كبير بين هاتين النسبتين مؤشرا لتنبية المستثمر لأهمية التركيز على رقم صافي الأرباح و دراسة مكوناته و التأكد من جودة الأرباح قبل إتخاذ أي قرار استثماري. (بن مالك، 2010-2011، صفحة 75) و تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{القيمة السوقية إلى التدفق النقدي} = (\text{القيمة السوقية للسهم} \div \text{حصّة السهم من التدفق النقدي للأنشطة})$$

5-نسبة عائد الإحتفاظ بالسهم: تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة خاصة وأنها تأخذ بعين الإعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت نكاسب رأس مالية نتيجة استمرار ارتفاع السعر السوقي خلال الفترة المالية، أو المكاسب النقدية خلال نتيجة الأرباح النقدية الموزعة. و تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{عائد الإحتفاظ بالسهم} = (\text{القيمة السوقية في نهاية الفترة} - \text{القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة}) \div \text{حصّة السهم من}$$

$$\text{الأرباح الموزعة} \div \text{القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة.}$$

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

كما يمكن استخدام المعادلة ذاتها في احتساب العائد على الإستثمار في السهم، وذلك بهدف تحديد المردود الذي يحققه المستثمر من عملية توظيف أمواله في اسهم المؤسسة، في هذه الحالة يتم استبدال القيمة السوقية للسهم في بداية ونهاية الفترة بسعر بيع وشراء السهم (الشيخ، 2008، الصفحات 74-75) تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الإستثمار للسهم} = (\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}) + \text{حصة السهم من الأرباح الموزعة} \div \text{سعر شراء}$$

المطلب الثاني: إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولاً: إستخدام الأساليب الإحصائية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أصبحت الأساليب الإحصائية تمثل العصب المحرك في التحليل الحديث من أجل تقييم أداء المؤسسة، أو من أجل التنبؤ بمستقبلها المالي، استعمل المحللون الماليون هذا النوع بسهولة تطبيقه من جهة ولنتائجه الواقعية و التي غالباً ما تنبهم بإمكانية وقوع المؤسسة في العسر المالي أو نتيجة تراجع أرباحها لظروف معينة من جهة أخرى، كما يتميز هذا المنهج بالديناميكية والسرعة في التحليل خاصة مع توفر البرامج الإلكترونية اللازمة لذلك. يمكن استعمال هذا الأسلوب لتحليل الربحية، تحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات. كما لا يمكن الإعتماد على هذا الأسلوب إلا إذا توفرت البيانات لمجموعة سنوات.، وسيتم ذكر عدة طرق احصائية مستعملة في التحليل المالي، مع العلم أنه سيتم التركيز في هذه الدراسة على طريقة سنة الأساس

1- طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس:

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية و السلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات و لعدد من السنوات ، وذلك من أجل توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو علاقة بالمؤشر باختيار سنة الأساس، والتي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة و موضوعية و بعيدة عن التحيز الشخصي ، بقصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع، كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة. ويظهر الرقم القياسي، التغير في مؤشر معين، مثل حجم الإنتاج لنوع معين من السلع، أو لمجموع من السلع المتماثلة، أو التغير في أجور العمال في الصناعات المختلفة والتي تتغير من مكان إلى آخر، ومن وقت لآخر، ويمكن مقارنة بيانات قائمة مالية معينة المؤسسة معين لنفس البيانات لقوائم مالية لذات المؤسسة لسنوات سابقة.(الحيالي و.، 2007، صفحة 129)

ومما سبق يمكن تعريف رقم القياس على أنه مقياس إحصائي مهم لإظهار التغيرات في متغير معين أو مجموعة مرتبطة من المتغيرات بالنسبة للزمن والمكان الجغرافي ، أو أي خاصية أخرى مثل الدخل الوظيفية ، وغير ذلك وتسمى أحياناً المجموعة من الأرقام القياسية بسنوات أو أماكن مختلفة وما إلى ذلك بالسلسلة الزمنية.

و يمكن احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقاً بأسلوب الأرقام القياسية وفقاً للعلاقة التالية: (الحيالي و.، 2007، صفحة 130):

(قيمة العنصر في سنة المقارنة قيمة العنصر في الأساس) 100

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

هناك بعض الإجراءات التي ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار عند اجراء التحليل وفق الأساليب الإحصائية: (الحيالي و.، 2007، صفحة 131)

- لا يجوز اتباع هذا الأسلوب الا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات.
 - اعداد جدول من حقلين , حقل للعناصر و اخر للسنوات و يضم عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية .
 - نعتبر قيمة الأساس 100 ثم ننسب قيمة كل عنصر الى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100 .
- (2)- تقنية التوقع بالمسح الاسي الخطي: تتم هذه العملية وفق 3 مراحل أساسية (بن مالك، 2010-2011، صفحة 66):

المرحلة الأولى : يتم اختيار معامل المسح

$$a = 2 / (N + 1)$$

المرحلة الثانية : حساب المضاعف الأول و الثاني وفقاً للمعادلتين الآتيتين :

المضاعف الأول :

$$S_t = a y_{(t-1)} + (1 - a) y$$

المضاعف الثاني:

$$S_t = a y S_t + (1-a) S(t-1)$$

المرحلة الثالثة : وضع معادلة التوقع :

$$Y_{(t+p)} = a_t + b_t . P$$

حيث :

$$b = a / 1 - a (S_t - S_t)$$

و

$$a = 2S_t - S_t$$

ثانياً: استخدام الأساليب الرياضية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لا يترك عنوان لوحده

تستعمل الأساليب الرياضية لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف.

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

وتوجد عدة طرق رياضية مستعملة في هذا المجال مثل البرامج المتغيرة و طريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملماً بهذه الطرائق والأساليب حتى يمكن الإستفادة منها في التحليل المالي ، وسيتم ذكر عدة طرق رياضية مستعملة في التحليل المالي مع العلم أنه سيتم التركيز في هذه الدراسة على طريقة الإرتباط والإنحدار وطريقة الدالة اللوغاريتمية

(1)- **طريقة الإرتباط والإنحدار**: تدرس نظرية الإرتباط والإنحدار بصفة عامة قوة وشدة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين (X, Y)، وبالنسبة لدراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني فتكون عبارة عن علاقة تكامل من الشكل :

$$Y_i = f(x)$$

حيث تمثل **Y**: الظاهرة الثانية وتمثل **X**: الظاهرة الثانية

ويطلق عليها تسمية دالة الإنحدار بينما المستقيم أو المنحنى البياني الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الإنحدار. ينبغي إستخدام طريقة الإرتباط والإنحدار بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا فإنه لا فائدة من إستخدامها عندما لا توجد علاقة بين الظاهر محل التحليل والدراسة. فمثلا عند دراسة السوق نستخدم الإنحدار و الإرتباط كي نوجد العلاقة بين أموال خصصت مثلا لدعاية لبضاعة معينة مقدار البضاعة المباعة أو الربح الذي تحقق نتيجة الدعاية. (القاضي، عبد الله، و ألباتي، 2003، صفحة 129)

(2)- طريقة الدالة اللوغاريتمية:

- **مقاييس المعلومات**: هي عبارة عن توجه حديث للتحليل الرأسي للقوائم المالية، لكم يمتاز بديناميكية تجعله أداة من أدوات التنبؤ بحالات الفشل أو الإفلاس في المؤسسات خاصة المالية منها، حيث يمكن إستعمال هذا النوع في تحليل كل القوائم المالية الأساسية، من ميزانية عمومية، قائمة الدخل، و قائمة الكشوفات النقدية إلا أن الأولى هي أكثر مجالات إستخدامه. و أثبتت معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت عليه عن فعالية واضحة في توفير مؤشرات مناسبة لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها في الأجلين الطويل والقصير، و يعبر عن هذه المؤشرات في شكل مقاييس للمعلومات يتم بموجبها تقييم إتجاهات عناصر القائمة المالية و ذلك من زاويتين هما قيمتها النسبية من جهة و خاصية ثباتها من مدار فترتها الزمنية من زاوية أخرى.
 - **استخدامات مقاييس المعلومات**: تختلف طريقة إستخدام هذا الأسلوب الكمي الحديث حسب أغراض مستخدم البيانات المالية المنشورة، فلو كان غرض المحلل المالي هو تقييم سيولة المؤسسة في الأجل القصير، يكون التحليل حينئذ جزئياً فقط فيشمل كل من بابي الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة، لكم إذا كتن غرضه تقييم ملائمة المؤسسة أو هيكلها المالي، من أجل تقييم قدرتها في الوفاء بالتزامتها طويلة الأجل، حينئذ يتلع أسلوب التحليل الشامل لمفردات جميع الصل و الخصوم بتكون حصيلة التحليل حينئذ قياس معلومات الميزانية. (بن مالك، 2010-2011، صفحة 77)
- القاعدة العامة التي تحكم استخدامات مقاييس معلومات التقارير المالية تقوم في الواقع العملي على مبدأين ألا وهما:
- الفائدة التي تعود على مستخدم المعلومات الواردة في التقرير تزيد كلما زادت قيمة المعلومات التي يحتويها التقرير.

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

- المحتوى الإعلامي للتقرير ممثلا بقيمة ما يحويه من معلومات للتقرير ممثلا بقيمة ما يحويه من معلومات ما يزيد من وجهة نظر مستخدم التقرير كلما زاد معدل التغير في قيم البنود المكونة بهذا التقرير و ذلك على مدتر الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير. (مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، 2006، صفحة 80)
- يمكن التعبير عن مدلو القاعدة السابقة بالعلاقة التالية:

$$F \alpha Q \alpha T$$

حيث أن الفائدة (ف) تناسب طرديا مع قيمة المعلومات (ق م) و التي تناسب طرديا مع الأخرى مع معدل التغير(ت). (مطر، 2006، صفحة 426)

كما يمكن تمثيل قيمة المعلومات المستفادة من القوائم الختامية لأحد مشاريع المؤسسة من وجهة نظر بعض المستثمرين على النحو التالي:

$$Q \text{ م (أ) } > Q \text{ م (ب) } > Q \text{ م (ج) } \dots > Q \text{ م } \infty$$

أما العلاقة الرياضية بدرجة الإحتمال:

$$H(\infty) < \dots < H(\text{ج}) < H(\text{ب}) < H(\text{أ})$$

و بمقارنة العلاقتين أعلاه يمكن استخلاص النتيجة التالية:

تناسب قيمة المعلومات (ق م) الواردة في التقرير المالي حول حدث معين و بحد حدوثه فعلا عكسيا مع درجة الإحتمال (ح) التي كانت متوقعة لحدوث هذا الحدث قبل وصول التقرير. (مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، 2006، صفحة 426)

حيث يعبر عن هذه النتيجة رياضيا:

$$Q \text{ م} = H \text{ لو } 1/H = - H \text{ لو } H \dots (*)$$

3- طريقة البرامج الخطية:

تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة، خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، و ان حل مثل هذه المسائل غالبا ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لايجاد الداله الأسية، ويمكن ان يعبر عن $y = f(x)$ كعلاقة في مشكلة اقتصادية تم الاقتصاد الوطي بصورة بيانية (مستقيم أو منحني) لقيمة y نتيجة التغيرات في x . ولتحقيق ذلك لا بد من الاستعانة بمعادلة

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الاقتران الرياضي $x \in [a, b]$ والتي تعني ان المستقيم او المنحنى المعبر عن العلاقة بين X و Y يمثل بالمحل الهندسي لجملة الثنائيات (y, x) لأن ثنائية ستقع حتما على بيان الاقتران عندما يكون $x \in [a, b]$.

والبرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية، عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محدده و واضحة، و تستخدم البرامج الخطية بشكل خاص في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، سواء كانت على شكل معادلات رياضية (جبرية) أو معادلات منطقية، بهدف الاستفادة منها في تحديد جوهر القضية المدروسة. و يشترط لاستخدام البرامج الخطية في دراسة المشاكل الاقتصادية وجود عدة خيارات في العلاقة. أما في حالة الظواهر الاقتصادية التي تتميز بعدم وجود علاقة خطية مباشرة، فتطبق طريقة البرامج المنحنية، و تستخدم الأخيرة في البرامج المتغيرة او المنحنية في حل جميع المسائل الاقتصادية التي لا توجد بين عناصرها علاقة خطية مباشرة، و التي تفترض تحديد القيم الكلية للمتغيرات اعتمادا على القيم الحقيقية الأولية للمتغيرات.

و لحل هذه المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية، يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي: (الحياي و، 2007، الصفحات 138-139)

$$Y = a x + b$$

ومن أجل إيجاد معادلة المستقيم السابقة لا بد من تحديد قيمتي a و b من خلال جملة المعادلتين الطبيعيين التاليين:

$$\sum y_i = a \sum x_i + nb$$

و

$$\sum y_i x_i = a \sum x_i^2 + x_i \sum b$$

حيث تمثل i تسلسل المتغيرات، x_i قيم المتغير الأول، y_i قيم المتغير الثاني.

4- الطرق الرياضية التي تعتمد على الأشكال البيانية: وهي طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الإنتظار، الشبكات وغيرها، فمثلا يمكن إستخدام هذه الطرق في إعداد القوائم المالية المخططة، فيمكن استخدام طريقة السمبلكس في إستخراج المبيعات المتوقعة للأشهر القادمة و ذلك بناءا على دراسة قسم التسويق ومن ثم يصار إلى حساب القوائم المالية المخططة (قائمة المركز المالي و قائمة التدفقات النقدية) بناءا على ذلك، وأصبحت هذه الطرق بسيطة و ذلك باستخدام بعض البرمجيات، هذه القوائم المالية المخططة يستفاد منها للأغراض التخطيطية والرقابية. (بن مالك، 2010-2011، صفحة 68) **5)**

5- النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم وتقييم الأسهم: يمكن إستعمال بعض النسب الرياضية لتحليل أصول وخصوم المؤسسات، بالإضافة إلى تقييم أدائها المالي، بحيث تحسب وفقا للعلاقات الرياضية الآتية: (بن مالك، 2010-2011، صفحة 69):

نسب تقييم الأصول والخصوم وتنقسم إلى:

- العائد على الأصول: وهو مقياس تحليلي لفعالية الأصول و استخدامها في أنشطة المؤسسة. تحسب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح} / \text{إجمالي الأصول} = \text{س\%}$$

الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

-العائد على حقوق المساهمين: و هو مقياس مهم جدا يوضح عائد الربح على المبالغ المستثمرة. تحسب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح} / \text{إجمالي حقوق المساهمين} = \text{س\%}$$

-العائد على الإستثمار: وهو مقياس يبين مدى كفاءة الأنشطة التي تستثمر فيها المؤسسة. تحسب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح} / \text{إجمالي حقوق المستثمرين} = \text{س\%}$$

-رأس المال العامل: وهو مقياس يوضح إجمالي الإستثمار بيمؤسسة في الموجودات المتداولة تحسب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{الأصول المتداولة} / \text{الإلتزامات المتداولة} = \text{س\%}$$

-معدل دوران الأصول: وهو مقياس يوضح مدى قدرة إدارة المؤسسة على تحقيق الإستفادة المثلى من الأصول لديها في تحقيق أرباح الشركة، تحسب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي المبيعات (الإيرادات)} / \text{إجمالي الأصول} = \text{س مرة}$$

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال معالجتنا في هذا الفصل لموضوع التحليل المالي الحديث بمختلف جوانبه، فإنه يمكن القول أن التحليل المالي يعد من أهم وسائل الإدارة المالية التي تستخدمها من أجل الحكم على تسيير شؤون المؤسسة. كما تعاضمت أهميته أكثر مع التطور التكنولوجي في العصر الحالي، والذي أدى إلى ظهور مستجدات مالية جديدة، إذ يسعى التحليل المالي الحديث وبمختلف أساليبه إلى التعرف على قدرة و إستطاعة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة وقصيرة الأجل بدراسة مختلف القوائم المالية للمؤسسة وخاصة التحليل الوظيفي لقائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، إضافة إلى ذلك فإنه يهدف إلى دراسة المناخ الإقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات، ويكون ذلك بتحليله لبعض المؤشرات ودراستها نذكر من بينها: ظاهرة التضخم و معدل الفائدة، كما أنه يهتم بكل المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي قد تؤثر على أسعار الأسهم فيقوم التحليل الحديث بدراستها وتفسيرها كل هذا يتم بغية تحديد القيمة الحقيقية للمؤسسات والقيمة العادلة لأسهمها ، والخروج بمعلومات تدل على وضعية المؤسسة المالية، والتي يستعملها المهتمين بها في ترشيد قراراتهم.

الفصل الثالث:

مساهمة التحليل المالي الحديث

في تقييم الأداء المالي

لمركبة الملح لوطاية

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

تمهيد:

بعد دراسة متغيرات الدراسة نظريا سنحاول إسقاط ما توصلنا اليه فيما يتعلق بمساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، بإختيار دراسة حالة إحدى المؤسسات الجزائرية التي تتمثل في مؤسسة مركب الملح لوطاية بسكرة، وسنحاول إبراز استخدام التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة، من خلال هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مركب الملح-الوطاية ENASEL ELOUTAYA

المبحث الثاني: استخدام مؤشرات القوائم المالية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة مركب الملح

المبحث الثالث: استخدام المؤشرات الحديثة الأخرى للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

المبحث الاول : تقديم مؤسسة مركب الملح لوطاية ENASEL ELOUTAYA

المطلب الاول : نشأة المؤسسة

يعد مركب الملح بالوطاية أهم الوحدات الإنتاجية التابعة للمؤسسة الوطنية ENASEL التي أنشئت بموجب المرسوم 444-85 المؤرخ 1983/08/16، وقد تحولت هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات الوطنية إلى شركة ذات أسهم (S.P.A) في 990/06/04 وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم.

يقع مركب تكرير الملح ببلدية لوطاية التي تبعد بـ: 25 كلم شمال ولاية بسكرة ويتربع على مساحة 13 هكتار حيث 2 هكتار منها مغطاة وهو واحد من أهم الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح E.N.A.S.E.L الواقع مقرها بمدينة قسنطينة وقد انطلقت أشغال إنجازها في سبتمبر 1976، بعد دراسة أجرتها المؤسسة الوطنية للأبحاث واستغلال المناجم (SONAREM سابقا) احتياطات الملح الحجري بجبل ملح بمنطقة الوطاية الذي يبعد عن المركب بـ: 3 كلم حيث قدرت هذه الاحتياطات بـ: 150 مليون طن. وقد أشرفت على إنجاز هذا المركب ثلاث شركات أجنبية هي: RAVO CORPORATION الأمريكية و DRAVO CONSTRUCTION الإيطالية، وشركة DOLLEANS الفرنسية، ولكن هذه الأشغال توقفت خلال الفترة 1982-1980 نتيجة خلافات بين الشركة صاحبة المشروع والشركات الأجنبية المكلفة بالإنجاز، أما الانطلاق الفعلي للإنتاج فقد كان 1982/10/13 تحت إشراف خبراء من شركة DRAVO CONSTRUCTION أين تم إنتاج 290 طن من الملح المكرر في غضون 41 يوما من تاريخ الانطلاق.

بعد ذلك رحلت شركة DRAVO CONSTRUCTION في نوفمبر 1985 لتخلفها شركة SALTEC LAVALIN على عمليات الإنتاج والصيانة والمتابعة، ولقد كان الهدف من إنشاء المركب في البداية تلبية احتياجات مركب المواد البلاستيكية ENIP بسكيكدة المقدرة بـ: 70 000 طن سنويا من الملح الصناعي وكذا تغطية احتياجات شرق البلاد بـ: 40 000 طن سنويا من الملح الغذائي إضافة إلى تلبية جزء من احتياجات آبار البترول بـ: 30 000 طن سنويا من الملح الصناعي.

ENASL توظف 1100 عون بوحداتها التسع للإنتاج والتوزيع الموزعين على كامل التراب الوطني وهي تحقق سنويا متوسط ربح يقدر بـ: 1 مليار دج/15 مليون دولار أمريكي حيث ربع هذه القيمة ناتج عن الصادرات، ويعد الملح المكرر المنتج من قبل المركب من أجود أنواع الملح على المستوى الدولي ذلك أن نقاوته تصل إلى 99,99% خاصة وأنه مطابق للمعايير الدولية، وهو ما أهله لأن يكون قطبا صناعيا هاما وتحصله على شهادة الجودة الشاملة في 2004/11/20 المتمثل في ISO.9001:2000، وفي سنة 2006 تعطلت آلة تكرير ملح الجبل وتوقف إنتاج الملح المكرر ليواصل الإنتاج بالملح المعالج.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

في 2009/03/03 تم إعداد الهيكل التنظيمي في المديرية العامة للمؤسسة بقسنطينة، ثم أرسل لإدارة المركب لمناقشته من طرف المدير ونقابة العمال الذين قد يوافقون عليه وقد يقترحون بعض التعديلات ، التي ترسل إلى المديرية العامة ، والتي بدورها قد توافق على مقترحات التعديل ، ليتم الاتفاق على الهيكل التنظيمي الموضح في الشكل التالي:

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

الشكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة



الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

من خلال الشكل نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتكون من:

- 1- **مدير المركب** : وهو المسؤول الأول في المركب أمام المديرية العامة ، يقوم بالتنظيم والتنسيق لكل ما يتعلق بشؤون إدارة المؤسسة من اجل تحقيق الأهداف المسطرة ويقوم بمساعدته عدد من الأقسام والمصالح وهي :
- 2- **خلية الإعلام الآلي (المعلوماتية)** : ويتمثل دور هذه الخلية في تزويد مختلف مصالح المؤسسة ببرامج الكمبيوتر لتسهيل أعمالهم ، متابعة الانترنت خاصة في المجالات التي لها علاقة بنشاط المركب والبحث في تطورات العلم في هذا المجال ، إضافة إلى متابعة حالة أجهزة الإعلام الآلي على مستوى الوحدة وصيانتها .
- 3- **مصلحة مراقبة الجودة** : وهي مكلفة بمراقبة ومعاينة جودة المواد الأولية والمنتجات النهائية مصلحة مراقبة التسيير وتحتم ب :
 - المراقبة والتأكد من المعلومات التي تصلها من مختلف الهياكل
 - ضمان تنفيذ التخطيط وتحديد أهداف الجودة
 - تحديد مؤشرات الجودة مع المصالح الأخرى
 - تحليل المعطيات و اعداد تقارير دورية لنشاط المؤسسة
- 4- **مصلحة الأملاح الخاصة**: وهي مسؤولة عن إنتاج مجموعة من الأملاح تسمى بالأملاح الخاصة، مثل (ملح الحمام، ملح الغسالة ..)
- 5- **قسم الشراء وتسيير المخزون** : مهمتها تزويد المركب بكل احتياجاته (الملح الخام ، الأغلفة ، الألواح الخشبية ، المواد الكيماوية ...) وتضم خليتي الشراء والتخزين.
- 6- **قسم الاستغلال**: يعتبر من أهم الأقسام وأكبرها حيث يقوم بإعداد مخططات الإنتاج والإشراف على مختلف مراحل العملية الإنتاجية بالتنسيق مع مصلحة مراقبة الجودة ، وهو يضم حاليا خلية المعالجة و خلية التكييف.
- 7- **قسم المحاسبة و المالية** : يسهر على تسيير جميع العمليات ومعالجة البيانات المحاسبية للإيرادات والنفقات ، وكل العمليات التي من شأنها التأثير على المركز المالي للمركب وهو يضم : خلية المحاسبة العامة ، خلية المالية ، خلية الصندوق
- 8- **قسم الصيانة** : يشرف هذا القسم على مراقبة وصيانة الآلات والمعدات ويضم : خلية الميكانيك ، خلية الكهرباء الصناعية ، خلية الآلات و المعدات المتحركة (وسائل النقل)
- 9- **القسم التجاري** : يعتبر هذا القسم وجه المؤسسة ، فهو الذي يتعامل مع الأطراف التجارية الخارجية ويتكفل بإبرام صفقات البيع فوترتها ، مراقبة التسليم ، متابعة الزبائن واستقبال طلباتهم وشكاواهم .
- 10- **قسم المستخدمين** : يتكون من خليتين هما :
 - **خلية الأجور** : يتمثل دورها في حساب أجور العمال ومتابعتها من خصومات ، و منح ... الخ، وهذا بتطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها.

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

- خلية الوسائل العامة : تعمل هذه الخلية على توزيع الأفراد حسب المهام والمسؤوليات الموكلة لهم لضمان التسيير الجيد ، تحديد احتياجات التكوين ، تصميم المخططات السنوية، بالإضافة إلى تسيير الحياة المهنية للموظفين.

11- قسم الأمن : يسهر هذا القسم على حماية وامن وسلامة المركب.

. المبحث الثاني: استخدام مؤشرات القوائم المالية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة مركب الملح

لدراسة دور التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب تكرير الملح -الوطاية- بالاعتماد على القوائم المالية، قمنا بدراسة جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج، لكونهما أهم القوائم المالية، بإختيار فترة الدراسة 2020-2021 لاعتبارها فترة حديثة ولتكون النتائج حديثة أيضا.

المطلب الأول : استخدام مؤشرات جدول الميزانية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة مركب الملح

أولا: إعداد وتحليل تطور الميزانية الوظيفية للمؤسسة محل الدراسة:

من أجل تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح -الوطاية- قمنا بتحليل تطور عناصر الميزانية للمؤسسة خلال سنتي 2020-2021 من خلال تحويلها إلى ميزانية وظيفية ، حسب التحليل الوظيفي الذي جاء به SCF.

(1)-تحليل جانب الإستخدامات للميزانية الوظيفية:

تعمل الميزانية الوظيفية على تصنيف أصول المؤسسة المتمثلة في استخدامات حسب انتمائها الوظيفي (إستثمار، تمويل، إستغلال، خارج الإستغلال)، وبالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة انظر (الملحق رقم 01) (الملحق رقم 03) قمنا بتحويل ميزانية المؤسسة جانب الأصول للفترة المدروسة إلى ميزانية وظيفية لنفس الجانب . كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الميزانية الوظيفية جانب الاستخدامات للمؤسسة للفترة 2020-2021

الوحدة: دج

2021	2020	الإستخدامات
3081492241,36	3049632741,54	<u>الاستخدامات المستقرة:</u>
20000	20000	-تثبيتات معنوية
2984666018,25	1844590849,61	-تثبيتات مادية
74858670,77	1182479840,30	-تثبيتات جارية
-	-	-تثبيتات مالية
3908740,65	4146740,81	-قروض و غيرها من الاصول المالية الغير جارية
18038811,69	18395310,82	-ضرائب مؤجلة على الاصول

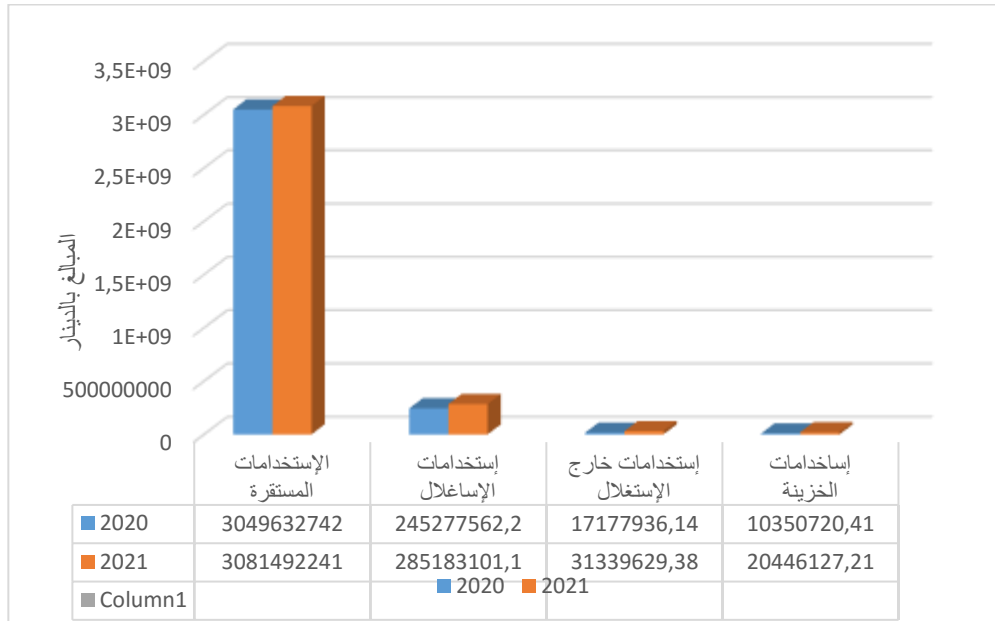
الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

285183101,07 275617841,13 9565259,94	245277562,21 242977699,71 2299862,50	استخدامات الاستغلال: - مخزونات - زبائن
31339629,38 31301900,00 37729,38	17177936,14 16638006,54 539932,60	استخدامات خارج الاستغلال: - مديونون اخرون - ضرائب
20446127,21	10350720,41	استخدامات الخزينة
3418461099,02	3322438960,30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات للمؤسسة.

و للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول في مخطط الأعمدة التالية:

الشكل رقم (06): مخطط الأعمدة لجانب إستخدامات الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنتي 2020-2021



المصدر: من إعداد الطالبين إعتما داعلى مخرجات برنامج EXCEL

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

من خلال الشكل و الجدول أعلاه نلاحظ أن إستخدامات المؤسسة محل الدراسة تشهد في مجملها ارتفاع خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2021 ، من مبلغ 3322438960,30 دج إلى مبلغ 3418461099,02 دج ، وهذا نتيجة لتغير عناصر الاستخدامات كما يلي:

- الإستخدامات المستقرة خلال سنة 2020 كانت تبلغ 3049632742 دج ، ثم ارتفعت خلال سنة 2021 لتصبح: 3081492241 دج أي ارتفعت بما يقارب 31859499 دج. ويرجع ذلك إلى إرتفاع قيمة التثبيتات و القروض و الضرائب المؤجلة على الأصول.
 - إستخدامات الإستغلال كذلك ارتفعت خلال سنتي الدراسة من مبلغ 245277562 دج خلال سنة 2020، ثم ارتفعت لتصبح 285183101 دج خلال سنة 2021 دج، أي ارتفعا بفارق يقدر ب: 39905539 دج، ويرجع ذلك إلى الإرتفاع على مستوى المخزوم وزيادة عدد الزبائن.
 - إستخدامات خارج الإستغلال بلغت قيمتها خلال سنة 2020: 17177936 دج ثم شهدت ارتفاع خلال سنة 2021 لتصبح تبلغ 31339629 دج، أي أرتفعا بفارق يقدر ب: 14161693 دج وهذا الإرتفاع سببه الإنخفاض على مستوى الضرائب والمدنيين الآخرين.
 - إستخدامات الخزينة: خلال سنة 2020 كانت تبلغ 10350720 دج ثم ارتفعت بقيمة 10095407 دج خلال سنة 2021 لتصبح 204461227 دج
- (2) - تحليل جانب الموارد للميزانية الوظيفية:

تعمل الميزانية الوظيفية على تصنيف خصوم المؤسسة المتمثلة في الموارد حسب انتمائها الوظيفي (إستثمار، تمويل، إستغلال، خارج الإستغلال)، وبالإعتماد على الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة انظر (الملحق رقم 02) (الملحق رقم 04) قمنا بتحويل ميزانية المؤسسة جانب الخصوم للفترة المدروسة إلى ميزانية وظيفية لنفس الجانب . كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): الميزانية الوظيفية جانب الموارد للمؤسسة للفترة 2020-2021

الوحدة: دج

الموارد	2020	2021
موارد دائمة	3246643410,20	3392940708.80
*الاموال الخاصة:	819192226,10	871986137,67
-فرق اعادة التقييم	4844100	-
-نتيجة صافية	58186897,28	10200381,87
-رؤوس اموال خاصة	-7399987,25	-
-الاهتلاكات	763561216.07	861785305,80

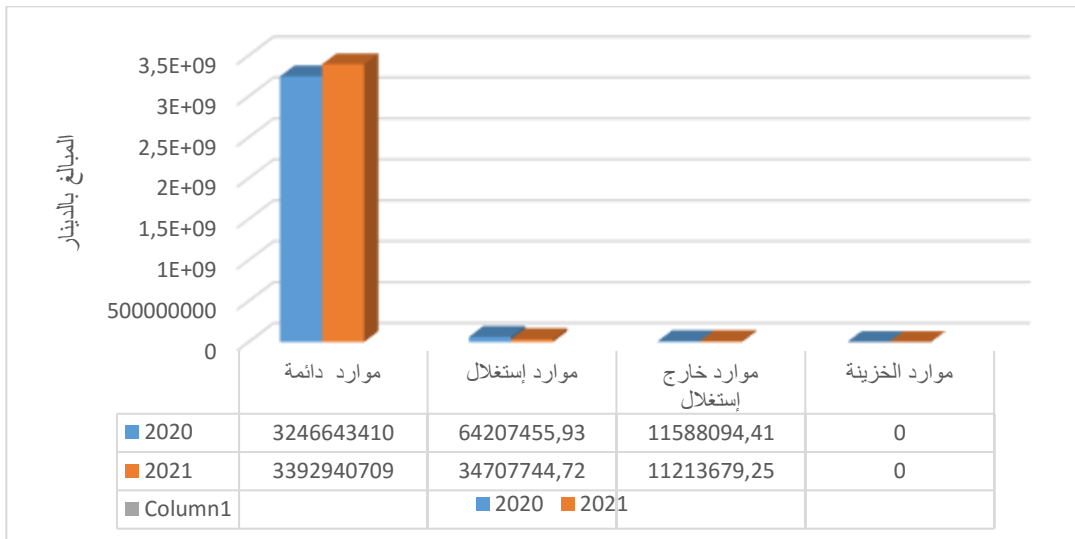
الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

2520954571,12 6248739.85 83301836.71 2476404174.56	2427451184,13 6248739,85 33259703,79 2387942740,49	*الديون المالية: -ضرائب مؤجلة و مخصصة -مؤونات و منتجات مثبتة مسبقا
34707744.72 33165633.72 1542111	64207455,93 60274525,26 3932930,67	<u>موارد استغلال:</u> -موردون و حسابات ملحقة -ضرائب
11213679.25 11213679,25	11588094,41 11588094,41	<u>موارد خارج الاستغلال:</u> -ديون اخرى قصيرة الاجل
-	-	موارد الخزينة
3418461099.02	3322438960,30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات للمؤسسة.

و للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول في مخطط الأعمدة التالية:

الشكل رقم (07): مخطط الأعمدة لجانب موارد الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنتي 2020-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج EXCEL

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

من خلال الشكل و الجدول أعلاه نلاحظ أن موارد المؤسسة محل الدراسة تشهد في مجملها ارتفاع خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2021 ، من مبلغ 3322438960,30 دج إلى مبلغ 3418461099,02 دج ، وهذا نتيجة لتغير عناصر الموارد كما يلي:

- الموارد الدائمة خلال سنة 2020 كانت تبلغ: 3246643410 دج ، ثم ارتفعت خلال سنة 2021 لتصبح: 3392940709 دج أي ارتفعت بما يقارب : 146297299 دج. ويعود ذلك إلى الإرتفاع في الأموال الخاصة.
- موارد الإستغلال كذلك ارتفعت خلال سنتي الدراسة من مبلغ 64207455,93 دج خلال سنة 2020، لتصبح 34707744,72 دج خلال سنة 2021 دج، أي ارتفعا بفارق يقدر ب: 29499711- دج. وهذا راجع على انخفاض على مستوى الضرائب والمردون وحسابات ملحقة.
- موارد خارج الإستغلال بلغت قيمتها خلال سنة 2020 : 11588094,41 دج ثم شهدت انخفاض خلال سنة 2021 لتصبح تبلغ 11213679,25 دج، أي انخفضت بفارق يقدر ب: 374415- دج. وهذا راجع إلى انخفاض على مستوى الديون قصيرة الأجل .

ثانيا: إستخدام مؤشرات التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

قبل القيام بتحليل مؤشرات التوازنات المالية لابد من إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة وذلك بالاعتماد على الميزانية الوظيفية التي تم إعدادها سابقا.

(1) - إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة خلال سنتي 2020-2021

انطلاقا من الجدول رقم (07) يم اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة لجانبها الاستخدامات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة (الإستخدامات) للفترة 2020-2021

الوحدة: دج

الإستخدامات	2020	2021
الإستخدامات المستقرة	3049632741,54	3081492241,36
إستخدامات الإستغلال	245277562,21	285183101,07
إستخدامات خارج الإستغلال	17177936,14	31339629,38
إستخدامات الخزينة	10350720,41	20446127,21
المجموع	3322438960,30	3418461099,02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

كما ان وانطلاقا من الجدول رقم (08) يم اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة لجانبها الموارد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة (الموارد) للفترة 2020-2021

الوحدة: دج

الموارد	2020	2021
الموارد الدائمة	3246643410,20	3392940708.80
موارد الإستغلال	64207455,93	34707744,72
موارد خارج الإستغلال	11588094,41	11213679,25
موارد الخزينة	0	0
المجموع	3322438960,30	3418461099.02

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

(2)-حساب قيمة التوازنات المالية: و نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : حساب مؤشرات التوازنات المالية للمؤسسة للفترة 2020,2021

البيان	العلاقة	2020	2021
رأس المال العامل	الموارد الدائمة -	-3246643410,20	-3392940708,80
الصافي الاجمالي	الاستخدامات المستقرة	3049632741,54	3081492241,36
	النتيجة	197010668.66	311448467.44
احتياج رأس المال	استخدامات الاستغلال -	-245277562,21	-285183101,07
العامل للاستغلال	موارد الاستغلال	64207455,93	34707744,72
	النتيجة	181070106.28	250475356.35
احتياج راس المال	استخدامات خارج الاستغلال	-17177936,14	-31339629,38
العامل خارج الاستغلال	موارد خارج الاستغلال	11588094,41	11213679,25
	النتيجة	5589841,73	20125950,13
احتياج راس المال	احتياج راس المال العامل	-181070106,28	-250475356,35
العامل الاحمالي	للإستغلال + احتياج رأس المال	5589841,73	20125950,13
	العامل خارج الإستغلال		
	النتيجة	186659948.01	270601306.48

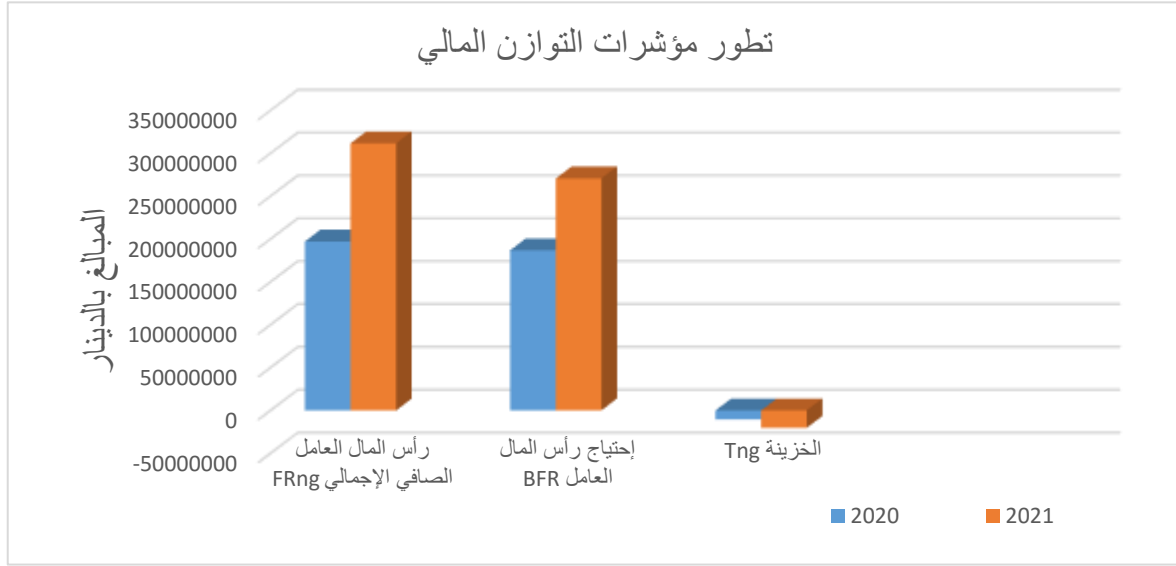
الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

-20446127,21 0	-10350720,41 0	استخدامات الخزينة - موارد الخزينة	الخزينة
20446127,21	10350720,41	النتيجة	

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

و للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول في مخطط الأعمدة التالية:

الشكل رقم (08): تطور مؤشرات التوازن المالي بمؤسسة مركب الملح لوطاية خلال سنتي 2020-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتما دعلى مخرجات برنامج EXCEL

من خلال الجدول والشكل نلاحظ:

- تحليل رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا في تقييم التوازن المالي في المؤسسة و يحسب بالفرق بين

الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة كما هو موضح في الميزانية أعلاه ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (11) نلاحظ ان المؤسسة تحقق رأس مال عامل موجب ويشهد ارتفاع مستمر في سنة 2020 وسنة 2021 على التوالي ، فمن مبلغ 197010668,66 دج إلى مبلغ 311448467,44 دج ، وهذا يعني ان الموارد المستقرة استطاعت تمويل الاستخدامات المستقرة و حققت هامش يتمثل في رأس المال العامل ، بمعنى أكثر دقة ان المؤسسة في هاتين السنتين حققت احدى شروط التوازن المالي (رأس المال العامل موجب)

- تحليل الإحتياج في رأس المال العامل: يعتبر الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ثاني أهم المؤشرات الأساسية في تقييم

التوازن المالي داخل المؤسسة ، وهو عبارة عن مجموع الإحتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال و الإحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال لهذا سنبدأ التحليل أولا انطلاقا منهما ثم نقوم بتحليل الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

- تحليل الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: ينشأ هذا عن عمليات الاستغلال التي تقوم بها المؤسسة، بحيث يجب ان تغطي او تمول موارد هذه الدورة استخداماتها بحيث موارد هذه الدورة (دورة الاستغلال) هي قصيرة الاجل، اذا استطاعت ان تمول سينتج للمؤسسة موارد وان لم تستطع فانه ينتج احتياج في رأس المال العامل داخل للاستغلال. و من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (11) نلاحظ ان المؤسسة حققت خلال سنة 2021م احتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال اكبر من السنة 2020 حيث بلغ القيم التالية: (د 181070106,28 دج، 250475356,35 دج) لسنتي 2020-2021 على التوالي و يرجع ذلك إلى ارتفاع استخدامات الدورة بنسبة كبيرة أكبر من ارتفاع موارد هذه الدورة في سنة 2021، مما جعل هذه الموارد تعجز عن تغطية كل الاحتياجات وتسبب في وجود احتياج في رأس المال العامل داخل الاستغلال.

- تحليل الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (11) انها شهدت ارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال خلال سنة 2021 بقيمة (20125950,13 دج) مقارنة بسنة 2020 بقيمة (5589841,73 دج)، وهذا بسبب ارتفاع استخدامات خارج الاستغلال و انخفاض الموارد خارج الاستغلال لكلا السنتين ولكن بنسبة أكبر خلال سنة 2021 مقارنة ب 2020 وهذا راجع إلى أن الموارد خارج الاستغلال لم تستطع تغطية الاستخدامات خارج الإستغلال مما تسبب في وجود هذا الاحتياج.

- تحليل الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي:

من خلال ما سبق نلاحظ أن المؤسسة قد شهدت ارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي خلال سنة 2021 بقيمة (270601306,48 دج) مقارنة بالسنة التي قبلها حيث بلغت قيمته (186659948,01 دج) وهذا بسبب الارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل داخل و خارج الاستغلال،

و عموماً من كل هذا يمكن القول بأن المؤسسة تحقق الشرط الثاني من التوازن المالي لان رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

- تحليل خزينة المؤسسة: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها فب الجدول رقم (11) و الشكل أعلاه رقم (08) ان المؤسسة محل الدراسة حققت خلال السنتين 2020-2021 ارتفاع في الخزينة أي ان رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل مما جعل الخزينة موجبة.

من خلال دراستنا لمؤشرات التوازن المالي لمؤسسة مركب تكرير الملح- الوطاية- توصلنا إلى أن:

$$FRng_{(2020,2021)} > 0 \quad , \quad FRng_{(2020,2021)} > BFR_{(2020,2021)} \quad , \quad Tng_{(2020,2021)} > 0$$

ومن هذا يمكننا القول ان المؤسسة حققت جميع شروط التوازن المالي خلال السنوات محل الدراسة.

ثالثا: إستخدام مؤشرات التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة تم حساب النسب المالية التالية:

(1)- نسب الهيكل المالي: تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (12) : نسب الهيكل المالي للمؤسسة خلال سنتي 2020-2021

2021	2020	العلاقة	البيان
÷ 33929407080,80 3331967597,71	÷ 32466434410,20 3230702847,82	الموارد المستقرة ÷ (الإستخدامات المستقرة BFR)	نسبة الاستخدامات المستقرة
10,18	10,04	النتيجة	
÷ 2520954571,12 871986137,67	÷ 2427451184,13 819192226,10	(الديون المالية + خزينة الخصوم) ÷ الاموال الخاصة	نسبة الاستدانة
2,89	2,96	النتيجة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة أكثر من الواحد للسنتين 2020 و 2021 و هي على التوالي 10,04 و 10,18 و التي تعبر عن قدرة الموارد الدائمة للمؤسسة على تغطية الاستخدامات المستقرة و الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال الخاصة بالمؤسسة.

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

- نسبة الاستدانة: من خلال النتائج المتوصل اليها نلاحظ ان هذه النسبة اكثر من الواحد خلال سنتي 2020 و 2021 مما يدل على ان المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية، أي اموالها الخاصة لا تغطي مجموع ديونها .
- (2)- نسب السيولة: تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نسب السيولة للمؤسسة خلال سنتي 2020-2021

البيان	العلاقة	2020	2021
نسبة السيولة العامة	الاستخدامات الثابتة ÷	3049632741,54 ÷	3081492241,36 ÷
	الموارد الجارية	75795550,34	45921423,97
	النتيجة	40,23	67,10
نسبة السيولة السريعة	(الاستخدامات الجارية -	298285519,05 ÷	61351016,53 ÷
	المخزونات) ÷	75795550,34	45921423,97
	النتيجة	3,93	1,33
سبة السيولة الجاهزة	استخدامات الخزينة ÷	10350720,41 ÷	20446127,21 ÷
	موارد جارية	75795550,34	45921423,97
	النتيجة	0,1	0,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- نسبة السيولة العامة: نلاحظ ان نسبة السيولة العامة هي 40,23 و 67,10 للسنتين 2020 و 2021 على التوالي وهي تتجاوز الواحد خلالهما ، وهي تعبر على عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة اخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجيء دون الحاجة الى تحويل جزء من الاصول الثابتة الى سيولة او الحصول على قروض جديدة. وهذا ما ينطبق على المؤسسة محل الدراسة.
- نسبة السيولة السريعة: يفضل ان تكون هذه النسبة بين 0,3 و 0,5 لكن نلاحظ ان المؤسسة تخالف هذا فقد بلغت هذه النسبة 9,93 بالنسبة لسنة 2020 و 1,33 بالنسبة لسنة 2021 ومنه نستنتج أن عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل بواسطة المتاحات النقدية و الاستخدامات سريعة التحول الى نقدية.

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

- نسبة السيولة الجاهزة: يفضل ان تكون هذه النسبة محصورة بين 0,2 و 0,3 وهذا ما حقق تقريبا في المؤسسة فقد بلغت هذه النسبة القيم التالية: 0,1 و 0,4 خلال سنتي 2020 و 2021 على التوالي ومنه فإن المؤسسة تملك القدرة على وفاء استخدامات الخزينة بواسطة ديون قصيرة الاجل.

المطلب الثاني: استخدام مؤشرات جدول حسابات النتائج في تقييم الاداء المالي لمؤسسة مركب الملح

نظرا أن المؤسسة محل الدراسة تقوم بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة ، فقد قمنا بدراسة تطور هذا الأخير خلال فترة الدراسة، كما قمنا بتحليل الأرصدة الوسيطة للتسير له و تفسيرها، كما قمنا بدراسة حسابات النتائج باستخدام النسب المالية الخاصة به وتفسيرها.

أولا: تحليل تطور جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة محل الدراسة

بالاعتماد على جدول حسابات المؤسسة للفترة 2021/2020 انظر الملحق رقم(11)، الملحق رقم (12) تم توضيح تطوره خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور جدول حسابات النتائج للمؤسسة خلال الفترة 2019-2021

الوحدة: دج

البيان / السنة	2019	2020	2021
المبيعات	291867356,95	280044621,56	295720432,80
التغير في المخزون	238132691,95	372313394,42	266992232,15
أنتاج المؤسسة	56844723,87	-	98,1524302
إعانات الإستغلال	386132,83	2335010	2502550
1-إنتاج السنة المالية	590230905,60	654693025,98	566739517,93
مشتريات مستهلكة	217874608,29	252384125,19	215534427427,25
خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى	59454325,17	62495393,95	54343944,69
2-إستهلاك السنة المالية	277328933,46	314879519,14	269878371,94
3القيمة المضافة للإستغلال	312901972,14	339813506,84	296861145,99
أعباء المستخدمين	124589048,40	131838431,85	139064080,47
ضرائب ورسوم	7319262,83	7889659,17	5964166,67
4فائض الأستغلال الإجمالي	180993660,91	200085415,82	151832898,85
إيرادات عملياتية أخرى	4279629,82	16218575,29	29860693,43

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

33638711,98	38430234,57	8909038,98	أعباء عملياتية أخرى
157898763,04	120959000,91	119582120,77	مخصصات الإهلاكات والمؤونات
-	-	192117,58	سترجاع عن خسائر قيمة ومؤونات
-9843882,74	56914755,63	56974248,56	5- النتيجة العملياتية
-	-		إيرادات مالية
-	-	1845,17	لأعباء مالية
-	-	- 1845,17	6- النتيجة المالية
-9843882,74	56914755,63	56972403,39	7- النتيجة العادية قبل الضريبة
-	-		ضرائب المستحقة على النتيجة العادية
356499,13	-172141,65	136419,74	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
596600211,36	670911601,27	594702653	مجموع منتجات الأنشطة العادية
606800593,23	612724703,99	537866669,35	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-10200381,87	58186897,28	56835983,65	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	إيرادات إستثنائية
-	-	-	أعباء إستثنائية
-	-	-	9- النتيجة الغير عادية
-10200381,87	58186897,28	56835983,65	10- النتيجة الصافية للدورة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

وانطلاقاً منه يمكن بناء جدول الأرصدة الوسيطة التالي:

الجدول رقم (15): الأرصدة الوسيطة لجدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة (2019_2020)

الوحدة: دج

2021	2020	2019	البيان
566739517,73	654693025,98	590230905,60	1- إنتاج سنة مالية
269878371,94	314879519,14	277328933,46	2- إستهلاك سنة مالية
296861145,99	339813506,84	312901972,14	3- القيمة مضافة للإستغلال
151832898,85	200085415,82	180993660,91	4- إجمالي فائض الإستغلال
-9843882,74	56914755,63	56974248,56	5- نتيجة عملياتية

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

-	-	- 1845,17	6-نتيجة مالية
-9843882,74	56914755,63	56972403,39	7-نتيجة عادية قبل الضرائب
-10200381,87	58186897,28	56835983,65	8-نتيجة صافية للأنشطة العادية
-	-	-	9-نتيجة عادية
-10200381,87	58186897,28	56835983,65	10-نتيجة صافية للدورة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

يبين الجدول أعلاه الأرصدة الوسيطة للتسير للمؤسسة مركب الملح_ لوطاية، حيث تم إستخراج وهذا بغرض تحليل ديناميكية الأرصدة للمؤسسة محل الدراسة، من خلال حساب معدلات النمو التي تسمح بالتفسير وإستنتاج التحليل بإستخدام هذه الأرصدة الوسيطة للتسيير.

معدلات النمو في النشاط: بالنسبة لمعدلات النمو في النشاط فتتمثل في كل الأرصدة الوسيطة للتسيير المذكورة في الجدول أعلاه لذلك سنقوم بتقديم جدول يبين معدلات النمو في كل أرصدة الوسيطة التي يحويها جدول حسابات النتائج، أينتم تطبيق العلاقة التالية:

$$(N_2 - N_1 / N_1) \times 100$$

الجدول رقم (16): معدلات النمو في النشاط للمؤسسة خلال الفترة المدروسة

2021	2020	2019	البيان/ السنوات
6%	-4%	-	رقم الأعمال
-13%	11%	-	إنتاج سنة مالية
-14%	14%	-	إستهلاك سنة مالية
13%	9%	-	قيمة مضافة
-24%	11%	-	إجمالي فائض الإستغلال
-117%	-0,1%	-	النتيجة العملياتية
-	-	-	النتيجة المالية
-117%	-0,1%	-	النتيجة العادية قبل الضرائب
-118%	2%	-	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-118%	2%	-	صافي النتيجة للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

يبين الجدول أعلاه معدلات النمو في نشاط مؤسسة مركب تكرير الملح-الوطاية-، وهذا لمعرفة و ضعيتها ، بتقييم الأرصدة الوسيطة للتسيير و التي تساعدنا في معرفة مواطن التطور أو التدهور حسب الحالة التي عليها المؤسسة، ولهذا يجب على المحلل المالي تعيين و تقييم الأرصدة الوسيطة للتسيير بغرض معرفة نمو كل رصيد داخل المؤسسة، بغية اكتشاف مواطن الخلل لكل رصيد.

سنقوم بتقييم هذه الأرصدة بحسب ترتيبها في جدول حسابات النتائج، إنطلاقاً من رقم الأعمال و وصولاً إلى صافي نتيجة السنة المالية، فبالنسبة لمعدل النتيجة الغير العادية فإن الشركة لا تعتمد ولا تتعامل بهذا المؤشر و هذا لإنعدام الأحداث الإستثنائية خلال فترة الدراسة.

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ:

دراسة وتحليل نمو رقم الأعمال: لاحظنا أن نمو رقم الأعمال في المؤسسة، يشهد تذبذب خلال السنوات محل الدراسة، حيث قدر معدل النمو في رقم الأعمال لسنة 2020 ب(4% -) و يرجع هذا إلى انخفاض الطلب على المنتوجات في تلك الفترة، و عدم سير العملية الإنتاجية بالشكل المطلوب ، مما لم يسمح للمؤسسة بزيادة الكميات المباعة خلال السنة. لتتخفف بعد ذلك الكمية المباعة في سنة 2021 مقارنة بسابقتها، ويشهد رقم الأعمال إنخفاضاً يقدر ب:(6%) أي حوالي 15 مليون سنتيم، و هذا راجع أيضاً إلى عدم وجود إنتاج المثبت للمؤسسة في السنة التي قبلها و اشتداد المنافسة.

دراسة وتحليل نمو إنتاج السنة المالية: نلاحظ أن إنتاج السنة المالية، ينمو بشكل متذبذب حيث نلاحظ أن معدل النمو ارتفع في سنة 2020 بنسبة (11%) وهي نسبة مرتفعة جداً ويرجع هذا إلى الإرتفاع والتطور في رقم الأعمال خلال هذه السنة، بالإضافة على الزيادة الملحوظة في تغير المخزون بما يقارب 100 مليون دج، أما بالنسبة لسنة 2021 فكما نلاحظ من خلال المنحنى أن هناك إنخفاض كبير في نسبة التمويل لإنتاج السنة المالية خلالها بنسبة (13%-) و يعود هذا الإنخفاض إلى التراجع في رقم الأعمال ، ومن هذا نستنتج وجود علاقة طردية بين رقم الأعمال و إنتاج السنة المالية ، فكلما زاد رقم الأعمال زاد إنتاج السنة المالية.

دراسة وتحليل إستهلاك السنة المالية: لوحظ أن نمو إستهلاك السنة المالية في سنوات الدراسة متذبذب وغير مستقر، حيث يتضح لنا أن معدل نموه يشهد ارتفاعاً بمعدل (14%) في سنة 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع المشتريات المستهلكة ، لينخفض بعد ذلك هذا المعدل خلال سنة 2021 بمعدل (14%-) نتيجة لإنخفاض المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى لهذه السنة.

دراسة وتحليل القيمة المضافة: نلاحظ أن معدلات نمو القيمة المضافة للإستغلال خلال سنوات الدراسة تشهد تذبذباً غير مستقر شأنها شأن رقم الأعمال و إنتاج السنة المالية، حيث وصل معدل النمو في سنة 2020 (9%) وذلك بالرغم من ارتفاع إستهلاك السنة المالية خلال هذه السنة و يعود هذا الإرتفاع إلى ارتفاع معدل نمو إنتاج السنة المالية ب(11%) على حساب رقم الأعمال، وهذا النمو في القيمة المضافة سمح للمؤسسة بتأمين النفقات والأجور التدي تدفع للعمال و تسوية الضرائب والرسوم، لتشهد بعد ذلك المؤسسة تراجعاً في النمو في سنة 2021 بمعدل ، و السبب في حدوث ذلك انخفاض كبير في معدل إنتاج

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

السنة المالية بمعدل 13 % ، و من هنا نستنتج كلما زاد انتاج السنة المالية كلما كانت المؤسسة لها قدرة في خلق قيمة مضافة أكبر .

دراسة وتحليل إجمالي فائض الإستغلال: نلاحظ ان اجمالي فائض الاستغلال ينمو بشكل متذبذب خلال سنوات الدراسة الثلاث ، حيث انه شهد ارتفاع في نموه سنة 2020 تقدر بـ 11 % و يعود هذا الارتفاع الى ارتفاع القيمة المضافة لهذه السنة ، اما بعد ذلك فقد شهدت المؤسسة تدهورا و انخفاضاً في نمو اجمالي فائض الاستغلال بقيمة سالبة لسنة 2021 حيث قدرت بـ -24 % و هذا راجع الى الانخفاض الذي أصاب القيمة المضافة بمبلغ 42 مليون دج

دراسة وتحليل النتيجة العملياتية: لوحظ ان نمو النتيجة العملياتية خلال فترة الدراسة شهدت ثباتا خلال سنة 2020 اذ انخفض معدل نمو النتيجة العملياتية بنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ -0,1 % بالرغم من ارتفاع الفائض الإجمالي بمعدل 11 % في تلك السنة و يرجع ذلك الى الارتفاع في الأعباء العملياتية مقارنة باليرادات العملياتية و كذلك الارتفاع الكبير في مخصصات الاهتلاك و المؤونات و انخفاض الاسترجاعات ، خسائر القيمة و المؤونات ، ليستمر بعد ذلك نمو النتيجة العملياتية في الانخفاض خلال سنة 2021 و لكن بشكل اعظم خلال هذه سنة بمعدل سالب كبير قدر بـ -117 % ، و هذا راجع الى القيمة السالبة التي حققتها المؤسسة في الفائض الإجمالي للاستغلال و كذلك الارتفاع ا لكبير لمخصصات الاهتلاكات و المؤونات مع انعدام استرجاعات خسائر القيمة و المؤونات . مما سبق يمكن القول ان الانخفاض الشديد في الفائض الإجمالي للاستغلال اثر سلبا على النتيجة العملياتية لارتباطهما ببعضهما البعض .

دراسة وتحليل النتيجة العادية قبل الضرائب: نلاحظ ان معدل نمو النتيجة العادية قبل الضرائب تشهد ثباتا خلال سنة 2020 و انخفاضا شديدا ، شأنها شأن النتيجة لعملياتية من حيث القيم السالبة التي توصلت اليها المؤسسة و يعود سبب هذا الانخفاض الذي شهدته المؤسسة في نتيجتها العادية قبل الضريبة الى الانخفاض في النتيجة العملياتية ، و من هنا نستطيع القول ان المؤسسة في حالة سيئة لم تستطع من خلالها السيطرة على دورة الاستغلال خلال السنوات محل الدراسة .

دراسة وتحليل النتيجة الصافية للأنشطة العادية: نلاحظ ان معدل نمو النتيجة الصافية للأنشطة العادية شهدت ثباتا خلال سنة 2020 خلال هذه السنة بـ 2 % و هي نسبة ضئيلة جدا و يعود هذا الثبات الى ارتفاع الأعباء و الضرائب المؤجلة على الأنشطة العادية ، ليشهد بعد ذلك معدل نمو النتيجة الصافية انخفاضا شديدا بقيمة سالبة قرؤت بـ -118 % و يعود ذلك الى الانخفاض الكبير الذي شهدته النتيجة العادية قبل الضرائب لهذه السنة إضافة الى الارتفاع الكبير للضرائب المؤجلة على النتيجة العادية و ارتفاع لاعباء على الأنشطة العادية مما سبق نستنتج ان المؤسسة غير قادرة على التحكم في ايراداتها و اعباءها .

دراسة وتحليل صافي النتيجة السنة المالية: نلاحظ ان معدلات صافي نتيجة السنة المالية شأنها شأن النتيجة العادية قبل الضرائب و النتيجة الصافية للأنشطة العادية ، و على علمنا كذلك بان النتيجة الصافية للمؤسسة لا تتضمن النتائج الغير عادية لهذا يمكنها القول بان التحليل الصافي نتيجة السنة المالية هة نفسه التحليل السابق لمعدلات نمو النتيجة العادية قبل الضرائب و النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

ثانيا: استخدام مؤشرات النسب المالية لمجدول حسابات النتائج لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

(1)- نسب الربحية: تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

- هامش القيمة المضافة:

الجدول(17): معدل الإدماج لمؤسسة مركب الملح لوطاية لسنتي 2020-2021

السنوات	2020	2021
البيان		
القيمة المضافة	339813506,84	296861145,99
رقم الأعمال	280044621,56	295720432,80
نسبة هامش القيمة المضافة	0,121	0,100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

تبين هذه النسبة قدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة هامش القيمة المضافة لكل من سنتي 2020-2021 عرفت إنخفاض حيث قدرت (1,003-1,335) على التوالي، و هذا الإنخفاض سببه الإرتفاع الحاصل في القيمة المضافة .

- نسبة تجزئة القيمة المضافة: تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم(18): نسب تجزئة القيمة المضافة للمؤسسة لسنتي 2020-2021

البيان	العلاقة	2020	2021
نسبة تجزئة القيمة المضافة بالنسبة للمستخدمين	أعباء المستخدمين ÷	÷ 131838431,85	÷ 139064080,47
	القيمة المضافة	339813506,84	296861145,99
	النتيجة	0,387	0,468
نسبة تجزئة القيمة المضافة بالنسبة للدولة	الضرائب والرسوم المدفوعة المشابهة ÷	÷ 7889659,17	÷ 5964166,67
	القيمة المضافة	339813506,84	296861145,99
	النتيجة	0,023	0,002
نسبة تجزئة القيمة المضافة بالنسبة للمؤسسة	إجمالي فائض الإستغلال ÷	÷ 200085415,82	÷ 221777133,32
	القيمة المضافة	339813506,84	296861145,99
	النتيجة	0,588	0,747

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

- نسبة تجزئة القيمة المضافة بالنسبة للمستخدمين: بلغت حصة المستخدمين من القيمة المضافة 0,387 بالنسبة لسنة 2020 و 0,468 بالنسبة لسنة 2021.
- نسبة تجزئة القيمة المضافة بالنسبة للدولة: بلغت حصة الدولة من الضرائب والرسوم من القيمة المضافة القيم التالية: 0,023-0,002 لسنتي 2020-2021 .
- نسبة تجزئة القيمة المضافة بالنسبة للمؤسسة: بعد إقطاع كل من حصة المستخدمين و حصة الدولة فإن الفائض الذي تبقى للمؤسسة بلغ 0,588 بالنسبة لسنة 2020 و 0,747 بالنسبة لسنة 2021 .
- نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال: تظهر في الجدول التالي:

الجدول(19): نسب إجمالي فائض الإستغلال للمؤسسة لسنتي 2020-2021

2021	2020	العلاقة	البيان
157898763,04 ÷ 221777133,32	120959000,91 ÷ 200085415,82	مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ÷ إجمالي فائض للإستغلال	نسبة تجزئة الفائض الإجمالي للإستغلال بالنسبة للتثبيات
0,711	0,604	النتيجة	
- ÷ 221777133,32	- ÷ 200085415,82	الأعباء المالية ÷ إجمالي فائض الإستغلال	نسبة تجزئة إجمالي فائض الإستغلال
0	0	النتيجة	بالنسبة للمقرضين
÷ (-9843882,74) 221777133,32	÷ 56914755,63 200085415,82	النتيجة العادية ÷ إجمالي فائض الإستغلال	نسبة تجزئة إجمالي فائض الإستغلال
-0,044	0,284	النتيجة	بالنسبة للنتيجة العادية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن

- نسبة تجزئة الفائض الإجمالي للإستغلال بالنسبة للتثبيات: بلغت هذه النسبة القيم التالية خلال سنتي 2020 و 2021 على التوالي: (0,604) و(0,711)، إذ نلاحظ أن مبالغ المخصصة لتجديد التثبيات كانت في سنة 2021 أكبر من سنة 2020
- نسبة تجزئة إجمالي فائض الإستغلال بالنسبة للنتيجة العادية: بلغت هذه النسبة القيم التالية خلال سنتي 2020 و 2021 على التوالي: (0,248) و (-0,044) إذ نلاحظ إنخفاض كبير في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020. ومنه نستنتج أن المؤسسة غير قادرة على حل سداد بالتزاماتها و عدم القدرة على التوسع في إستثماراتها

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

(2) - نسب المردودية: تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): نسب المردودية لمؤسسة مركب الملح لوطاية لسنتي 2020-2021

2021	2020	العلاقة	البيان
(-9843882,74) ÷ 871986137,67	56914755,63 ÷ 81919226,10	النتيجة الصافية للسنة المالية ÷ الأموال الخاصة	نسبة مردودية الأموال الخاصة
-0,112	0,695	النتيجة	
(-9843882,74) ÷ 3392940708,80	56914755,63 ÷ 3246643410,20	الفائض الإجمالي للإستغلال ÷ الموارد المستقرة	نسبة مردودية الإجمالية للموارد الدائمة
-0,003	0,018	النتيجة	
(-9843882,74) ÷ 3418461099,02	56914755,63 ÷ 3322438960,30	نتيجة الإستغلال ÷ مجموع الأصول	نسبة المردودية الاقتصادية
-0,003	0,017	النتيجة	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- نسبة مردودية الأموال الخاصة: بلغت هذه النسبة في مؤسسة مركب الملح - الوطاية - (0,695) و (-0,112) لسنتي 2020 و 2021 على التوالي، و هي تمثل عائد الدينار الواحد من الأموال المستثمرة في الأموال الخاصة من النتيجة الصافية.
- نسبة المردودية الإجمالية للموارد الدائمة: بلغت هذه النسبة في المؤسسة محل الدراسة (0,018) و (-0,003) لسنتي 2020-2021 على التوالي، و التي تمثل عائد الدينار الواحد من الأموال المستثمرة في المؤسسة على شكل موارد مستقرة من الفائض الإجمالي للإستغلال.
- نسبة المردودية الاقتصادية: بلغت هذه النسبة في مؤسسة مركب الملح - الوطاية - (0,017) و (-0,003) لسنتي 2020-2021 على التوالي، و التي تعبر عن حصة الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة سواء على شكل أموال خاصة أو قروض من نتيجة الإستغلال.

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

المبحث الثالث: استخدام المؤشرات الحديثة الأخرى للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

سنقوم في هذا المبحث بتقييم الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح لوطاية باستخدام الأساليب الحديثة الأخرى للتحليل المالي والمتمثلة في الأساليب الإحصائية والرياضية، حيث سنعمد طريقة سنة الأساس بالنسبة للأساليب الإحصائية، أما فيما يخص الأساليب الرياضية سنستخدم كل من طريقة الارتباط والانحدار بالإضافة إلى دراسة البيانات باستخدام الدالة اللوغاريتمية.

المطلب الأول استخدام الأساليب الإحصائية للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

لقد إختارنا طريقة سنة الأساس من بين الأساليب الإحصائية والتي سنحاول من خلال هذه الطريقة دراسة تطور الأرباح والمصاريف الاجمالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الخمس سنوات الأخيرة باعتبار ان الطريقة تنص على ذلك، و ذلك من خلال المقارنة بينها وبين سنة معينة هي سنة الأساس . ولتكن هاته السنة هي سنة 2017. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (21) طريقة استخدام سنة الأساس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الجدول رقم (21) : طريقة إستخدام سنة الأساس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة

السنوات	مؤشرات الأداء كنسبة مئوية من المبيعات				التغيرات المطلقة بالمقارنة مع سنة الأساس						
	الأرباح الإجمالية	المصاريف الإجمالية	الربح الصافي	نسبة	الأرباح الإجمالية		المصاريف الإجمالية		الربح الصافي		نسبة
					مطلق	نسبي	مطلق	نسبي	مطلق	نسبي	
2017	263436333,28	48420464,59	101254106,49	100	100	100	
2018	-718835523,58	506710603,62	128544450,05	-27%	-335319856,9	458290139,03	1946%	27290343,56	27290343,56	127%	
2019	-57915562,57	567866669,35	56835983,65	-22%	-321351895,8	519446204,76	1173%	-44418122,84	-44418122,84	56%	
2020	-112067591,65	612724703,99	58186897,28	43%	-375503927,93	564304239,4	1265%	-43067209,21	-43067209,21	57%	
2021	-64842241,52	606800593,23	-10200381,87	-25%	-328278574,8	558380128,64	1253%	-111454488,4	-111454488,4	-10%	

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات المؤسسة

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

I. طريقة حساب القيم المطلقة والنسبية حسب طريقة سنة الأساس:

- الأرباح الإجمالية المطلقة لسنة 2021 = الربح الإجمالي لسنة 2021 - الربح الإجمالي لسنة الأساس 2017:

$$-328278574,80 = 263436333,28 - (-64842241,52)$$

- الأرباح الإجمالية النسبية لسنة 2021 = (الربح الإجمالي لسنة 2021 / الربح الإجمالي لسنة الأساس 2017) × 100:

$$(-64842241,52 / 263436333,28) 100 = -24,61 \%$$

- المصاريف الإجمالية المطلقة لسنة 2021 = المصاريف الإجمالية لسنة 2021 - المصاريف الإجمالية لسنة الأساس 2017:

$$606800593,23 - 48420464,59 = 126380128,64$$

- المصاريف الإجمالية النسبية لسنة 2021 = (المصاريف الإجمالية لسنة 2021 / المصاريف الإجمالية لسنة الأساس) × 100:

$$(606800593,23 / 48420464,59) 100 = 126,30 \%$$

- الربح الصافي المطلق لسنة 2021 = الربح الصافي لسنة 2021 - الربح الصافي لسنة الأساس 2017:

$$-10200381,87 - 101254106 = -111454488,36$$

- الربح الصافي النسبي لسنة 2021 = (الربح الصافي لسنة 2021 / الربح الصافي لسنة الأساس 2017) × 100:

$$(-10200381,87 / 101254106) 100 = -10,07 \%$$

مع العلم أن باقي السنوات تحسب بنفس الطريقة.

و للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول في مخطط الأعمدة التالية:

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

الشكل رقم (09): داونر نسبية توضح كل الأرباح الإجمالية، الأرباح الصافية و المصاريف الإجمالية للمؤسسة للفترة (2018-2021)



المصدر: من إعداد الطالبين إعتقاد اعلى مخرجات برنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم (20) و الشكل رقم (09) نلاحظ عدم تقارب في الأرباح الإجمالية و الصافية لمؤسسة مركب الملح - لوطاية- في الخمس سنوات الأخيرة، هذا يدل على عدم استقرار في العملية الإنتاجية والتسويقية، كما نلاحظ علاقة عكسية بين التكاليف والأرباح ، حيث كلما زادت التكاليف نقصت الأرباح بنسبة معينة. وهذا يدل على سوء تسيير المؤسسة لمواردها.

المطلب الثاني : استخدام الأساليب الرياضية للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولاً: طريقة الإنحدار الخطي: سنحاول من خلال هذه الطريقة أن نضع علاقة ما بين الدخل الإجمالي للمؤسسة، و إستهلاكها من المواد الأولية للسنوات الست الأخيرة.

حساب المعاملات b_0 , b_1 :

الجدول رقم (22): علاقة الارتباط بين دخل وإستهلاك للمؤسسة للفترة 2015-2021

عدد السنوات	XY	X ²	استهلاك X	الدخل Y	السنوات
1	105716	45796	214	494	2017
2	188968	89401	299	632	2018
3	163430	76729	277	590	2019
4	206325	99225	315	655	2020
5	153090	72900	270	567	2021
5 سنوات	817529	384051	1375	2938	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات المؤسسة

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

$$Y = b_0 + b_1 \cdot X \dots\dots\dots (1)$$

$$\sum Y = n b_0 + b_1 \sum X$$

$$\sum XY = b_0 \sum x + b_1 \sum X^2$$

$$2938 = 5b_0 + 1375b_1$$

$$817529 = b_0 \cdot 1375 + b_1 \cdot 384051$$

$$\Delta = (5 \times 384051) - (1375)^2$$

$$\Delta = 29630$$

$$b_0 = (2938 \times 384051) - (1375 \times 817529) / 29630$$

$$b_0 = 143$$

$$b_1 = (5 \times 817529) - (2938 \times 1375) / 29630$$

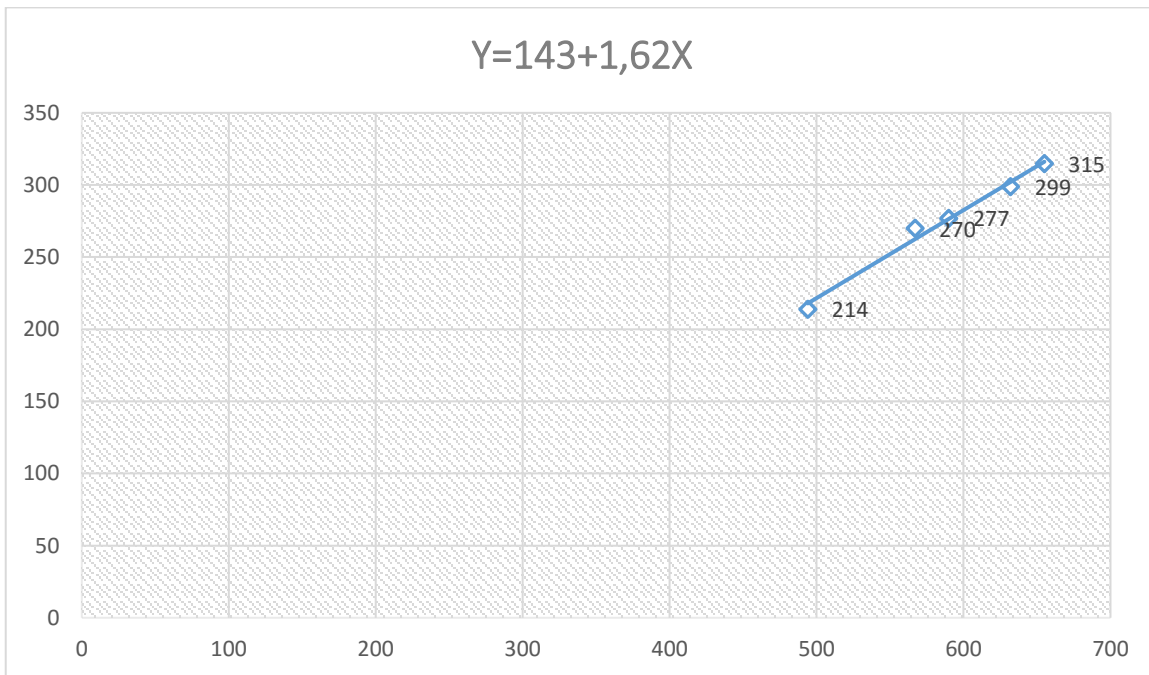
$$b_1 = 1,62$$

ومنه المعادلة رقم (1) أصبح من الشكل:

$$Y = 143 + 1,62 X$$

و للتوضيح أكثر تم ترجمة النتائج المتحصل عليها في مخطط الأعمدة التالية:

الشكل رقم (10): تمثيل بياني لعلاقة الارتباط بين الدخل والإستهلاك للمؤسسة للفترة 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتما داعلى مخرجات برنامج EXCEL

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

من خلال الشكل و معادلة الإنحدار المتحصل عليها و يمكننا تحديد العلاقة التي تجمع بين الإستهلاك و الدخل، فلو أرادت المؤسسة أن ترفع من حجم إنتاجها بكمية معينة ، يمكن لإدارتها أن تحدد إجمالي الدخل المتوقع جراء هذه العملية، هذا الأمر يسمح للمستثمرين أن يأخذوا نظرة أولية على نشاط و دخل المؤسسة ، وبالتالي يمكنهم وضع خطط للإستثمار فيها، فمثلا لو رفعنا طاقة الإنتاج ب: 1000 وحدة استهلاكية سيزيد دخل المؤسسة ب $(143 + 1,62 \times 1000) = 1763$ وحدة

ثانيا: تحليل مفردات الميزانية باستخدام الدالة اللوغاريتمية لمقاييس المعلومات:

ليكن الجدول لدينا الجدول الأتي الخاص بقيم خصوم وأصول مؤسسة مركب الملح -الوطاية-

الجدول رقم (23): تحليل أصول وخصوم المؤسسة باستخدام الدالة اللوغاريتمية لسنتي 2017-2021

2021		2017		البيان
الكسر	المبلغ	الكسر	المبلغ	
0.098	336968857,66	0.064	159911806,45	مجموع الاصول المتداولة
0.901	3081492241,36	0.935	2313713933,58	مجموع الاصول غير متداولة
1	3418461099,02	1	2473625740,03	مجموع الاصول
0.017	45921423,97	0.677	53638405,06	مجموع الخصوم المتداولة
0.983	2520954571,12	0.322	25533799,20	مجموع الخصوم الغير متداولة
1	2566875995,09	1	79172204,26	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات المؤسسة.

حساب قيم معلومات الأصول والخصوم باتخاذ سنة الأساس 2017

➤ حساب قيم معلومات الأصول:

حساب قيم معلومات الأصول المتداولة لسنة 2021 مقارنة بسنة 2017:

$$0,64 \times \text{لغ}(0,98 \div 0,064) = -0,011$$

- حساب قيم معلومات الأصول غير المتداولة لسنة 2021 مقارنة بسنة 2017:

$$0,935 \times \text{لغ}(0,901 \div 0,935) = 0,015$$

- قيمة معلومات إجمالي الأصول لسنة 2021 مقارنة لسنة 2017:

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

$$0,015 = (0,015) + (-0,011)$$

➤ حساب قيم معلومات الخصوم:

- حساب قيم معلومات الخصوم المتداولة لسنة 2021 مقارنة بسنة 2017:

$$0,677 \times \text{لغ}(0,017 \div 0,677) = 1,083$$

- حساب قيم معلومات الخصوم غير المتداولة لسنة 2021 مقارنة بسنة 2017:

$$0,322 \times \text{لغ}(0,983 \div 332,0) = -0,156$$

- قيمة معلومات إجمالي الخصوم لسنة 2021 مقارنة بسنة 2017:

$$1,239 = (-0,156) + (1,083)$$

نلاحظ من خلال نتائج تقييمنا الأصول والخصوم في المؤسسة بالاعتماد على هذه الطريقة، أن:

- أصولها المتداولة و الغير متداولة قد إرتفعت مقارنة بسنة 2017 ، ويرجع هذا الإرتفاع إلى الإرتفاع في المخزون السلعي، وهذا ما أدى إلى الزيادة في سيولتها مقارنة ب 2017.
- كما نلاحظ ارتفاع كبير بالنسبة لديون طويلة الأجل مقارنة بسنة 2017، هذا يدل على أن المؤسسة اعتمدت في تمويل رأسمالها المستثمر على مصادر التمويل الخارجية بدرجة أكبر من إعتقادها على مصادر التمويل الداخلية، وبالتالي ستكون وفرة ضريبية ستساعد على زيادة أرباح المؤسسة.

المطلب الثالث: الحكم على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة:

من خلال تقييمنا لأداء المؤسسة باستخدام التحليل الوظيفي والمتمثلة في تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2020-2021 باستخدام التوازنات المالية توصلنا إلى أن المؤسسة حققت جميع شروط التوازن المالي خلال السنوات محل الدراسة وهنه الشروط هي كالتالي:

$$Tng_{(2020,2021)} > 0 \quad , \quad FRng_{(2020,2021)} > BFR_{(2020,2021)} \quad , \quad FRng_{(2020,2021)} > 0$$

أما فيما يخص تحليلنا للميزانية الوظيفية باستخدام النسب المالية فتوصلنا إلى ما يلي: قدرة الموارد الدائمة للمؤسسة على تغطية الاستخدامات المستقرة و الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال الخاصة كما توصلنا إلى ان المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية، أي اموالها الخاصة لا تغطي مجموع ديونها وهذا ما أثبتته نتائج تحليل نسب الهيكل المالي للميزانية والموضحة في الجدول رقم (12) أما نسب السيولة والموضحة في الجدول رقم (13) فتوصلنا من خلال دراستها إلى أن المؤسسة تملك القدرة على مواجهة اخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجيء دون الحاجة الى تحويل جزء من الاصول الثابتة الى سيولة او الحصول على قروض جديدة ، كما تملك القدرة على تملك القدرة على وفاء استخدامات الخزينة بواسطة ديون قصيرة الاجل، و لكنها في المقابل ليس لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل بواسطة المتاحات النقدية و الاستخدامات سريعة التحول الى نقدية.

الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي لمركب الملح لوطاية

ومن خلال تحليلنا لجدول حسابات النتائج ودراسة أرصده الوسيطة والموضحة في الجدول رقم(15) و بعد حسابنا لمعدلات نمو هته الأرصدة والتي يوضحها الجدول رقم (16) فتوصلنا إلى أن المؤسسة شهدت معدلات نمو متزايدة خلال سنة 2020 على مستوى الأرصدة الوسيطة التالية إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة. رصيد إجمالي فائض الإستغلال، أما الأرصدة التالية: رقم الأعمال، النتيجة العمليانية، النتيجة العادية قبل الضرائب فقد عرف معدل نموها إنخفاضاً خلال سنة 2020 أما فيما يخص كل من رصيد النتيجة الصافية للأنشطة العادية ورصيد صافي النتيجة المالية فقد عرف معدل نموها ثباتاً خلال سنة 2020، وفما يخص سنة 2021 فإن كافة معدلات النمو للأرصدة الوسيطة لحسابات النتائج عرفت انخفاضا.

ومن خلال تقييمنا لأداء المؤسسة باستخدام طريقة سنة الأساس التي هي من بين الأساليب الإحصائية للتحليل المالي الحديث فقد فمنا بدراسة تطور الأرباح والمصاريف الاجمالية للمؤسسة مركب الملح لوطاية خلال الخمس سنوات الأخيرة و ذلك من خلال المقارنة بينها وبين سنة الأساس التي كانت سنة 2017 توصلنا إلى أن الأرباح الصافية و الأرباح الإجمالية للمؤسسة تشهد انخفاضا شديدا خلال فترة الدراسة على عكس المصاريف الإجمالية التي تشهد ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة ، وهذت يدل على عدم الاستقرار الذي تشهده العملية الإنتاجية، كما لاحظنا وجود علاقة عكسية بين التكاليف والأرباح.

ومن خلال تقييمنا للأداء المالي للمؤسسة باستخدام الساليب الرياضية للتحليل المالي الحديث، ومن خلال طريقة الارتباط والأنحدار توصلنا إلى معادلة انحدار والتي تمكننا من تحديد العلاقة التي تجمع بين الدخل والإستهلاك، و التي تساعد المحللين الماليين والمستثمرين بان يأخذو نظرة أولية على نشاط ودخل المؤسسة، وبالتالي يمكنهم وضع خطط للإستثمار فيها.

أما من خلال استخدامنا لطريقة تحليل مفردات الميزانية باستخدام الدالة اللوغارتمية لمقاييس المعلومات في تقييم أصول وخصوم المؤسسة ومن خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (23) فقد توصلنا إلى أن سيولة المؤسسة قد ارتفعت خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2017 ويفسر هذا الإرتفاع بسبب الإرتفاع في المخزون السلعي. كما توصلنا إلى أن المؤسسة اعتمدت في تمويل رأسمالها المستثمر على مصادر التمويل الخارجية بدرجة أكبر من إتمادها على مصادر التمويل الداخلية، وبالتالي ستكون وفرة ضريبية ستساعد على زيادة أرباح المؤسسة .

خلاصة الفصل:

تم تخصيص هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية و ذلك بإسقاط الأسس النظرية على الواقع العملي واختبار الفرضيات، بعد تناولنا لمختلف أساليب التحليل المالي الحديث و دراسة مدى دقة النتائج في تطبيق هذه الأساليب بغية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، و ذلك من خلال تحليل القوائم و البيانات المالية لمؤسسة مركب تكرير الملح -الوطاية- من خلال التحليل الوظيفي لسنتي 2020-2021 حيث أظهرت نتائج هذا التحليل بصفة عامة توازن المؤسسة ماليا خلال محل الدراسة . كما قمنا بدراسة الأرصدة الوسيطة لحسابات النتائج حسب الطبيعة للثلاث سنوات الأخيرة من 2019-2021 حيث لاحظنا أن معدلات النمو خلال سنة 2020 غالبا ما تشهد إما زيادة أو ثبات مما يدل على توازن المؤسسة خلال هذه الفترة، أما بالنسبة لسنة 2021 فالملاحظ هو تسجيل انخفاض في معدل نمو كافة الأرصدة الوسيطة والسبب المرجح لذلك هو الأضرار التي مست جل المؤسسات الاقتصادية بسبب جائحة covid19 ومخلفاتها للسنوات التي بعدها.

كما قمنا بتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي المتمثلة في الأساليب الإحصائية و الرياضية حيث ان التقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة وفق هذه الأساليب أعطت نتائج أكثر دقة حول الأداء المالي للمؤسسة من التحليل الوظيفي

الختامة

الخاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع التحليل المالي الحديث ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، تبين لنا بأن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة أمراً ضرورياً ويكتسي أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية، حيث من خلالها نتمكن من قياس مدى نجاح المؤسسة وذلك من خلال الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ويتم هذا الأمر بواسطة اختيار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة. وتكون هتة النتائج أكثر دقة ما إذا تم إسخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في عملية تقييم الأداء، وللبهنة على دور التحليل المالي بأساليبه الحديثة قمنا باختيار مؤسسة مركب الملح الوطاية.

أولاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: يستخدم التحليل المالي الوظيفي لجدول الميزانية كأسلوب نوعاً ما حديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة مركب المؤسسة - الوطاية -

من خلال تقييم معلومات المؤسسة باستخدام التحليل الوظيفي والمتمثلة في تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة 2020-2021 باستخدام التوازنات المالية توصلنا إلى أن المؤسسة حققت جميع شروط التوازن المالي خلال السنوات محل الدراسة وهنه الشروط هي كالتالي:

$$FRng_{(2020,2021)} > 0 \quad , \quad FRng_{(2020,2021)} > BFR_{(2020,2021)} \quad , \quad Tng_{(2020,2021)} > 0$$

أما فيما يخص تحليلنا للميزانية الوظيفية باستخدام النسب المالية فتوصلنا إلى ما يلي: قدرة الموارد الدائمة للمؤسسة على تغطية الاستخدامات المستقرة و الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال الخاصة كما توصلنا إلى ان المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية، أي اموالها الخاصة لا تغطي مجموع ديونها و هذا من خلال نسب الهيكل المالي أما نسب السيولة فتوصلنا من خلال دراستها إلى قدرة المؤسسة على مواجهة اخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجيء دون الحاجة الى تحويل جزء من الاصول الثابتة الى سيولة او الحصول على قروض جديدة.

الفرضية الفرعية الثانية: يستخدم تحليل جدول حسابات النتائج كأسلوب نوعاً ما حديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة مركب المؤسسة - الوطاية -

من خلال تحليل معلومات المؤسسة باستخدام النسب المالية و الأرصدة الوسيطة للتسيير لحسابات النتائج خلال الفترة المدروسة 2019-2020-2021 تم التوصل على النتائج التالية: معدل نمو الرصدة الوسيطة للمؤسسة محل الدراسة كان بشكل متذبذب خلال سنوات الدراسة حيث كان مرتفعاً أو ثابتاً خلال سنتي 2019 و 2020 بينما كان منخفضاً دائماً في سنة 2021

الفرضية الفرعية الثالثة: تستخدم الأساليب الإحصائية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسة مركب الملح الوطاية

إخترنا طريقة سنة الأساس من بين الأساليب الإحصائية للتحليل المالي الحديث حيث درسنا من خلالها تطور الأرباح والمصاريف الاجمالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الخمس سنوات الأخيرة (2017-2020) باعتبار ان الطريقة تنص على ذلك، و ذلك من خلال المقارنة بينها وبين سنة الأساس . حيث إعتبرنا سنة 2017 هي سنة الأساس. وتوصلنا من خلالها إلى النتائج التالية: إنخفاض على مستوى الأرباح الإجمالية و الأرباح الصافية بالمقابل يوجد إرتفاع في المصاريف الإجمالية. ومنه استنتجت وجود علاقة عكسية بين كل من المصاريف والأرباح خلال سنوات محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: تستخدم الأساليب الرياضية كأسلوب للتحليل المالي الحديث في اقييم الأداء المالي للمؤسسة.

إخترنا كل من طريقة الإنحدار الخطي و طريقة الدالة اللوغاريتمية لمقاييس المعلومات من بين الأساليب الرياضية للتحليل المالي الحديث حيث درسنا من خلال طريقة الإنحدار الخطي العلاقة ما بين الدخل الإجمالي للمؤسسة، و إستهلاكها من المواد الأولية للسنوات الخمس الأخيرة و توصلنا إلى التحديد العلاقة بين الدخل والإستهلاك للمؤسسة من خلال معادلة الأنحدار التالية:

$$X 1,62+ =143Y$$

أما الطريقة الثانية فكانت طريقة تحليل مفردات الميزانية باستخدام الدالة اللوغاريتمية لمقاييس المعلومات، حيث قمنا بتقييم أصول وخصوم المؤسسة وقد توصلنا إلى أن سيولة المؤسسة قد ارتفعت خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2017 ويفسر هذا الإرتفاع بسبب الإرتفاع في المخزون السلعي. كما توصلنا إلى أن المؤسسة اعتمدت في تمويل رأسمالها المستثمر على مصادر التمويل الخارجية بدرجة أكبر من إتمادها على مصادر التمويل الداخلية، وبالتالي ستكون وفرة ضريبية ستساعد على زيادة أرباح المؤسسة

الفرضية الفرعية الرابعة: الأداء المالي للمؤسسة جيد

من خلال استخدامنا لمجموعة من الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الملح لوطاية توصلنا إلى أن معدلات نمو الرصدة الوسيطة الخاصة بما تشهد انخفاض على مستوى السنة الأخيرة كما تشهد المؤسسة انخفاضاً على مستوى ارباحها و زيادة على مستوى مصاريفها وربما يرجه ذلك إلى الضرر افقتصادية التي خلفتها جائحة COVID 19 و بالرغم من كل هذا فإن المؤسسة متوازنة ماليا و مواردها تغطي كافة إساخداماتها ومن هنا ينكنا القول أن الأداء المالي للمؤسسة جيد.

ثانيا: النتائج والتوصيات:

1-النتائج النظرية:

يعتمد المسيرين على نتائج تقييم الأداء المالي لاتخاذ القرارات في المؤسسة.

- يسعى التحليل المالي الحديث الى التعرف على قدرة و استطاعة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة و قصيرة الاجل.

الخاتمة

يمكن للمؤسسات الاعتماد على أساليب المراجعة التحليلية الحديثة لما تقدمه من نتائج أدق من الأساليب التقليدية، مع بقاء تطبيق هذه الأخيرة دون شطبها.

يهدف الى دراسة المناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات ويكون ذلك بتحليله لبعض المؤشرات و دراستها نذكر من بينها: ظاهرة التضخم و معدل الفائدة.

- يهتم بكل المتغيرات الاقتصادية والغير الاقتصادية التي قد تؤثر على اسعار الاسهم فيقوم التحليل الحديث بدراستها وتفسيرها كل هذا يتم بغية تحديد القيمة الحقيقية للمؤسسات و القيمة العادلة لاسهمها والتي تعتبر من اهم طرق تقييم الاداء لها.

2-النتائج الميدانية:

- المؤسسة متوازنة ماليا فهي تحقق كافة شروط التوازن المالي
- وجود تذبذب على مستو معدلات نمو الأرصدة الوسيطة للمؤسسة خلال السنوات محل الدراسة
- تراجع في الأرباح الاجمالية و الأرباح الصافية خلال السنوات الأخيرة إذ توصلنا لهذه النتيجة من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام طريقة سنة الأساس ضمن الاساليب الإحصائية.
- توصلنا إلى تحديد العلاقة بين الدخل والإستهلاك للمؤسسة من خلال معادلة الأنحدار التالية
- قدرة المؤسسة على مواجهة اخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجيء دون الحاجة الى تحويل جزء من الاصول الثابتة الى سيولة او الحصول على قروض جديدة.
- لا تتسم اساليب التحليل الحديث بالسهولة بل تتطلب مجهودا و تكويننا خاصا من اجل تعلمها، وحتى تطبق لابد ان يكون المحلل المالي على دراية تامة بهذا المنهج من التحليل و التقييم.

ثالثا: توصيات الدراسة: إضافة توصيات تتعلق بالمؤسسة محل الدراسة انظري مثلا

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الاعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي لما لها من أهمية كبيرة في توفير معلومات اكثر دقة عن أداء المؤسسة.
- ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باستخدام الادوات الحديثة للادارة المالية لاسيما الاساليب الرياضية و الاحصائية.
- ضرورة ادخال التحليل المالي في الاصلاح المحاسبي هذا الاخير الذي اهمل التحليل المالي رغم اهميته في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- العمل على تدريب المحاسبين و الماليين على كيفية استخدام اساليب التحليل المالي، خاصة الحديثة و التعاون مع الباحثين من حيث توفير البيانات الصادقة و الدقيقة لهم.

رابعاً: آفاق الدراسة: انطلاقاً من أهداف دراستنا وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكننا القول ان هذه الدراسة لا تقدم رؤية كاملة أو نهائية عن موضوع التحليل المالي الحديث ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، استكمالاً لدراستنا يمكن أن نقترح الدراسات المستقبلية التالية:

- دور الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تحسين الاداء الاقتصادي للبنوك التجارية.
- دور نماذج التنبؤ المالي في التقليل من مخاطر الائتمان.
- دور الاساليب الحديثة في الادارة المالية في ترشيد السياسة المالية للمؤسسات الصناعية.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
	شكر و تقدير
	الاهداء
	الملخص
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	مقدمة
01	الفصل الاول: الاطار المفاهيمي لتقييم الاداء المالي
02	تمهيد
03	المبحث الاول: ماهية الاداء المالي
03	المطلب الاول: ماهية الاداء
05	المطلب الثاني: مفهوم الاداء المالي
06	المطلب الثالث: اهمية الاداء المالي و اهدافه
07	المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي
07	المطلب الاول: ماهية تقييم الاداء
12	المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي
14	المطلب الثالث: مراحل تقييم الاداء المالي و اهدافه
16	خلاصة الفصل الاول
17	الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
18	تمهيد
19	المبحث الاول: التحليل المالي
19	المطلب الاول: ماهية التحليل المالي
20	المطلب الثاني: انواع التحليل المالي و اهدافه
26	المطلب الثالث: عملية التحليل المالي
27	المبحث الثاني: استخدام مؤشرات القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
27	المطلب الاول: استخدام مؤشرات الميزانية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
36	المطلب الثاني: استخدام مؤشرات جدول حسابات النتائج في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
45	المبحث الثالث: استخدام مؤشرات التحليل المالي الحديث الاخرى في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
45	المطلب الاول: محددات و اساليب التحليل المالي الحديث واسلوب القيمة السوقية
49	المطلب الثاني: استخدام الاساليب الاحصائية و الرياضية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة

الفهرس

55	خلاصة الفصل الثاني
56	الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي الحديث في تقييم الاداء المالي لمركب الملح- الوطاية
57	تمهيد
58	المبحث الاول: تقديم مؤسسة مركب الملح - الوطاية
58	المطلب الاول: نشأة المؤسسة
58	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
61	المبحث الثاني: استخدام مؤشرات القوائم المالية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة مركب الملح
61	المطلب الاول: استخدام مؤشرات جدول الميزانية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة مركب الملح
71	المطلب الثاني: استخدام مؤشرات جدول حسابات النتائج في تقييم الاداء المالي لمؤسسة مركب الملح
78	المبحث الثالث: استخدام المؤشرات الحديثة الاخرى للتحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
78	المطلب الاول: استخدام الاساليب الاحصائية للتحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
82	المطلب الثاني: استخدام الاساليب الرياضية للتحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
85	المطلب الثالث: الحكم على الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة
87	خلاصة الفصل
88	الخاتمة
94	الفهرس
96	المراجع
102	الملاحق

قائمة المرجع

أولاً: المقالات

- 1) الدكتور عبد المنعم عبد القيوم محمد و الدكتور ابو عبيدة طه جبريل. (2020). الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المالي للصناديق الإستثمارية. *المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الواحد والعشرون، 439*.
- 2) خيضر خنفرى، و مريم بورنيسة . (بلا تاريخ). دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية. *دراسات إقتصادية، العدد 27، 58*.
- 3) محمد الصالح زويطة . (2012). دور حسابات النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة. *مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 07 سبتمبر 2012، 225*

ثانياً: الملتقيات و المداخلات

- 1) محمد نجيب دبابش، و طارق قدوري. (2013). دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة. *الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. الوادي: جامعة الوادي*.

ثالثاً: الكتب

أ- الكتب باللغة العربية:

- 1) اسماعيل يحيى التكرينى. (2010). *أسس ومبادئ المحاسبة المالية- الطبعة الأولى*-. الأردن: دار الحامد.
- 2) السعيد فرحات جمعة. (2000). *الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)*. الرياض-المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- 3) إلياس بن الساسي، و يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي- الطبعة الأولى*-. عمان: دار وائل للنشر.
- 4) إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2011). *التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات* - الطبعة الثانية-. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 5) دلال القاضي، سهيلة عبد الله، و محمود ألبباني. (2003). *الإحصاء للإداريين والإقتصاديين*. عمان الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 6) سارة محمد زايد التميمي. (2017). *أثر إدارة رأس المال المال على الأداء المكالي للشركات الصناعية*. المملكة الأردنية الهاشمية- عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

- (7) شعيب شنوف. (2014). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي *IFRS*. المملكة الأردنية الهاشمية: دار زهران للنشر والتوزيع.
- (8) صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي. (2015). التحليل المالي. جدة: خوارز العلمية للنشر والتوزيع.
- (9) عبد الغفار حنفي، و رسمية زكي قرياقص. (2020). مدخل معاصر في الإدارة المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- (10) عبد الحليم كراجه، و علي رابعة. (2002). الإدارة والتحليل المالي. عمان: دار الصفاء.
- (11) عدنان تايه النعيمي، اسامة عزمي سلام، سعدون مهدي الساقى، و نوري موسى شقيري. (2007). الإدارة المالية- النظرية والتطبيق. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- (12) عدنان تايه النعيمي، و راشد فؤاد التميمي. (2008). التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة. عمان - الأردن: داري اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- (13) عدون عبد الله دادى، و قويدر الواحد. (بلا تاريخ). مراقبة التسيير و الاداء في المؤسسة الاقتصادية. دار المحمدية العامة - الجزائر.
- (14) ناصر دادى عدون. (1998). تقنيات مراقبة التسيير. التحليل المالي الجزء الاول. دار الهدية العامة.
- (15) علي خلف عبد الله، و وليد ناجي الحيايى. (2015). التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات. الأردن - عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- (16) علي عباس. (2008). الإدارة المالية. المدينة الرياضية: دار إثراء للنشر والتوزيع.
- (17) عماد صالح سلام. (2004). البنوك العربية والكفاءة الإستثمارية. بيروت-لبنان: إتحاد المصارف العربية.
- (18) فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي. رام الله-فلسطين.
- (19) مبارك لسوس. (2004). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (20) مجيد الكرخي. (2014). تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية. عمان/ الأردن دار المناهج للنشر والتوزيع.
- (21) مجيد الكرخي. (2015). مؤشرات الاداء الرئيسية. عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- (22) محمد أحمد الكايد. (2010). الإدارة المالية الدولية والعالمية. الأردن-عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- (23) محمد سعيد عبد الهادي. (2008). الإدارة المالية: الإستثمار والتمويل- التحليل المالي و الأسواق المالية. عمان - الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

- 24) محمد محمود الخطيب. (2010). الاداء المالي و اثره على عوائد اسهم الشركات. الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- 25) محمد مطر. (2000). التحليل المالي والإئتماني. الأردن-عمان: دار وائل للنشر.
- 26) محمد مطر. (2006). الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني. عمان- الأردن : دار وائل للنشر.
- 27) مفيدة يحيوي ، فاطمة الزهراء طاهري، و عبد السميع رويبة. (2019). الإدارة المالية- تحليل وتقييم المؤسسات-. الأردن- عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
- 28) منصور حامد محمود، و ثناء عطية فراج. (1997). المراجعة الادارية وتقييم الاداء. القاهرة/ مصر: كلية التجارة - جامعة القاهرة.
- 29) مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة. (2008). تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي-. عمان: دار النشر والتوزيع.
- 30) وليد ناجي الحيايبي. (2007). الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي. الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- 31) هيثم محمد الزعيبي. (2000). الإدارة والتحليل المالي . عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

- 1) Damodaran, A. (2006). *Finance d'entreprise "théorie et pratique"*. Paris: édition:nouveaux horizons.
- 2) Gevrais, M. (1997). control de gestion. Dans M. gevrais, *control de gesstion* (p. 104). Paris: édition économique.
- 3) Hubert, I. d. (2008). *Analyse Financière-3ème édition-*. Dunod

رابعا: الأطروحات و المذكرات

- 1) خالد هادي. (2018-2019). مساهمة النظام المحاسبي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الإقتصادية. أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة. بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر -بسكرة-.
- 2) نبيلة قدور. (2020). تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية. أطروحة دكتوراه-الطور الثالث L.MD-. البويرة: جامعة أكلي محمد أولحاج-البويرة-،.
- 3) نفيسة حجاج. (2017). أثر الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الإتصال على الأداء المالي. أطروحة دكتوراه، الطور الثالث. ورقلة: جامعة قاصدي مرباحي-.

قائمة المراجع

- 4) عادل عشي. (2002/2001). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة: مؤسسة صناعات الكوابل - بسكرة (2000-2002). مذكرة الماجستير في علوم التسيير. تخصص: تسيير مؤسسات صناعية: جامعة محمد خيضر - بسكرة-.
- 5) عمار بن مالك. (2010-2011). المنهج الحديث بتحليل المالي في اقييم الأداء. مذكرة الماجستير في علوم التسيير. قسنطينة: جامعة منتوري.
- 6) فايز الزهدي الشلتوني. (2005). مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية. مذكرة ماجستير. غزة: كلية التجارة بالجامعة الإسلامية لغزة.
- 7) محمود سعدودي. (2004). التحليل المالي . مذكرة لنيل شهادة الماجستير. الجزائر : المدرسة العليا للتجارة -الجزائر -.
- 8) مشعل جهز المطيري. (2011/2010). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. رسالة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط - كلية الأعمال.
- 9) حنان العمري بشرى ماني. (2017-2018). دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة. بويرة، قسم المالية و المحاسبة.
- 10) خديجة حمدوش، و دنيا دفوس. (2020/2019). دور الادارة بالعمليات في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مؤسسة مطاحن بني هارون - القرارم قوقة - . مذكرة الماستر في علوم التسيير (ل م د). التخصص: ادارة مالية: المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف-ميلة-.
- 11) سمية حاج عيسى. (2014-2013). تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام الية المقارنة الرجعية. مذكرة الماستر في العلوم التجارية. جامعة العربي بن مهيدي ام بواقي.

خامسا: الخاضرات

- 1) أسياء خليفة. (2020-2021). التحليل المالي المتقدم. مطبوعة محاضرات خاصة بمقياس التحليل المالي المتقدم موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر محاسبة وتدقيق. تيبازة: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة-.
- 2) سعاد معمر شديري. (2020/2019). التسيير المالي . مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة العلوم المالية والمحاسبية. البويرة: كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد أكلي الحاج -البويرة-.
- 3) عبد الرحمان بن سانية. (2018). أساسيات التحليل المالي . مطبوعة محاضرات حول أساسيات التحليل المالي موجهة لطلبة الماستر وسنة ثالثة علوم إقتصادية. غرداية: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة غرداية.

قائمة المراجع

- 4) علي حدو. (2020-2021). التحليل المالي المتقدم. مطبوعة محاضرات في التحليل المالي المتقدم ، تخصص: *ماستر2محاسبة وتلقيق*. البلدية: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البلدية2.
- 5) فاطمة الزهراء طاهري. (2019/2018). التحليل المالي المتقدم . محاضرات في مقياس التحليل المالي المتقدم للسنة الثانية *ماستر محاسبة وتلقيق*. بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير -جامعة محمد خيضر بسكرة-.
- 6) كريمة بسدات. (2021-2022). التسيير المالي. مطبوعة *بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة*، تخصص: *مالية مؤسسة*. مستغانم: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عبد الحاميد بن باديس - مستغانم-.
- 7) ليلى عبد الرحيم. (2016-2015). التسيير المالي. محاضرات في مقياس التسيير المالي موجهة لطلبة السنة أولى *ماستر* تخصص *محاسبة وجباية معمقة*. تيارت: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون -تيارت.
- 8) محمد بنية. (2019/2018). محاضرات في التحليل المالي . مطبوعة محاضرات . قالمة: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير لجامعة 8ماي 1945-قالمة-.

سادسا: النصوص القانونية

- 1) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد19، 2009

سابعا: المواقع الإلكترونية

- 1) عبد المجيد هارون. (02 أكتوبر، 2018). *الأكاديمية العربية الدولية*. تاريخ الاسترداد 10 فيفري، 2022، من [./https://aiacademy.info](https://aiacademy.info)

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم(01):

E.NA.SEL
COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
BILAN ACTIF
PERIODE DU 01/01/2021 AU 31/12/2021

Page	Designation	Brut N	Amort-Prov N	Net N	Net N-1
1	ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	-	-	-	-
1	Ecartd'acquisition (ou goodwill)	-	-	-	-
1	Immobilisationsincorporelles	20,000.00	-	20,000.00	20,000.00
1	Immobilisationscorporelles	2,984,666,018.25	858,283,707.70	2,126,382,310.55	1,058,501,319.18
1	Immobilisationsencours	74,858,670.77	3,501,598.10	71,357,072.67	1,209,720,314.47
1	Immobilisationsfinancières	-	-	-	-
1	Titres mis en équivalence-entreprises associées	-	-	-	-
1	Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
1	Autrestitresimmobilisés	-	-	-	-
1	Prets et autres actifs financiers non courants	3,908,740.65	-	3,908,740.65	4,180,740.81
1	Impots DifferesActif	18,038,811.69	-	18,038,811.69	17,123,169.17
1	TOTAL ACTIF NON COURANT	3,081,492,241.36	861,785,305.80	2,219,706,935.56	2,289,545,543.63
1	ACTIF COURANT	-	-	-	-
1	Stocks et encours	275,617,841.13	-	275,617,841.13	222,618,871.00
1	Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
1	Clients	9,565,259.94	-	9,565,259.94	7,125,312.50
1	Autresdébiteurs	31,301,900.00	-	31,301,900.00	726,618.60
1	Impots	37,729.38	-	37,729.38	377,927.91
1	Autresactifs courants	-	-	-	-
1	Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
1	Placements et autres actifs financiers courants	-	-	-	-
1	Trésorerie	20,446,127.21	-	20,446,127.21	13,175,099.34
	TOTAL ACTIF COURANT	336,968,857.66	-	336,968,857.66	244,023,829.35
	TOTAL GENERAL ACTIF	3,418,461,099.02	861,785,305.80	2,556,675,793.22	2,533,569,372.98

الملاحق

الملحق رقم (02)

E.NA.SEL
COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
BILAN PASSIF
PERIODE DU 01/01/2021 AU 31/12/2021

2	CAPITAUX PROPRES	-	-	-	-
2	Capital émis (ou compte de l'exploitant)	-	-	-	-
2	Capital non appelé	-	-	-	-
2	Primes et réserves (Réserves consolidées)	-	-	-	-
2	Ecart de reevaluation	-	-	-	4,844,100.00
2	Ecartd'équivalence (1)	-	-	-	-
2	Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	- 10,200,381.87	-	- 10,200,381.87	107,182,071.26
2	Autres capitaux propres-Report à nouveau	-	-	-	- 7,399,987.25
2	Part de la société consolidante (1)	-	-	-	-
2	Part des minoritaires (1)	-	-	-	-
2	TOTAL I	- 10,200,381.87	-	- 10,200,381.87	104,626,184.01
2	PASSIFS NON COURANTS	-	-	-	-
2	Emprunts et dettesfinancières	-	-	-	-
2	Impots (différés et provisionnés)	6,248,739.85	-	6,248,739.85	6,248,739.85
2	Autresdettes non courantes	2,476,404,174.56	-	2,476,404,174.56	2,342,855,523.65
2	Provisions et produits comptabilisés d'avance	38,301,836.71	-	38,301,836.71	27,946,812.14
2	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	2,520,954,751.12	-	2,520,954,751.12	2,377,051,075.64
2	PASSIFS COURANTS	-	-	-	-
2	Fournisseurs et comptesrattachés	33,165,633.72	-	33,165,633.72	59,583,891.75
2	Impots	1,542,111.00	-	1,542,111.00	1,983,204.00
2	Autresdettes	11,213,679.25	-	11,213,679.25	14,121,687.67
2	TrésoreriePassif	-	-	-	-
	TOTAL PASSIFS COURANTS II	45,921,423.97	-	45,921,423.97	75,688,783.42
	TOTAL GENERAL PASSIF	2,556,675,793.22	-	2,556,675,793.22	2,557,366,043.07

E.NA.SEL
COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
BILAN ACTIF
PERIODE DU 01/01/2020 AU 31/12/2020

Page	Designation	Brut N	Amort-Prov N	Net N	Net N-1
1	ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	-	-	-	-
1	Ecartd'acquisition (ou goodwill)	-	-	-	-
1	Immobilisationsincorporelles	20,000.00	-	20,000.00	20,000.00
1	Immobilisationscorporelles	1,844,590,849.61	760,059,617.97	1,084,531,231.64	1,082,130,856.69
1	Immobilisationsencours	1,182,479,840.30	3,501,598.10	1,178,978,242.20	1,183,178,730.60
1	Immobilisationsfinancières	-	-	-	-
1	Titres mis en équivalence-entreprises associées	-	-	-	-
1	Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
1	Autrestitresimmobilisés	-	-	-	-
1	Prets et autres actifs financiers non courants	4,146,740.81	-	4,146,740.81	4,598,267.28
1	Impots DifferesActif	18,395,310.82	-	18,395,310.82	17,123,169.17
1	TOTAL ACTIF NON COURANT	3,049,632,741.54	763,561,216.07	2,286,071,525.47	2,287,051,023.74
1	ACTIF COURANT	-	-	-	-
1	Stocks et encours	242,977,699.71	-	242,977,699.71	136,550,935.69
1	Créances et emploisassimilés	-	-	-	-
1	Clients	2,299,862.50	-	2,299,862.50	6,955,082.50
1	Autresdébiteurs	16,638,003.54	-	16,638,003.54	5,593,018.54
1	Impots	539,932.60	-	539,932.60	982,872.58
1	Autresactifs courants	-	-	-	-
1	Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
1	Placements et autres actifs financiers courants	-	-	-	-
1	Trésorerie	10,350,720.41	-	10,350,720.41	18,799,657.27
1	TOTAL ACTIF COURANT	272,806,218.76	-	272,806,218.76	168,881,566.58
1	TOTAL GENERAL ACTIF	3,322,438,960.30	763,561,216.07	2,558,877,744.23	2,455,932,590.32

COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
BILAN PASSIF
PERIODE DU 01/01/2020 AU 31/12/2020

2	CAPITAUX PROPRES	-	-	-	-
2	Capital émis (ou compte de l'exploitant)	-	-	-	-
2	Capital non appelé	-	-	-	-
2	Primes et réserves (Réserves consolidées)	-	-	-	-
2	Ecart de reevaluation	4,844,100.00	-	4,844,100.00	4,844,100.00
2	Ecart d'équivalence (1)	-	-	-	-
2	Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	58,186,897.28	-	58,186,897.28	56,835,983.65
2	Autres capitaux propres-Report à nouveau	- 7,399,987.25	-	- 7,399,987.25	- 7,399,987.25
2	Part de la société consolidante (1)	-	-	-	-
2	Part des minoritaires (1)	-	-	-	-
2	TOTAL I	55,631,010.03	-	55,631,010.03	54,280,096.40
2	PASSIFS NON COURANTS	-	-	-	-
2	Emprunts et dettes financières	-	-	-	-
2	Impôts (différés et provisionnés)	6,248,739.85	-	6,248,739.85	6,248,739.85
2	Autres dettes non courantes	2,387,942,740.49	-	2,387,942,740.49	2,314,081,670.07
2	Provisions et produits comptabilisés d'avance	33,259,703.79	-	33,259,703.79	28,515,422.54
2	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	2,427,451,184.13	-	2,427,451,184.13	2,348,845,832.46
2	PASSIFS COURANTS	-	-	-	-
2	Fournisseurs et comptes rattachés	60,274,525.26	-	60,274,525.26	41,652,212.70
2	Impôts	3,932,930.67	-	3,932,930.67	2,823,494.50
2	Autres dettes	11,588,094.14	-	11,588,094.14	8,330,954.26
2	Trésorerie Passif	-	-	-	-
2	TOTAL PASSIFS COURANTS II	75,795,550.07	-	75,795,550.07	52,806,661.46
2	TOTAL GENERAL PASSIF	2,558,877,744.23	-	2,558,877,744.23	2,455,932,590.32

الملاحق

الملحق رقم (05)

E.NA.SEL
COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
BILAN ACTIF
PERIODE DU 01/01/2019 AU 31/12/2019

Page	Designation	Brut N	Amort-Prov N	Net N	Net N-1
1	ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	-	-	-	-
1	Ecartd'acquisition (ou goodwill)	-	-	-	-
1	Immobilisationsincorporelles	20,000.00	-	20,000.00	20,000.00
1	Immobilisationscorporelles	1,732,333,922.84	650,203,066.15	1,082,130,856.69	495,322,735.35
1	Immobilisationsencours	1,186,680,328.70	3,501,598.10	1,183,178,730.60	1,792,300,721.26
1	Immobilisationsfinancières	-	-	-	-
1	Titres mis en équivalence-entreprises associées	-	-	-	-
1	Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
1	Autrestitresimmobilisés	-	-	-	-
1	Prets et autres actifs financiers non courants	4,598,267.28	-	4,598,267.28	647,917.12
1	Impots DifferesActif	17,123,169.17	-	17,123,169.17	17,259,588.91
1	TOTAL ACTIF NON COURANT	2,940,755,687.99	653,704,664.25	2,287,051,023.74	2,305,550,962.64
1	ACTIF COURANT	-	-	-	-
1	Stocks et encours	136,550,935.69	-	136,550,935.69	60,733,643.95
1	Créances et emploisassimilés	-	-	-	-
1	Clients	6,955,082.50	-	6,955,082.50	12,493,237.00
1	Autresdébiteurs	5,593,018.54	-	5,593,018.54	5,711,718.54
1	Impots	982,872.58	-	982,872.58	1,289,911.59
1	Autresactifs courants	-	-	-	-
1	Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
1	Placements et autres actifs financiers courants	-	-	-	-
1	Trésorerie	18,799,657.27	-	18,799,657.27	18,577,105.24
1	TOTAL ACTIF COURANT	168,881,566.58	-	168,881,566.58	98,805,616.32
1	TOTAL GENERAL ACTIF	3,109,637,254.57	653,704,664.25	2,455,932,590.32	2,404,356,578.96

الملاحق

الملحق رقم (06)

E.NA.SEL
COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
BILAN PASSIF
PERIODE DU 01/01/2019 AU 31/12/2019 et "

31-12-2018

2	CAPITAUX PROPRES	-	-	-	-
2	Capital émis (ou compte de l'exploitant)	-	-	-	-
2	Capital non appelé	-	-	-	-
2	Primes et réserves (Réserves consolidées)	-	-	-	-
2	Ecart de reevaluation	4,844,100.00	-	4,844,100.00	4,844,100.00
2	Ecartd'équivalence (1)	-	-	-	-
2	Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	56,835,983.65	-	56,835,983.65	128,544,450.05
2	Autres capitaux propres-Report à nouveau	- 7,399,987.25	-	- 7,399,987.25	- 7,399,987.25
2	Part de la société consolidante (1)	-	-	-	-
2	Part des minoritaires (1)	-	-	-	-
2	TOTAL I	54,280,096.40	-	54,280,096.40	125,988,562.80
2	PASSIFS NON COURANTS	-	-	-	-
2	Emprunts et dettesfinancières	-	-	-	-
2	Impots (différés et provisionnés)	6,248,739.85	-	6,248,739.85	6,248,739.85
2	Autresdettes non courantes	2,314,081,670.07	-	2,314,081,670.07	2,194,560,680.05
2	Provisions et produits comptabilisés d'avance	28,515,422.54	-	28,515,422.54	25,177,088.86
2	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	2,348,845,832.46	-	2,348,845,832.46	2,225,986,508.76
2	PASSIFS COURANTS	-	-	-	-
2	Fournisseurs et comptesrattachés	41,652,212.70	-	41,652,212.70	39,053,470.82
2	Impots	2,823,494.50	-	2,823,494.50	2,765,196.00
2	Autresdettes	8,330,954.26	-	8,330,954.26	10,562,840.58
2	TrésoreriePassif	-	-	-	-
2	TOTAL PASSIFS COURANTS II	52,806,661.46	-	52,806,661.46	52,381,507.40
2	TOTAL GENERAL PASSIF	2,455,932,590.32	-	2,455,932,590.32	2,404,356,578.96

الملاحق

الملحق 07

الميزانية المالية 2018

جانب الأصول:

الأصول	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات	القيمة الصافية
الإصول غير الجارية	-		
التبتيات المعنوية	20 000,00		20 000,00
التبتيات المادية	1 089 923 381,84	594 600 646,49	495 322 735,35
تبتيات جاري انجازها	1 795 802 319,36	3 501 598,10	1 792 300 721,26
التبتيات المالية	17 907 506,03		17 907 506,03
مجموع الاصول غير الجارية	2 903 653 207,23	598 102 244,59	20 305 550 962,64
الأصول الجارية	-		
المخزونات	93 047 557,15	32 313 913,20	60 733 643,95
الزبائن والحسابات الملحقة	12 493 237,00		12 493 237,00
المدينون الآخرون	5 711 718,54		5 711 718,54
أموال الخزينة	18 577 105,24		18 577 105,24
مجموع الاصول الجارية	129 829 617,93	32 313 913,20	97 515 704,73
المجموع العام للأصول	3 033 482 824,16	630 416 157,79	2 403 066 667,37

الملاحق

(08) الملحق

جائز - الخصوم

المبالغ	الخصوم
-	<u>الأموال الخاصة</u>
4 844 100,00	فارق اعادة التقييم
128 544 450,05	النتيجة الصافية
7399987,25-	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى
2 194 560 680,05	حسابات الارتباط
2 329 549 242,85	مجموع الأموال الخاصة
-	<u>الخصوم غير الجارية</u>
6 248 739,85	الضرائب المؤجلة والمرصدة لها
25 177 088,86	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
31 425 828,71	الجارية الخصوم غير مجموع
-	<u>الخصوم الجارية</u>
39 053 470,82	الموردون والحسابات الملحقة
1 475 284,41	الضرائب
10 562 840,58	الديون الأخرى
	خزينة الخصوم
51 091 595,81	مجموع الخصوم الجارية
2 403 066 667,37	المجموع العام للأصول

الملاحق

الملحق (09)

الميزانية المالية 2017

جانب الأصول:

الأصول	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات	القيمة الصافية
الأصول غير الجارية	-		
التثبيتات المعنوية	20 000,00		20 000,00
التثبيتات المادية	1 002 364 432,94	586 728 047,68	415 636 385,27
تثبيتات جاري انجازها	1 295 498 750,03	3 501 598,10	1 291 997 151,93
التثبيتات المالية	15 830 750,60		15 830 750,60
مجموع الأصول غير الجارية	2 313 713 933,58	590 229 645,78	1 723 484 287,80
الأصول الجارية	-		
المخزونات	125 439 295,10	32 313 913,20	93 125 381,90
الملحقة الزبائن والحسابات	12 202 275,00		12 202 275,00
المدينون الآخرون	5 351 838,54		5 351 838,54
أموال الخزينة	27 918 397,81		27 918 397,81
مجموع الأصول الجارية	159 911 806,45	32 313 913,20	138 597 893,25
المجموع العام للأصول	2 473 625 740,03	622 543 558,98	1 862 082 181,05

الملاحق

الملحق (10)

جانب الخصوم:

المبالغ	الخصوم
-	الاموال الخاصة
4 844 100,00	فارق اعادة التقييم
110 254 106,49	النتيجة الصافية
7399987,25-	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى
1 675 211 757,55	حسابات الارتباط
1 782 909 976,79	مجموع الأموال الخاصة
-	الخصوم غير الجارية
6 248 739,85	الضرائب المؤجلة والمرصدة لها
19 285 059,35	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات ملقا
25 533 799,20	الجارية الخصوم غير مجموع
-	الخصوم الجارية
39 944 617,54	الموردون والحسابات الملحقة
80 148,80	الضرائب
13 613 638,72	الديون الأخرى
	خزينة الخصوم
53 638 405,06	مجموع الخصوم الجارية
1 862 082 181,05	المجموع العام للأصول

الملاحق

(14) الملحق

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

Compte de Resultats
(Par Nature)

Periode Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

2017

Designations	Notes	Exercice N	Exercice N-1
ventes de marchandises			
vente de produits finis		207 886 338.01	120 846 815.02
prestations de services		807 137.50	693 000.00
Autres ventes			
Ventes et produits annexes Inter-unite		297 273 940.00	307 730 655.00
Cessions recus Inter-unites		90 390 300.00	88 282 999.00
Variation stocks produits finis et en cours		-1 622 227.18	-1 043 657.84
Production immobilisee		80 494 443.56	55 628 160.84
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		494 449 331.89	482 567 982.82
Achats consommés		137 587 603.31	140 779 091.36
Services extérieurs et autres consommations		23 940 904.05	28 714 446.85
Services facturés inter-unites		4 205 090.00	4 018 234.10
Services recus inter-unites		56 636 689.98	47 403 495.66
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		213 960 107.34	213 879 717.77
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		280 489 224.55	269 689 265.05
Charges de personnel		99 989 271.39	90 002 763.67
Charges de personnel Inter-unite			
Produits de personnel Inter-unite			
Impots,taxes et versements assimiles		4 147 073.03	1 993 849.56
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		176 352 880.13	177 693 451.82
Autres produits operationnels		2 436 986.69	7 620 480.52
Autres charges operationnelles		675 862.16	9 671 318.48
Dotations aux amortissements		05 970 919.83	50 089 646.30
Dotations aux provisions et pertes de valeur		1 104 527.40	6 712 177.45
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
Frais de siege facture			
Frais de siege reçu		934 598.69	
V-RESULTAT OPERATIONNEL		110 103 958.74	125 612 571.56
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		110 103 958.74	125 612 571.56
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Part des travailleurs			
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires		957 285.25	1 136 960.32
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		590 674 571.08	540 452 495.89
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		480 420 464.59	657 457 357.01
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		110 254 106.49	92 000 158.88
Éléments extraordinaires(produits)(à préciser)			

ملحق 12

E.NA.SEL
COPMLEXE SEL EL-OUTAYA
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE
PERIODE DU 01/01/2020 AU 31/12/2020

Page	Designation	Note	N	N-1
1	Ventes et produits annexes		280,044,621.56	291,867,356.95
1	Variation stocks produits finis et en cours		372,313,394.42	238,132,691.95
1	Production immobilisée		-	56,844,723.87
1	Subventions d'exploitation		2,335,010.00	3,386,132.83
1	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		654,693,025.98	590,230,905.60
1	Achats consommés		252,384,125.19	217,874,608.29
1	Services extérieurs et autre consommations		62,495,393.95	59,454,325.17
1	II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		314,879,519.14	277,328,933.46
1	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		339,813,506.84	312,901,972.14
1	Charges de personnel		131,838,431.85	124,589,048.40
1	Impôts,taxes et versements assimilés		7,889,659.17	7,319,262.83
1	IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		200,085,415.82	180,993,660.91
1	Autres produits opérationnels		16,218,575.29	4,279,629.82
1	Autres charges opérationnelles		38,430,234.57	8,909,038.98
1	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		120,959,000.91	119,582,120.77
1	Reprise sur pertes de valeur et provisions		-	192,117.58
1	V-RESULTAT OPERATIONNEL		56,914,755.63	56,974,248.56
1	Produits financiers		-	-
1	Charges financiers		-	1,845.17
1	VI-RESULTAT FINANCIER		-	- 1,845.17
1	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		56,914,755.63	56,972,403.39
1	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-	-
1	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		- 1,272,141.65	136,419.74
1	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		670,911,601.27	594,702,653.00
1	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		612,724,703.99	537,866,669.35
1	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		58,186,897.28	56,835,983.65
1	Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)		-	-
1	Eléments extraordinaires(charges)(à préciser)		-	-
1	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
1	X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		58,186,897.28	56,835,983.65

E.NA.SEL
COPMLEXE SEL EL-OUTAYA
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE
PERIODE DU 01/01/2021 AU 31/12/2021

Page	Designation	Note	N	N-1
1	Ventes et produits annexes		295,720,432.80	255,887,230.27
1	Variation stocks produits finis et en cours		266,992,232.15	345,616,699.62
1	Production immobilisée		1,524,302.98	-
1	Subventions d'exploitation		2,502,550.00	1,085,200.00
1	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		566,739,517.93	602,589,129.89
1	Achats consommés		215,534,427.25	209,385,306.58
1	Services extérieurs et autre consommations		54,343,944.69	50,931,675.89
1	II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		269,878,371.94	260,316,982.47
1	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		296,861,145.99	342,272,147.42
1	Charges de personnel		139,064,080.47	115,497,439.10
1	Impôts,taxes et versements assimilés		5,964,166.67	4,997,575.00
1	IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		151,832,898.85	221,777,133.32
1	Autres produits opérationnels		29,860,693.43	460,554.01
1	Autres charges opérationnelles		33,638,711.98	5,055,616.07
1	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		157,898,763.04	110,000,000.00
1	Reprise sur pertes de valeur et provisions		-	-
1	V-RESULTAT OPERATIONNEL		- 9,843,882.74	107,182,071.26
1	Produits financiers		-	-
1	Charges financiers		-	-
1	VI-RESULTAT FINANCIER		-	-
1	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		- 9,843,882.74	107,182,071.26
1	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-	-
1	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		356,499.13	-
1	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		596,600,211.36	603,049,683.90
1	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		606,800,593.23	495,867,612.64
1	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 10,200,381.87	107,182,071.26
1	Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)		-	-
1	Eléments extraordinaires(charges)(à préciser)		-	-
1	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
1	X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 10,200,381.87	107,182,071.26

E.NA.SEL
 COPMLEXE SEL EL-OUTAYA
 COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE
 PERIODE DU 01/01/2019 AU 31/12/2019

Page	Designation	Note	N	N-1
1	Ventes et produits annexes		291,867,356.95	280,697,135.07
1	Variation stocks produits finis et en cours		238,132,691.95	249,367,298.90
1	Production immobilisée		56,844,723.87	98,380,426.23
1	Subventions d'exploitation		3,386,132.83	3,575,614.19
1	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		590,230,905.60	632,020,474.39
1	Achats consommés		217,874,608.29	238,133,831.93
1	Services extérieurs et autre consommations		59,454,325.17	61,334,756.46
1	II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		277,328,933.46	299,468,588.39
1	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		312,901,972.14	332,551,886.00
1	Charges de personnel		124,589,048.40	106,917,313.85
1	Impôts,taxes et versements assimilés		7,319,262.83	7,529,512.87
1	IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		180,993,660.91	218,105,059.28
1	Autresproduitsopérationnels		4,279,629.82	3,234,579.28
1	Autres charges opérationnelles		8,909,038.98	18,738,248.35
1	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		119,582,120.77	76,006,645.35
1	Reprise sur pertes de valeur et provisions		192,117.58	-
1	V-RESULTAT OPERATIONNEL		56,974,248.56	126,594,744.86
1	Produits financiers		-	-
1	Charges financières		1,845.17	-
1	VI-RESULTAT FINANCIER		- 1,845.17	-
1	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		56,972,403.39	126,594,744.86
1	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-	-
1	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		136,419.74	- 1,949,705.19
1	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		594,702,653.00	635,255,053.67
1	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		537,866,669.35	506,710,603.62
1	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		56,835,983.65	128,544,450.05
1	Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)		-	-
1	Eléments extraordinaires(charges)(à préciser)		-	-
1	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
1	X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		56,835,983.65	128,544,450.05

